

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

رسالة ماجستير بعنوان :

"أثر التنشئة السياسية على الإتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات
في عُمان : دراسة ميدانية على طلبة جامعة السلطان قابوس"

**The Impact of Political Socialization on the Political
Trends of Omani Universities Students: A Field
Study on Sultan Qaboos University Students**

إعداد الطالب :

بدر بن سيف بن علي الحاتمي

0820600009

المشرف

د. عاهد المشاقبة

2011 م



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

"أثر التنشئة السياسية على الإتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات
في عُمان : دراسة ميدانية على طلبة جامعة السلطان قابوس"

**The impact of political Socialization on the political
Trends of Omani Universities Students: A Field
Study on Sultan Qaboos University Students**

اعداد الطالب

بدر بن سيف بن علي الحاتمي

(0820600009)

إشراف

الدكتور/عاهد المشاقبة

التوقيع

رئيساً.....
عضواً.....
عضواً.....
عضواً.....

أعضاء لجنة المناقشة

1. الدكتور/ عاهد المشاقبة
2. الدكتور/ محمد المقداد
3. الدكتور/صايل السرحان
4. الدكتور/ محمد تركي بني سلامة

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية بمعهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها
بتاريخ 2011/07/26م .

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أسبغ علي نعمائه ، وأحاطني بفضله وإحسانه ،لاتمام هذا العمل المتواضع ، والصلاة والسلام على معلم الانسانية وهادي البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

ما يكنه القلب يعجز التعبير عنه اللسان ، ويقصر في تسطيره البيان ، ولكن هو بوح بشئ مما في النفس ، يشي به القلم ، وهو متعثر المعاني عاجز عن بيان ما أكنه من الشكر والاحترام والتقدير الى استاذي الكريم الدكتور عاهد المشاقبة لتفضله قبول الاشراف على هذه الرسالة وتكرمه بتزويدي بملاحظاته القيمة أثناء إعداد هذه الرسالة .

كذلك أتوجه بأجل معاني الشكر، وأعظم آيات التقدير والاحترام لأساتذتي الكرام:الدكتور محمد المقداد، والدكتور هاني أخوارشيدة ،والدكتور صايل السرحان والدكتور علي الشرعة على مساعدتهم لاتمام هذه الرسالة وعلى ما أسبغوه عليّ من علم ومعرفة ، ستظل معين لنا في لاحق أيامنا تنير لنا الدرب .

والشكر كذلك لجامعة آل البيت المباركة ، وإدارتها والقائمين عليها على ما وجدناه من تعاون وإخاء سهل لنا اتمام دراستنا بعون الله وتوفيقه ، والشكرموصول لجامعة السلطان قابوس وإدارتها على تعاونهم وتسهيلهم اتمام هذه الدراسة. والشكر لجميع الأخوة والأصدقاء الذين قدموا لي كل العون لانجاز هذه الرسالة .

والحمد لله رب العالمين

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الملاحق
ط	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار النظري
1	المقدمة
2	أهمية الدراسة
2	أهداف الدراسة
3	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
5	حدود الدراسة
5	فرضيات الدراسة
5	مفاهيم الدراسة
7	منهج الدراسة
8	الدراسات السابقة
14	تقسيم الدراسة
15	الفصل الثاني : المبحث الأول : التنشئة السياسية والثقافة السياسية
18	المطلب الأول: التنشئة السياسية
30	المطلب الثاني: الثقافة السياسية
42	المبحث الثاني: المشاركة السياسية والثقافة السياسية
42	المطلب الأول: المشاركة السياسية وأدواتها

55	المطلب الثاني: التنمية السياسية
67	الفصل الثالث: المبحث الأول: تحليل الدراسة الميدانية ونتائجها
67	المطلب الأول : الطريقة والإجراءات
78	المطلب الثاني: عرض النتائج
95	المبحث الثاني: مناقشة النتائج
103	التوصيات
105	المصادر والمراجع
118	الملاحق
127	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول
68	جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها
69	جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها
71	الجدول (3) معاملات ثبات الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات الأداة وللأداة ككل
73	الجدول (4) معامل الارتباط المصحح لارتباط كل فقرة بالمجال الذي تنتمي إليه وبالأداة ككل (فقرات التنشئة السياسية)
74	الجدول (5) معامل الارتباط المصحح لارتباط كل فقرة بالأداة ككل (فقرات الاتجاهات السياسية).
79	الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة ، وعلى الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.
80	الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل ، والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان وحسب متغير الجنس والسنة الدراسية والكلية.
81	الجدول (8) نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان وحسب متغير الجنس ، والسنة الدراسية ، والكلية والتفاعل بينها.
83	الجدول (9) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان وحسب متغير السنة الدراسية.
84	الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة

	الدراسة على كل فقرة من الفقرات وعلى الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.
86	الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان وحسب متغير الجنس والسنة الدراسية والكلية
87	الجدول (12) نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان وحسب متغير الجنس والسنة الدراسية والتفاعل بينها.
90	الجدول (13) معامل ارتباط بيرسون بين تقديرات عينة من طلبة الجامعات في سلطنة عمان على كل مجال من مجالات التنشئة السياسية وتقديراتهم على الاتجاهات السياسية ككل.
92	الجدول (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لأثر المتغيرات المستقلة والمتنبئة بالاتجاهات السياسية

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الملحق
119	ملحق رقم (1) استبانة الدراسة
128	ملحق رقم (2) كتاب تسهيل مهمة باحث
123	ملحق رقم (3) شهادة لمن يهمله الأمر
124	ملحق رقم (4) موافقة لتوزيع الاستبانة بجامعة السلطان قابوس
125	ملحق رقم (5) احصائية لعدد الطلاب بجامعة السلطان قابوس
126	ملحق رقم (6) الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة السلطان قابوس

أثر التنشئة السياسية على الإتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في عمان

دراسة ميدانية على طلبة جامعة السلطان قابوس

إعداد

بدر بن سيف بن علي الحاتمي

إشراف الدكتور

عاهد المشاقبة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ودور وسائل التنشئة السياسية في تحديد وتشكيل الإتجاهات السياسية لدى أفراد مجتمع الدراسة ، ودراسة أثر الثقافة والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ومستوى التعليم في تشكيل تلك الإتجاهات، وتكوّن مجتمع الدراسة من طلبة مرحلة البكالوريوس في جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان في العام الأكاديمي 2011/2010م والبالغ عددهم (14219) طالباً وطالبة من التخصصات العلمية والإنسانية من مختلف السنوات الدراسية ، وتم إختيار العينة بالطريقة العشوائية .

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها : أن تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل ، والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان جاء بمستوى عال ، ووجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير السنة الدراسية ، وذلك لصالح طلبة السنوات المتقدمة ، وأن تقديرات العينة لفقرات الإتجاهات السياسية لدى عينة الدراسة جاء بمستوى تقدير عال ، ووجود فروق احصائية حول مستوى الإتجاهات السياسية لدى عينة الدراسة يعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور ، ووجود علاقة موجبة بين أبعاد التنشئة السياسية والاتجاهات السياسية ، وأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي المتغير الأكثر تنبؤاً وتأثيراً على الإتجاهات السياسية .

وتوصي الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول أثر ودور وسائل وبرامج التنشئة السياسية في تشكيل الإتجاهات السياسية في سلطنة عمان ، وزيادة الوعي السياسي للأفراد ، وإعطاء دور لمؤسسات المجتمع المدني في هذا الجانب ، والإهتمام بدراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للوقوف على درجة تأثيرها في تشكيل الإتجاهات السياسية ، وبخاصة مع التغيرات المتسارعة في هذا الجانب ، والإرتقاء بوسائل الإعلام لتكون مصدراً أساسياً وموثوقاً للمعلومات والحقائق لدى الأفراد ، وتوسيع مجال المشاركة السياسية للأفراد في مجالات أوسع ، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني .

الفصل الأول الإطار النظري

المقدمة

لكل مجتمع خصوصيته ، وثقافته ، وبناءه الاجتماعية، والسياسية ، والاقتصادية ، والدينية ، وتتمايز المجتمعات عن بعضها دون ان يعني ذلك أفضلية لمجتمع على آخر ولكن هذا الإختلاف نابع من كون الإختلاف هو من طبيعة وسنة الحياة ، ويتأثر الأفراد تبعاً لذلك بما هو موجود داخل المجتمع إذ تؤثر وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية والثقافية في تكوين القاعدة الفكرية للفرد، والتي تحدد اتجاهاته السياسية ، كما تحدد له مسار الحكم والتعاطي مع الأحداث المحيطة به ، وتتغير الثوابت الفكرية للفرد أحياناً بتأثير من وسائل ومؤسسات يتعرض لها الفرد بحكم مقتضيات الحياة ، ومنها المؤسسات التعليمية ، والإعلامية ، وكذلك بنية النظام السياسي .

وتتغير الإتجاهات السياسية من فرد لآخر، ولا شك بان ذلك يتأثر بعوامل عديدة منها : تأثير وسائل التنشئة السياسية ، ودرجة الثقافة التي يحملها ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفرد ، والمناخ العام السائد في الدولة ، ودرجة تمثل الفرد للقيم الاجتماعية والدينية في إتجاهاته السياسية ، وفي مشاركته في جوانب تفاعلات الأحداث حوله ، سواء بالمشاركة الإيجابية او السلبية ، إذ أن ذلك يتأثر بدرجة المعرفة لدى الأفراد ، وبدرجة التعبئة الثقافية ، وكذلك بالحوافز الدافعة له ، وتعد عملية التنشئة السياسية أبرز العوامل التي تؤثر في تحديد إتجاهات الفرد السياسية ، إذ أن المؤسسات المشتركة في هذه العملية تلامس الفرد منذ نشأته الأولى بما تحويه من قيم ، ومعتقدات ، وأفكار تتأثر بالأعراف والتقاليد والدين وغيرها تترسخ في وجدان الشخص وإذا ما تم البناء الإيجابي في هذه المرحلة ومن خلال الوسائل والعوامل التي تشارك في هذه العملية من الأسرة الى المدرسة إلى وسائل الإعلام وغيرها ، فإن ذلك سوف يؤدي الى بناء قاعدة صلبة للمجتمع تقوم على إيجاد أكبر قدر من الإتفاق العام حول وحدة الهدف والمصير لدى أفراد المجتمع الواحد .

إن ترجمة الإتجاهات السياسية تأخذ صوراً عديدة ، وتعد المشاركة السياسية إحدى أبرز هذه الصور، إذ أن المشاركة السياسية هي نتاج لعدد من العوامل الاجتماعية والثقافية تساهم في تحديد

درجة إيمان الفرد بضرورة المشاركة الإيجابية من عدمها، وأن الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المحيطة بالفرد تساهم بصورة كبيرة في تحديد الاتجاهات السياسية للفرد ، ولا يمكن إغفال ذلك ، لأن تلك الأوضاع تساهم في تكوين المناخ العام المحيط بالفرد ، وتتأثر اتجاهاته السياسية بما يعتقد الفرد بأن هناك أولويات على المستوى الشخصي تفوق المسائل العامة، وفي المقابل فإن تلك الأوضاع تدفع أحيانا نحو زيادة الاهتمام بالأحداث المحيطة بالفرد ، وكذلك فإن ضعف الإمام باتجاهات النظام السياسي ، وبما يكفله من ضمان وحماية للحريات والحقوق للأفراد ، يؤثر كذلك على الاتجاهات الثقافية العامة لدى الفرد .

أولا : أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من ناحيتين ، علمية وعملية :

- 1- فالأهمية العلمية تأتي للسعي نحو التعرف على العوامل المؤثرة في تحديد الاتجاهات السياسية للفرد من حيث تأثير وسائل التنشئة السياسية على تلك التوجهات ، وكذلك أثر التنمية السياسية والثقافة السياسية ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ذلك ، على اعتبار أن هناك هدفاً لمجمل تلك العملية ، وهو تفعيل مشاركة الفرد ، وكذلك المشاركة الإيجابية الواعية له ، وفي توفير البيئة الثقافية والمعرفية نحو الإمام الواعي للفرد بما يساهم في تنمية الاتجاهات السياسية الواعية والتي تساهم في عملية التنمية المتكاملة.
- 2- اما الأهمية العملية فتأتي من السعي نحو فهم الاتجاهات لمجتمع الدراسة ، والعوامل المؤثرة والمساهمة في تحديد تلك الاتجاهات ، وماهية تلك الاتجاهات ومدى تأثيرها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفرد، بما يساهم في فهم تلك العوامل والاتجاهات، لتقدم فائدة لصانع القرار في رسم السياسات العامة.

ثانيا : أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف في دراسة الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة السلطان قابوس ومن أبرز تلك الأهداف : -

- 1- التعرف على دور وسائل التنشئة السياسية في تحديد الاتجاهات السياسية لدى أفراد مجتمع الدراسة .
- 2- التعرف على تأثير الأوضاع الشخصية : كالجنس ، والسنة الدراسية ، على طبيعة الاتجاهات السياسية للفرد .
- 3- التعرف على تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على الاتجاهات السياسية للفرد في مجتمع الدراسة .
- 4- معرفة مدى إلمام أفراد مجتمع الدراسة بالأحداث المحيطة بهم ومتابعتهم لها ، وأثر ذلك على اتجاهاتهم السياسية.
- 5- التعرف على دور الثقافة السياسية في تحديد الاتجاهات السياسية لدى افراد مجتمع الدراسة.
- 6- التعرف على أثر البيئة الدولية وتطوراتها على الاتجاهات السياسية لافراد مجتمع الدراسة .

ثالثا : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تقوم مشكلة الدراسة الحالية من خلال السعي نحو التعرف على العوامل المساهمة في تحديد الإتجاهات السياسية لطلبة جامعة السلطان قابوس ، وبخاصة أثر وسائل التنشئة السياسية على تلك الاتجاهات ، ومدى تأثر تلك الاتجاهات بالثقافة السائدة ، ودرجة المعرفة لدى الفرد ، ومع وجود بيئة تعليمية وثقافية جيدة في سلطنة عمان ، واهتمام كبير بذلك فإنه من الضروري معرفة مدى تأثر الفرد بذلك في جانب البناء المعرفي الواعي المساهم في تكوين الاتجاهات السياسية.

ومما يلاحظ ان هناك اتجاهات لدى جانب من جيل مجتمع الدراسة لا تكون متنسقة أحيانا مع ما يوفره النظام والمناخ العام من مساحة واسعة لبناء اتجاهات وآراء واقعية متماشية مع المناخ السائد ، ولما يكفله القانون والنظام من حريات للأفراد وكفالة لها في إطار المواطنة.

وتقوم الدراسة على سؤال رئيس هو :-

- ما أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية ، هي :-

1- هل يختلف مستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان باختلاف الجنس،

والسنة الدراسية ، والكلية ؟

2- ما مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان ؟

3- هل يختلف مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان باختلاف

الجنس ، والسنة الدراسية ، والكلية ؟

4- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التنشئة السياسية والاتجاهات السياسية لدى عينة من

طلبة الجامعات في سلطنة عُمان ؟

رابعاً : حدود الدراسة

الحدود المكانية : إن هذه الدراسة قامت باستقصاء أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة السلطان قابوس ، وسعت إلى معرفة آراء الطلبة الموجودين على مقاعد الدراسة حيث ستسعى إلى معرفة العوامل المؤثرة في تحديد تلك الاتجاهات .

الحدود الزمانية : تم توزيع الاستبانة خلال الفصل الثاني من السنة الدراسية (2010/2011) في جامعة السلطان قابوس.

خامساً : فرضية الدراسة

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالأسرة على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان " ، ويتفرع عن هذه الفرضية فرضيات فرعية مفادها :-

1- " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالثقافة على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان " .

2- " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالتعليم على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان " .

3- " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان " .

سادساً : مفاهيم الدراسة

يمكن التمييز بين نوعين من التعريفات التي يمكن ان يعرف بهما اي مفهوم وهما التعريف الاسمي والاجرائي

- التنشئة السياسية :-
 - التعريف الاسمي : تعلم الفرد وتعليمه القيم والاتجاهات الاجتماعية السياسية عن طريق المؤسسات الاجتماعية التي تعمل على إكساب الفرد هذه القيم والمعايير والاتجاهات خلال مراحل نموه المختلفة ، بحيث يحملها معه ، حيث تتم تجنيده في الادوار الاجتماعية وحتى يمارسها عمليا حيث قيامه بدور الاجتماعي⁽¹⁾
 - ريتشارد دواسن يعرف التنشئة السياسية بأنها : "عملية نقل الثقافة السياسية للأفراد والعمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ومشاعره ومعارفه وتقييمه لبيئته السياسية"⁽²⁾.
 - يعرف الباحث التنشئة السياسية بأنها : "تلك العمليات التنموية التي يكتسب من خلالها الأشخاص التوجهات السياسية ونماذج السلوك" .
 - كذلك يعرف الباحث التنشئة السياسية بأنها : "العملية التي يكتسب الأفراد فيها الإتجاهات والمشاعر إزاء النظام السياسي وإزاء دورهم فيه" .
 - التعريف الإجرائي : تأخذ الدراسة المؤشرات التالية للتعرف على التنشئة السياسية :-
- 1- أثر الأسرة في عملية التنشئة .
 - 2- أثر المدرسة والمؤسسات التعليمية والدينية في التنشئة السياسية .
 - 3- أثر الأصدقاء والمعارف في التنشئة السياسية .
 - 4- أثر وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية

(1) محمد قاسم عبدالله، "التنشئة الاجتماعية للتفكير السياسي"، مجلة الفكر العربي، 1999، ص 37.
(2) ريتشارد دواسن وآخرون، "التنشئة السياسية: دراسة تحليلية"، ترجمة مصطفى عبدالله ومحمد زاهي، جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1990، ص55.

الاتجاه:

قوردن ألبورت يعرف الاتجاه بأنه "حالة من التهيؤ العقلي والعصبي تنظمها الخبرة السابقة وتوجه استجابات الفرد للمواقف أو المثيرات المختلفة".⁽¹⁾

لوثانز يعرف الاتجاه بأنه "ميل دائم للشعور والتصرف بصورة معينة نحو شيء ما"⁽²⁾.

يعرف الباحث الاتجاه بأنه "موقف أو حكم إزاء شيء ما يتبناه الفرد مدفوعاً بموقف فكري

مسبق بفعل عوامل التنشئة المختلفة".

الثقافة السياسية

التعريف الإسمي :- "هي مجموع المعارف ، والقيم ، والرؤى ، والإتجاهات ، والمشاعر التي تسود لدى أفراد مجتمع معين ، أو جماعة معينة تجاه الحكم والسياسية"⁽³⁾.

ويعرفها لوشيان باي :- " هي مجموع الإتجاهات ، والمعتقدات ، والمشاعر التي تعطي نظاماً ، وتعطي معنى لكل عملية سياسية ، وتتضمن القواعد والمبادئ التي تضبط السلوك المتعلق بالنسق السياسي والمثل العليا السياسية ومعايير السلوك التي ينبغي على الدولة مراعاتها"⁽⁴⁾.

التعريف الإجرائي :- حددت الدراسة عدداً من المؤشرات لمفهوم الثقافة السياسية ، هي :-

- 1- المعتقدات والقيم في المجتمع .
- 2- العادات والتقاليد والأنماط الإجتماعية .
- 3- درجة الإلمام بالنظام السياسي .
- 4- مدى إدراك الأفراد بالحقوق والواجبات الخاصة بهم .

سابعاً : منهج الدراسة

بناء على موضوع الدراسة وغاياتها فقد اتبعت هذه الدراسة منهج التحليل الإحصائي لأنه هو المنهج الأنسب الذي يمكن أن يؤدي للحصول على معلومات وبيانات دقيقة ، تخدم غرض الدراسة

⁽¹⁾ شملان يوسف العيسى وآخرون، "الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت دراسة ميدانية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد 118، 2005م

⁽²⁾ Luthans, F. Organizational Behaviour, New Yourk, Mc GrowHill 1992, P 108.

⁽³⁾ كمال المنوفي وحسنين توفيق، "الثقافة السياسية في مصر بين الإستمرارية والتغيير"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، المجلد الأول، 1994، ص 11.

⁽⁴⁾ Lucianpye, "political culture" in: international encyclopedia of the sociences", 1968. 12,p.218

وسوف تعتمد الدراسة أداة الإستبانة التي ستخصص لغرض استطلاع آراء المبحوثين حول موضوع الدراسة ، وسوف يتم تحليل نتائج تلك الإستبانة .

وبما أن الدراسة الحالية تسعى لمعرفة الوسائل المؤثرة في تحديد الإتجاهات السياسية لمجتمع الدراسة ، فإنه سيتم اللجوء لمنهج إقتراب الثقافة، والذي يشير إلى العديد من المقولات المتنوعة والخاصة بالعبادات والتقاليد وطريقة الحياة ونماذج السلوك والرموز والهوية فضلاً عن التعليم والتنشئة والاتصال ومشاعر كالاغتراب والانتماء والولاء والإدراك ونسق القيم والمعتقدات وعمليات التكيف والتغير والضبط والطاعة والإذعان في مواجهة السلطة وغيرها، وقدم كل من إدوار شيلز وتلكوت برسونز وجبرائيل ألموند مساهمات متميزة في دراسة الثقافة لعلماء السياسة.

والذي يشير ويهتم بعدد من المواضيع : كالتقاليد والرموز، ونماذج السلوك، والتنشئة، والقيم، إذ ركز عدد من العلماء والمختصين على دور وأثر الثقافة في مجمل التفاعلات والعلاقات، كما أشار (برسونز) حول النظم، والنماذج السياسية، والإجتماعية وشخصية الفرد⁽¹⁾.

الدراسات السابقة

الدراسات العُمانية

1- دراسة النبهاني، سعود (2008م) دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر برنامج قائم على المفاهيم السياسية في تنمية الوعي السياسي والتفكير الناقد لدى طلبة الدراسات الإجتماعية لكليات العلوم التطبيقية في سلطنة عمان، إذ تكونت عينة الدراسة من (100) طالب وطالبة تم إختيارهم بالطريقة العشوائية متعددة المراحل، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها : أن هناك إنخفاضاً في درجة الوعي السياسي لدى الطلبة، وأرجعه النبهاني إلى أسباب عديدة، منها غياب الدور السياسي الحقيقي للأسرة، والذي صاحبه سيادة نمط معين من التفكير يبعد المواطن عن العملية السياسية والمشاركة فيها، وعدم تفعيل الدور السياسي للمؤسسات التعليمية وقلة إهتمام وسائل الإعلام بالطرح السياسي الحر، وقلة إهتمام الطلبة بالمجال السياسي عموماً واللامبالاه في دراسة القضايا السياسية⁽²⁾.

(1) عبد الغفار رشاد، "مناهج البحث في علم السياسة"، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص 97.
(2) سعود بن سليمان النبهاني، "أثر برنامج قائم على المفاهيم السياسية في تنمية الوعي السياسي والتفكير الناقد لدى طلبة الدراسات الإجتماعية بكليات العلوم التطبيقية في سلطنة عمان"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2008م

2- وأجرى الريامي، أحمد (2007م) دراسة تناولت الوعي السياسي بتاريخ العلاقات الخارجية لسلطنة عمان في القرن العشرين لدى طلبة التعليم العالي ، وذلك من خلال عينة للدراسة تكونت من (150) طالباً وطالبة من السنة الثالثة بكلية التربية بصور بسلطنة عمان ، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الريامي بإعداد قائمة لمتطلبات الوعي السياسي بتاريخ العلاقات الخارجية لسلطنة عمان في القرن العشرين ، وأستبانته لقياس الوعي السياسي لدى طلبة عينة الدراسة ، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود إنخفاض ملحوظ في مستوى الوعي السياسي، بموضوع الدراسة لدى طلبة عينة الدراسة (3).

3- دراسة المسن، هنادي (2005م) دراسة حول التنقيف السياسي لطلبة الجامعات ببعض دول مجلس التعاون الخليجيّ ، والتي خلصت إلى عدد من النتائج ، أبرزها : أن هناك إنخفاضاً نسبياً في عملية التنقيف السياسي بصفة عامة لدى طلبة الجامعات في دول مجلس التعاون عينة الدراسة، وهي : الكويت ، وقطر، وسلطنة عمان ، وفيما يتعلق بأبعاد التنقيف السياسي متمثلة في الوعي السياسي والمشاركة السياسية والقيم السياسية، فقد أظهرت الدراسة أن بعد القيم السياسية كان ترتيبه الأول لدى طلبة الجامعات في الدول الثلاث ، يليه محور الوعي السياسي فالمشاركة السياسية، وأتضح أن ترتيب الدول الثلاث من حيث الوعي السياسي لطلاب الجامعات كان على التوالي : الكويت ، ثم سلطنة عمان ، ثم قطر، وأن الذكور لديهم درجة أعلى من التنقيف السياسي بشكل عام، وفيما يتعلق بسلطنة عمان ، فقد أتضح أن الفروق بين الجنسين في كل من الوعي السياسي والتنقيف السياسي كان لصالح الذكور ، وبالنسبة للقيم كانت الفروق لصالح الإناث ، وبالنسبة للفروق في التخصص الدراسي أتضح أن طلبة التخصص الأدبي يتفوقون على طلاب التخصص العلمي من حيث التنقيف السياسي

(3) احمد بن جمعه الريامي، " الوعي السياسي بتاريخ العلاقات الخارجية لسلطنة عمان في القرن العشرين لدى طلبة التعليم العالي"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين ، منشورات وحدة الدراسات العمانية ، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن ، 2007م

وبالنسبة لسنوات الدراسة أتضح أنه توجد فروق في التثقيف السياسي بين طلبة السنة الأولى والرابع لصالح طلبة السنة الرابعة⁽¹⁾.

4- دراسة العجمي، علي، (2009م) حول فاعلية وحدة دراسية مقترحة في الدراسات الإجتماعية في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الصف الحادي عشر في سلطنة عمان، وقد خلص العجمي بعد أن قام ببناء وحدة دراسية مقترحة بعنوان السياسة العمانية نهج الشورى والسلام وقياس تأثيرها على الطلاب قبل وبعد إدخال الوحدة المقررة، والتي تضمنت عدة محاور وهي : العلاقات الخارجية لسلطنة عمان ، والتقسيم الإداري للدولة ، ومؤسسات الشورى العمانية ، ونظام الحكم ، وسلطات الدولة والمفاهيم السياسية ، ومن أبرز النتائج التي لاحظها العجمي إرتفاع تنمية المعلومات لدى الطلبة وأبرزها في محور العلاقات الخارجية للسلطنة ، وأقلها في المفاهيم السياسية ، وإهتمام الطلبة بهذا الجانب ، إذ لاحظ رغبة لديهم ودافعية للتعرف على محاور السياسة الخارجية للسلطنة ، ولاحظ العجمي ضعف الطلبة في محور المفاهيم السياسية إذ أنه لم تتضمنها مناهج الدراسات الإجتماعية ، ولاحظ الباحث ارتفاع الوعي السياسي للطلبة بعد إدخال الوحدة المقترحة ، وظهر ذلك في مبادراتهم إلى تنفيذ الأنشطة الصفية واللاصفية التي إحتوتها الوحدة ومشاركتهم الفاعلة في إنجازها ، ويشير العجمي إلى أنه ومن خلال الدراسة ونتائجها فإنه كلما زاد تحصيل الطلبة من المفاهيم والمعارف السياسية ساعد ذلك في تنمية إتجاهاتهم السياسية ، والعكس صحيح ، وعليه فقد أوصى العجمي بتضمين مناهج الدراسات الاجتماعية مزيداً من المفاهيم السياسية التي تنمي الوعي السياسي لدى الطلبة ، مع توضيح المراد بكل مفهوم ، ومعناه ، وتزويد هذه المناهج بالمعلومات المتعلقة بالحياة السياسية العمانية⁽²⁾.

الدراسات العربية

5- دراسة العيسى وآخرون ، (2005م) والتي هدفت الى معرفة الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت بين عامي 2002-2003 م ، إذ اختيرت عينة من (455) طالباً وطالبة ، وتم عمل استبانته من (35) فقرة لقياس الاتجاهات والمتغيرات المرتبطة بها ، ومن خلال

(1) هنادي بنت عبدالله المسن، "التثقيف السياسي لطلاب الجامعات ببعض دول مجلس التعاون الخليجي دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 2005م

(2) علي بن عبدالحسين العجمي، "فاعلية وحدة دراسية مقترحة في الدراسات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الصف الحادي عشر في سلطنة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، 2009م

نتائج الإستبيان فان 73 % من الطلبة لديهم اهتمام ، وكذلك لديهم اطلاع على القضايا السياسية كما أظهرت نتائج الدراسة تدني النسبة في مجال الثقافة السياسية والقانونية على المستوى المحلي ، وارتفاع نسبة الطلبة الذين يؤمنون بالديمقراطية أسلوبا للحياة السياسية في الدولة⁽¹⁾.

6- وأجرى وطفة ، علي (2003م)، دراسة هدفت إلى التعرف على مضامين الوعي السياسي لدى طلبة جامعة الكويت ، إذ تم إختيار عينة الدراسة من طلبة الجامعة بمختلف كلياتها ، وقد بلغ حجم العينة (714) طالبا وطالبة ، واستخدم وطفة في دراسته إستبانة قام ببنائها في ضوء القضايا ذات الصلة بمضامين الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يعيشها الشباب العربيّ وقد دلت نتائج الدراسة على أن الشباب الكويتي يتميز بوعي عال في تحديد المشكلات الحقيقية التي تواجه المجتمعات العربية المعاصرة ، وأن هذا الوعي كان لصالح الإناث على حساب الذكور، كما أن تحقيق العدالة الإجتماعية وحقوق الانسان يتصدران الطموحات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت ، وقد اختلفت هذه الطموحات باختلاف جنس الطلبة لصالح الإناث⁽²⁾ .

7- دراسة المشاقبة ، أمين ، (1993م) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع الاتجاهات السياسية للطلبة الجامعيين ، وإبراز العلاقة بين الإتجاهات السياسية للطلبة وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، كالدين، والدخل، والجنس، ومهنة الوالدين، ومستوى تعليمهم إضافة الى إظهار دور التنشئة السياسية والثقافية في تشكيل تلك الإتجاهات ، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة اليرموك إذ أختبرت عينة من (562) طالبا وطالبة من مختلف الكليات واستخدم الباحث استبانته من (30) فقره تغطي الإتجاهات والميول ، والمواقف السياسية للطلبة ، ودلت نتائج الدراسة على أن هناك ميلا واهتماما واضحا لدى شرائح الطلبة نحو الأمور السياسية ، واهتماما بالصالح العام والقضايا المرتبطة به ، ووجود تفاوت

(1) شمالان يوسف العيسى وآخرون، "الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت دراسة ميدانية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد118، 2005م

(2) علي وطفة، "التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت"، مجلة عالم الفكر، الكويت، 2003م

بين إهتمامات الذكور والإناث في ممارسة العمل السياسي والمشاركة السياسية ، وذلك لصالح الذكور⁽¹⁾.

8- دراسة مازن احمد صدقي وفوزي احمد تيم ، (2005م) حول الوعي بالنظام السياسي الأردني دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة والتي خلصت الى عدد من النتائج ، منها : تدني الوعي السياسي للطلبة بالنظام السياسي الأردني وهو ما يشكل عائقاً أمام المشاركة السياسية وهو ما يترتب عليه من مسؤوليات على مؤسسات التنشئة المختلفة بغية غرس قيم المعرفة بالنظام السياسي في جيل الشباب ، وأكد صدقي وتيم على ضرورة تطوير برنامج تعليمي كمتطلب جامعي لإيجاد ما يسمى بالحنكة السياسية ، او التعبئة المعرفية عندهم ، والرفقي بمستوى الوعي السياسي للطلبة والذي يعني زيادة المعرفة بالنظام السياسي الأردني ، على أن يسمى هذا البرنامج النظام السياسي الأردني⁽²⁾ .

9- وأجرى فايز الحديدي ،(2005) دراسة حول تمثل طلبة الجامعات الأردنية للقيم الإجتماعية السائدة في المجتمع الأردني ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن طلبة الجامعات الأردنية يتمثلون القيم الإجتماعية السائدة في المجتمع الأردني بدرجة عالية ، وأنهم لا يزالون يعيشون القيم الإجتماعية التي يتمثلها المجتمع الأردني، ويتفاعل معها وأنه من خلال الدراسة هناك سبع عشرة قيمة يتمثلها الطلبة بدرجة عالية ، وذات أهمية أكثر من غيرها مثل : تكوين الصداقات ، وحسن الجوار ، وإكرام الضيف، والتواضع مع الآخرين ، والبذل والعطاء ، والتعامل بصدق في كل الظروف والمساواة في محاسبة الذكور والإناث على الممارسات الأخلاقية السلبية والمشاركة في الأتراح والأفراح ، وأشارت الدراسة الى أن هذه القيم تعبر عند الطلبة عن قناعات إجتماعية ترجع إلى التشبث بالتراث الثقافي في خضم التغيير المتسارع وعصر التفجر العلمي والحضارة الحديثة بطابعها التكنولوجي والمادي ، ومعطيات التنشئة الإجتماعية والاتجاهات الفكرية والتربوية والسياسية ، ومحاولات التكيف مع معطيات الحياة العصرية والإنسانية على المستوى المحلي والقطني والعالمي ، وأظهرت

(1) أمين المشاقبة ، " الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية" ، مجلة ابحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة اليرموك ، الاردن ، 1993

(2) - مازن احمد صدقي وفوزي احمد تيم، " الوعي بالنظام السياسي الاردني دراسة ميدانية على عينة طلبة جامعة مؤتة" ، المناره للبحوث والدراسات ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الاردن ، المجلد 11 ، العدد 4 ، ديسمبر ، 2005م

نتائج الدراسة تأثر المرأة بشكل عام بمعطيات التغيير الاجتماعي وتحول النظرة نحو دور المرأة في المجتمع من حيث المساواة وتكافؤ الفرص ، وتوفر الفرص ، والإستقلالية لحد ما على المستوى الذاتي ، والعلاقات الاجتماعية ، ما دفعها الى التأكيد على هذه المكتسبات وتوظيفها لصالحها ، وتعزيز دورها الاجتماعي ، ومكانتها الاجتماعية كنظير للرجل في الحقوق والواجبات ، مع أنها ما زالت تعيش في إطار المعايير والقيم الاجتماعية ضمن عملية الضبط الاجتماعي التي تناط بالدرجة الأولى بالرجل الذي يتمثل القيم الاجتماعية بدرجة أكبر لممارسة دوره الذي حدده له المجتمع مع أنه يميل نسبياً إلى بعض التنازلات لصالح المرأة ، مجاراة للحياة العصرية والتغيير الثقافي⁽¹⁾.

الدراسات الأجنبية

10- وأجرى جارفر وآخرون ، (2005م) دراسة حول المشاركة السياسية عند الشباب العامل وطلبة الكليات الجامعية ، والتي أجريت من قبل مكتب البحث الإستطلاعي بجامعة تكساس على عينة من (1000) شاب من الجامعة وخارجها ، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن طلبة الجامعات هم الأكثر اهتماماً بالسياسة ، ويمتلكون مهارات أكثر ، وهم الأكثر تصويتاً ، وأن ممارسة المهارات المدنية لها تأثير كبير على المشاركة السياسية ، كما أن المشاركة السياسية ومدى الإهتمام بالسياسة وعضوية الجماعة والتعبئة الشخصية والنشأة السياسية كلها عوامل تؤثر على المشاركة السياسية ، كما أن المتغير الأكثر مساهمة في زيادة مشاركة طلبة الجامعة هو الإهتمام بالسياسة ، وأن نمو الإهتمام بالسياسة درجة واحدة نتج عنه ثلث إضافي في العمل السياسي ، وان عضوية الجماعة برزت كمتغير قوي للمشاركة السياسية ، وذلك بسبب تهيئة العضوية الجماعية للسياق الذي يمكن أن تنشأ فيه فرص من التعلم لاكتساب المهارات والفرص السياسية⁽²⁾.

ويلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تمثل جانباً مهماً في دراسة جوانب من موضوع الدراسة المقترحة ، وتتناول جوانب من تأثير مؤسسات التنشئة السياسية على

(1) - فايز محمد الحديدي، "تمثل طلبة الجامعات الأردنية للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الأردني"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن ، المجلد9، العدد1 ، 2003م

(2) Jarvis, Montoya, and Mulvoy: The political participation of college students, working students and working youth circle, working paper, The university of Texas of Austin, 2005

اتجاهات معينة مثل المشاركة السياسية وأثر مؤسسات التعليم في ذلك ، إضافة الى دراسة الوعي السياسي ، وأبعاده والعوامل المؤثرة فيه ، ودراسة مستويات التنقيف العام والسياسي، ولكن هذه الدراسة تسعى لدراسة أثر عوامل التنشئة السياسية مباشرة في تحديد الإتجاهات السياسية لمجتمع الدراسة إضافة الى دور المتغيرات الشخصية ، والاجتماعية ، والاقتصادية في ذلك مع ربط أثر الثقافة السياسية بذلك ، وهي على حد اطلاع الباحث أول دراسة في هذا المجال في مجتمع الدراسة .

تقسيم الدراسة

بناء على ما تقدم وحسب موضوع الدراسة وأهدافها ، يرى الباحث تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول الإطار النظري، ويتناول الفصل الثاني في مبحثه الأول مطلبين الاول وسائل التنشئة السياسية والثاني يتناول موضوع الثقافة السياسية، ويتناول المبحث الثاني في مطلبه الأول المشاركة السياسية ، والمطلب الثاني يتناول التنمية السياسية .

أما الفصل الثالث فيقوم بتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني

المبحث الأول : التنشئة السياسية والثقافة السياسية

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، وتقع على شمال مدار السرطان وجنوبه فتتمتع بذلك الى المناطق الحارة الجافة ، وقد شكلت على امتداد التاريخ مركزاً حضرياً نشطاً ، تفاعل منذ القدم مع كل مراكز الحضارة في العالم القديم ، وبينما كانت عُمان واحدة من المراكز الحيوية على طريق الحرير بين الشرق والغرب فإنها كانت كذلك مركزاً تجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي حتى أواخر القرن التاسع عشر ، ومن ثم امتدت علاقاتها الى مختلف القوى الدولية منذ وقت مبكر ، وتفاعلت بقوة مع محيطها الخليجي والعربي والدولي باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري مع الشعوب الأخرى ، وقد مثل التاريخ العماني سلسلة متصلة الحلقات أسوة بتاريخ الأمم والشعوب ذات الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة.

لقد كانت عمان من أوئل البلدان التي أعتنقت الدين الاسلامي طواعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، حيث بعث عمرو بن العاص الى جيفر وعبد ابني الجلندي ملكا عُمان آنذاك يدعوهم الى الاسلام فاستجابا لها ، وأصبحت عُمان من أهم معاقل الاسلام والتي ساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا .

يشكل الاسلام الثابت المقدس عند العمانيين ، ويلعب الدين دوراً بارزاً في صياغة فكر ووجدان الانسان العماني ، وهو محور رئيسي تدور حوله العديد من القيم والاناساق الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع العماني ، فوحدة الوطن مثلاً تنبثق منه ، وكذلك التنمية تنبع من اعمار الأرض وبناء أركان الحضارة هي من الواجبات الدينية⁽¹⁾ .

لقد مرت عُمان بتجارب وأحداث كثيرة ، وعرفت وجود للنظام السياسي منذ الآف السنين ، وظهرت مفاهيم عديدة في اطار تلك الأنظمة مثل العدالة والمساواة والتي تقوم على مفهوم المواطنة في توفير العدالة الاجتماعية ، وكذلك العدالة بالمنظور الاسلامي والمساواة بين الأفراد . وقد تميز الفكر عند العمانيين في مختلف جوانبه بالطبيعة الانسانية ، حيث يعطي من قيمة الانسان ، وكذلك

(1) هادي حسن حمودي، الفكر السياسي العماني من الثوابت الى المتغيرات، رياض الريس للنشر والكتب، لندن، 1993، ص 76

يرتبط الفكر العام عندهم والفكر السياسي بشكل خاص بالتطلع نحو مستقبل أفضل كونه فكر واقعي يعيش ضمن اطار التاريخ والدور الحضاري لعمان .

يتميز المجتمع العماني بالتوحد الاجتماعي وهو أبرز صفات الفكر الاجتماعي العماني ، وهو الشئ الذي استطاع صهر المواطنين في بوتقة واحدة لدرجة يمكن القول معها أن الفكر الاجتماعي العماني أضفى على الوحدة الاجتماعية معنى القداسة باعتبارها أساس بناء الحضارات.

ان المتغيرات التي تحدث في أي مجتمع بحكم تطوره وتقدمه تحدث في المجتمع العماني تحت مظلة مراعاة القيم الدينية والاجتماعية ، والأسس والثوابت التي ميزت المجتمع العماني ، وتستوحي منه المبادئ المحركة لذلك التقدم والتطور، أي أن الحفاظ على القيم والمبادئ والعادات والتقاليد الموروثة والتي ميزت المجتمع العماني على مستوى الفكر والممارسة تتم بصورة متأنية ، في اطار السعي نحو تبني عملية تطوير وتحويل المجتمع الى مستوى أرقى وأفضل من التقدم والرفاهية ، بحيث تكون العملية متوازنة ولا تؤثر على القيم والثوابت المجتمعية⁽¹⁾ .

هناك عدد من المرتكزات التي تساهم في بلورة المجتمع العماني المعاصر والتي تستمد جذورها من التاريخ والحضارة الاسلامية والدور الحضاري لعُمان منها⁽²⁾ :-

- الدين الاسلامي .
- اللغة العربية .
- المحافظة على التراث الوطني .
- الوحدة الوطنية .
- العادات والتقاليد والقيم الأصيلة .
- المساواة بين أفراد المجتمع .
- الأطر الدستورية والقانونية .
- الاهتمام بكل جوانب التنمية المختلفة .
- الاهتمام بالأسرة العمانية حيث هي عماد المجتمع وأساس تقدمه .
- التكافل المجتمعي .
- السعي للاستفادة من التطور والتقدم العالمي في مختلف المجالات .

(1) هادي حمودي، مرجع سابق، ص 123.

(2) www.hroovoman.com/vbshowthread.php

- قبول الآخر واحترام فكره ومعتقده وآراءه .
- التمسك بسمات الشخصية العمانية التي تتميز بالتماسك والتوازن واحترام خصوصية المجتمع والامكانات المتاحة له في كل مرحلة ، واحترام الفرد والجماعة والسعي للتكيف مع البيئة لانجاز حياة كريمة وشريفة ، والتمسك بمبادئ التآخي ، والالتزام بأهمة العمل والانتاج .
- التسامح الديني .
- التآني وعدم الاستعجال في بناء الدولة الحديثة .

ان هناك خصوصية في طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع العماني ليس فقط بين الأفراد في الحياة الاجتماعية الطبيعية ، ولكن كذلك في اطار العلاقة بين القيادة والحكومة والأفراد ، وهذا التواصل منبثق من الذات الاجتماعية بالاساس، وهو ما ظهر بوضوح منذ استلام السلطان قابوس الحكم في عُمان عام 1973م ، حيث ساهم ذلك بصورة كبيرة في تهيئة الظروف المناسبة للانجاز والبناء .

ولكون المشاركة السياسية عملية مرافقة ومصاحبة لتطور المجتمعات فإن مسار هذه العملية عندما يسير موازياً لعملية التحديث والبناء والتطور في المجالات التعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية يجنب المجتمعات الاختلالات التي قد تحدث إذا ما تم تخطي واقع البنى السائدة في المجتمع ، وهذا ما يلاحظ في عملية المشاركة السياسية في سلطنة عُمان.

فإذا كانت عملية المشاركة السياسية تتم وفق ظروف وآليات تطور المجتمع ، وطبيعة تكوينه مع مراعاة الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والثقافية فإن هذه العملية مرت حسب بعض الباحثين بثلاث مراحل في سلطنة عُمان ، إذ كانت المرحلة الأولى منذ عام 1970م، حين تولى السلطان قابوس الحكم في عُمان إلى عام 1981م ، وكانت مرحلة البناء وتهيئة البيئة الداخلية، والمرحلة الثانية من عام 1981 إلى عام 1991م، وهي مرحلة التحول الديمقراطي المتدرج ، إذ أن الممارسة الديمقراطية تتطلب تهيئة بيئة ثقافية وتعليمية وإقتصادية مناسبة تتماشى مع واقع المجتمع، ذلك أنه وكما يرى بعض الباحثين والدارسين فإن التحولات المتدرجة وبخاصة في دول العالم الثالث أكثر نجاحاً من التحولات السريعة ، وفي سلطنة عُمان فإن المجتمع قبلي محافظ ، وهو ما يقتضي

مراعاة التدرج في مراحل البناء الديمقراطيّ، فمثلاً تم إنشاء المجلس الاستشاريّ عام 1981م، وهو مجلس معين شكل نواة لمجلس الشورى الحالي المنتخب بالكامل، والذي أعطي صلاحيات عديدة، ومهد لتطوير المشاركة السياسية للأفراد، والمرحلة الثالثة منذ عام 1991م، إلى الآن وهي تثبيت لمرحلة التحول الديمقراطي التي تشكل المشاركة السياسية أحد أهم أركانها⁽¹⁾.

المطلب الأول - وسائل التنشئة السياسية

تتعدد وسائل التنشئة السياسية، أو كما يطلق عليها البعض مصادر أو أدوات التنشئة السياسية، وهي تتعدد وتختلف كذلك من مجتمع لآخر، حسب طبيعته وبنيته الاجتماعية، والثقافية والسياسية، وكذلك تختلف درجة تأثير كل وسيلة من مجتمع لآخر حسب منظومة البنى السائدة فيه. وعملية التنشئة السياسية هي عملية تفاعلية يدخل فيها الفرد والمؤسسات المساهمة في هذه العملية وكذلك النظام السياسيّ الموجود في المجتمع، "فالتنشئة السياسية يمكن أن تتضمن فعلاً من جانب الفرد ومن جانب قنوات التنشئة معاً فالأفراد يقومون بتنشئة أنفسهم وتتم تنشئتهم في نفس الوقت"⁽¹⁾، وتلعب التنشئة السياسية دوراً هاماً في تحديد السلوك السياسي للمواطن، من حيث المشاركة من عدمها في الحياة السياسية، ومن حيث تنمية اتجاهات التأييد أو الرفض، وكذلك مدى انخراط المواطن في الحياة السياسية⁽²⁾.

كذلك تعد التنشئة السياسية شكلاً من أشكال ظاهرة التنشئة السياسية⁽⁴⁾ فقد حظيت مسألة التنشئة باهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ القدم، لأنها مسألة مستمرة وملازمة لديناميكية الحياة في المجتمعات وتطورها، إذ أن المجتمعات تعتمد في تطورها على درجة من التماسك الداخلي التي يحققها الفهم المشترك للقيم والمعايير والرموز الثقافية، وهي المهمة الأساسية لعملية التنشئة⁽⁵⁾.

(1) محمد تركي بني سلامة، "عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان"، المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، مجلد 13، عدد 7، 2007م، ص 66-69.

(2) مرجع سابق، ص 56.

(3) عبدالمنعم المشط، "التربية والسياسة"، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، (دن)، ط 1، 1992م، ص 62.

(4) ريتشارد داوسن وآخرون، مرجع سابق، ص 57.

(5) محمد علي، أصول الاجتماع السياسي والسياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج 3، التغيير والتنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2009م، ص 217.

إن عملية التنشئة السياسية في المجتمع تتأثر بمنظومة البنى الثقافية السائدة فيه ، وتختلف عملية التنشئة من مجتمع لآخر، ومن نظام لآخر، وكل نظام سياسي يركز على الأفكار والقيم التي يرغب في نقلها من جيل إلى آخر⁽¹⁾ ، وهي كذلك تكون بطرائق مختلفة فقد تكون بصورة مباشرة : كإيصال المعلومات والقيم ، أو غير مباشرة عندما تتشكل وجهات النظر السياسية من التجربة التي يمر بها الفرد ، وتتواصل عمليات التنشئة طيلة حياة الإنسان ، ذلك أن الاتجاهات التي تتشكل في المراحل الأولى من حياة الإنسان تتغير مع زيادة التجارب التي يمر بها الفرد⁽²⁾ .

لقد ازدادت الدراسات التي تناولت موضوع التنشئة السياسية ، وقدمت العديد من النظريات في هذا المجال ، وتوسعت دائرة الاهتمام بالمحاور التي تعنى بها عملية التنشئة السياسية، وفي هذا الإطار يشير بعض الباحثين إلى أن عملية التنشئة السياسية تدور حول محاور عديدة ، تختلف أهمية كل منها حسب كل مجتمع ، ويشير إلى ثمانية محاور في إطار هذه العملية تشمل : الهوية ، ومفهوم الوطن، والولاء ، والسلطة ، والقيم السياسية العليا ، والثقة في النظام السياسي ، والأداء ، والإخلاص⁽³⁾ .
والحياة السياسية في أي مجتمع تنطوي على أوجه شبه واختلاف نحو الشعور بالمسائل السياسية ، وتقويم سلوك القادة والسياسيات ، والتنشئة السياسية هي الأساس الذي ينهض عليها تفسير تباين هذه الاتجاهات ، والمشاعر ، والمواقف والآراء التي يكونها المواطنون نحو الحياة السياسية⁽⁴⁾ .

ويرى الباحث أن التنشئة السياسية القائمة على أسس سليمة تساهم في التخفيف من حدة التناقضات والتباينات الموجودة داخل المجتمع ، وتساهم في تأطير ذلك التباين بحيث لا تكون نتائج ذلك التباين مؤثرة سلباً على المجتمع ، ذلك أنه من الملاحظ وجود قدر من التباين في القيم والأفكار في أي مجتمع ناتجة عن أدوات ومؤسسات التنشئة السياسية المختلفة .

(1) مرجع سابق، ص 90 .

(2) مرجع سابق، ص 47-48 .

(3) المشاط، مرجع سابق، ص 67-73.

(4) محمد علي، مرجع سابق، ص 221.

وقبل الحديث عن وسائل التنشئة السياسية نشير الى أن تلك العملية تمر بعدة مراحل ، وعلى الرغم من الحديث عن مراحل التنشئة إلا أن هذه العملية متكاملة ومستمرة ، لذلك لا بد أن تكون المراحل والقيم المزروعة فيها متنسقة،⁽¹⁾ ومع أن النمو السياسي للفرد يبدأ من مراحل مبكرة والمعارف والمفاهيم والقناعات التي تتشكل خلال هذه الفترة تكون عميقة ، بحيث أنه ليس من السهولة تغييرها أو تبديلها⁽²⁾، إلا أنه يتعرض للتأثير من مؤسسات مختلفة حسب المراحل العمرية له ، ويمكن الحديث عن أربع مراحل للتنشئة السياسية ، هي : مرحلة الطفولة ، ومرحلة المراهقة ، ومرحلة الشباب ، ومرحلة النضج السياسي⁽³⁾، وتلعب الثقافة السائدة في المجتمع دوراً في تحديد الدرجة التي تؤثر فيها كل مرحلة من هذه المراحل في ثقافة الفرد اتجاهاته السياسية .

وسائل التنشئة السياسية

وتختلف هذه الوسائل من مجتمع لآخر طبقاً لطبيعة البنى الثقافية، والسياسية ، والاجتماعية السائدة والتي تستوجب وجود مؤسسات معينة تعنى بهذه العملية بصورة مختلفة عما هو سائد في مجتمع آخر ، ويمكن الحديث عن أهم الوسائل أو المؤسسات التي تساهم في هذه العملية والتي تشمل:-

1- الأسرة :-

إن جذور الحياة السياسية للفرد البالغ توجد في حياة الطفولة ، وتقوم وسائل التنشئة الأخرى بتعميقها وتهذيبها ، والأسرة هي مهد الفرد ومطلته الاجتماعية ، والأسرة يمكنها أن تستمر في التأثير على نظرة الفرد السياسية والاجتماعية طيلة حياته⁽⁴⁾ ، وتعود أهمية الأسرة في هذه العملية كما يرى بعض الباحثين إلى عاملين : أولهما الوحدة الاجتماعية التي يرتبط بها الفرد خلال حياته بروابط وثيقة

(1) المشاط، مرجع سابق، ص90 .

(2) سعيد النل، "مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي"، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، الأردن، 1987، ص126 .

(3) المشاط، مرجع سابق، ص91 .

(4) أنظر الموقع www.ejtemay.com بتاريخ 2010/10/9م الوقت 10:09 ص.

لا تنفصم ، وثانياً أن الأسرة هي الوحدة المرجعية للفرد، يستمد منها هويته ، وكيانه ، ومكانته الاجتماعية ، ومركزه السياسي وهي الأداة الوحيدة للتنشئة التي لا دخل للمرء بها⁽¹⁾.

ويرى (ريتشارد داوسن) أن دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية يستند إلى عاملين أساسيين ، هما: سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم ، إذ تحتكر الأسرة عملية الوصول إلى الأفراد خلال السنوات التكوينية المبكرة ، وثانياً أن قوة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة تساعد على زيادة الأهمية النسبية لتأثير الأسرة في عملية التنشئة⁽²⁾، وتشير العديد من الدراسات إلى أن دور الأسرة له تأثير كبير في التنشئة العامة للفرد، فالتربية بشكل عام تنطلق من قاعدة رئيسة وهي الأسرة والمجتمع في العادة يكون مرآة لحال الأسر الموجودة به ، فمثلاً التماسك العائلي يعكس حال تماسك المجتمع بشكل عام⁽³⁾.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن مكانة الأسرة لها دور في نتائج تأثر الفرد بها ، إذ يكون للوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للأسرة دور في رسم حدود تأثيرها ، ومساهمتها في فكر واتجاهات الفرد ، ذلك أنه في إطار الأسرة تتشكل الكثير من المعارف والمفاهيم السياسية المتعلقة بالوطن والدولة والسلطة وكذلك الحقوق والواجبات إضافة إلى أن التربية السياسية تبدأ في وسط الأسرة⁽⁴⁾ فأول مرحلة من مراحل التنشئة تقوم بها الأسرة ، ويتعلم الطفل خلالها اللغة ، وبعض أنماط السلوك ، وتؤثر في سلوك الطفل ، وما يتعلمه الطفل في تلك الفترة قد يتحول إلى ما هو سياسي ، أو قد يندمج فيه على الأقل⁽⁵⁾.

(1) المشاط، مرجع سابق، ص 106.

(2) ريتشارد داوسن وآخرون، مرجع سابق، ص 153 – ص 154.

(3) شعبان الاسود ، "علم الاجتماع السياسي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1999م، ص140 .

(4) حلیم بركات، "المجتمع العربي المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986 م ، ص 220 .

(5) إسماعيل علي سعد، "أصول علم الاجتماع السياسي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م، ص 145 .

وتؤثر الأسرة على الفرد في مراحل حياته الأولى ، ويستمر تأثيرها لفتترات لاحقة ، وهي المصدر الأول للفرد ، ولتعلم القيم ، والأفكار ، وأنماط السلوك ، ويشير (ريتشارد داوسن) إلى أن الأسرة تؤثر على التعلم السياسي من خلال ثلاث طرائق واضحة ومميزة ، وهي⁽¹⁾:-

- 1- نقل توجهات سياسية صريحة .
- 2- نقل توجهات لها تأثير سياسي غير مباشرة .
- 3- تحديد كيفية التعرض لمؤثرات التنشئة الأخرى .

ويقسم معظم الباحثين أنواع الأسر إلى الأسر النووية ، والأسر الممتدة:-

1- الأسرة النووية : وهي الأسرة التي تتكون من الزوجين وأطفالهم ، وهي تتسم بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها لصغر حجمها، وهي تعدّ وحدة اجتماعية مؤقتة إذ تتكون من جيلين فقط ، وتنتهي بانفصال الأبناء و وفاة الوالدين ، لذلك يلاحظ أن مفاهيم وأفكار التنشئة بمضامينها السياسية تتضح بشكل قويّ وبتأثير قويّ بين أفراد هذه الأسرة⁽²⁾.

2- الأسرة الممتدة : وهي الأسرة التي تقوم على عدد من الأسر النووية يجمعها الإقامة المشتركة ، وقرابة الدم ، وهي تعدّ وحدة اجتماعية مستمرة إلى ما لا نهاية ، وتتسم بمراقبة أنماط سلوك أفراد الأسرة بينهم ، وهو ما يميز هذا النوع من الأسر إذ يكون هناك التزام بالقيم والأفكار والثقافة الخاصة بالمجتمع ، وتتشكل في إطارها أنماطاً عديدة من الثقافة والسلوك السياسي ، ويمكن أن تشهد اختلافاً في اتجاهات أفرادها⁽³⁾.

(1) ريتشارد داوسن، مرجع سابق، ص156- ص157 .

(2) أنظر الموقع www.jcctr.net بتاريخ 2011/2/7 م الوقت 4:30 م.

(3) المرجع نفسه .

2- المدرسة :-

تعد المدرسة من أهم وسائل التنشئة السياسية وإحدى أهم أدوات إعداد النشء وتأهيلهم سياسياً، وتأتي المدرسة بعد الأسرة في الوسائل المؤثرة في التنشئة السياسية ، وتتبع أهميتها في أنها المكان الذي يلتحق به الفرد خلال سنواته الأولى ، التي تعد من أهم الفترات لتكوين وتشكيل الاتجاهات السياسية وتعريفه بالنظام السياسي القائم ، وبالمؤسسات السياسية الموجودة وآلية عمل تلك المؤسسات ، وديناميكية النظام ، وتتقل له القيم السائدة في المجتمع،⁽¹⁾ والمدرسة مصدر متميز للتنشئة السياسية ، وما يميزها على غيرها أنها وسيلة إلزامية ، وهي أول مؤسسة رسمية يرتبط بها الفرد في حياته ، إذ تسهم بدور كبير في صياغة نمط حياة الأفراد من خلال وظائفها⁽²⁾.

وتمثل المؤسسات التعليمية الخبرة الأولى للطفل خارج الأسرة ، وتلعب المدرسة دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية ، فهي تغرس القيم والاتجاهات السياسية التي يريدها النظام السياسي بشكل متعمد وليس بشكل تلقائي كما هو الحال في الأسرة ، من خلال المنهج الدراسي والأنشطة المدرسية وكذلك علاقة المدرس بالتلميذ⁽³⁾، ففنون التنشئة تساهم في تشكيل محتوى التوجهات ، وتساهم المدرسة في ذلك بشكل ملموس في تعليم النشء احترام السلطات ، بقصد تمكينهم من العيش في وئام مع عالم يتسم بعلاقات سلطوية ، وتمكين المجتمع من توقع الامتثال للقرارات السلطوية⁽⁴⁾. ويذهب فريق من علماء الاجتماع إلى أن المؤسسات التعليمية ليست أداة للتغيير الثقافي بقدر ما هي أداة للحفاظ على الوضع القائم ، وفريق آخر يرى أنها قادرة على التجديد الثقافي بما توفره من ظروف ملائمة لتحفيز الطاقات ، وتحدي أساليب الحياة التقليدية.

(1) التل، مرجع سابق، ص130 .

(2) احمد ظاهر، "دراسات في الفلسفة السياسية"، دار الكندي، عمان، 1987، ص412 .

(3) محمود أحمد موسى، " دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد100، 1987م، ص137-145.

(4) ريتشارد داوسن وآخرون، مرجع سابق، ص57.

وتغطي مجالات التعليم في التنشئة ثلاثة مجالات ، وهي : المجال المعرفي ، والمجال العقدي، والمجال العاطفي ، وهناك تأثير متبادل بين هذه الجوانب⁽¹⁾، لذلك فالمدرسة هي أداة المجتمع لإعداد النشء للمواطنة الصالحة بما تتضمنه عملية الإعداد تلك من جوانب سياسية⁽²⁾.

كما يسهم التعليم في تربية النشء عن طريق أربع آليات ، وهي : المقررات الدراسية ، والمعلم والطقوس المدرسية ، والأنشطة الطلابية والاتساق بين هذه الآليات يؤدي إلى تفعيل دور المؤسسات التعليمية في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية⁽³⁾.

ويتأثر المنهاج بطبيعة بناء السلطة المدرسية ، والخبرة التي يكتسبها الطالب من التعامل معها إذ تؤثر على تصور الطلبة المستقبلي للسلطة السياسية⁽⁴⁾، فمضمون المقررات الدراسية يؤثر دون شك على التنشئة السياسية للتلاميذ ويغرس القيم التي ترغب السلطة السياسية فيها⁽⁵⁾.

ويرى العديد من الباحثين بأن تأثير المنهج التربوي يختلف ويأخذ أحد الاحتمالات ، فإذا كانت القنوات والتوجهات السياسية للنشء متطابقة مع المنهاج تكون النتيجة العملية التعليمية تعميق ما جاء به الناشئ للمدرسة ، أما إذا كانت تلك المناهج غير متنسقة مع الاتجاهات التي يحملها الفرد فإن نتيجة العملية التعليمية تعتمد على عمق ما يحمله الناشئ من معتقدات وإيمانه بها ، وعلى كفاءة عملية التعليم في التأثير في تلك المعتقدات⁽⁶⁾.

وتكمن أهمية المدرسة في التنشئة السياسية من خلال دور المعلم كأحد آليات المدرسة في أداء دورها، ويؤثر المعلم على النشء لكونه على اتصال مباشر معهم ، وهو لأغلب الناس محور

(1) كمال المنوفي وآخرون، "التعليم والتنشئة السياسية في مصر"، مركز البحوث السياسية، القاهرة، 1994م، ص13.

(2) نفس المرجع، ص14-15.

(3) التل، مرجع سابق، ص131.

(4) قباري محمد اسماعيل، "علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي"، دار المعارف، الاسكندرية، 1982م، ص44.

(5) ثناء عبدالله، "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص334.

(6) المشاط، مرجع سابق، ص109.

الثقافة والمعرفة ، وبالنسبة للنشء فهو محور السلطة والقيادة⁽¹⁾، كذلك فالأداء الجيد من المعلم يعوض الفقر في مضمون المقرر، والعكس صحيح ، وعلاقة المادة التعليمية بالمدرس مسألة بالغة الأهمية والمعلم من ناحية حامل وناقل للقيم الأساسية التي ارتضاها المجتمع وكذلك يبت من خلال الشرح قيما ثقافية قد لا تخلو من دلالات سياسية⁽²⁾.

كذلك تسهم النشاطات الرمزية والمراسم في المدرسة بشكل مهم ، كونها مصدراً للمواقف والقيم⁽³⁾، وكذلك تساهم الأنشطة الطلابية في تنمية المهارات السلوكية والتفكيرية لدى الطلبة ، وهي مهمة إذا ما تم الاهتمام بها ، وإعطائها دورها البارز والملموس في إطار العملية التعليمية.

3-جماعات الرفاق :-

تضم هذه الجماعة الرفاق، والأقران ، والمتساوين سواء في السن، أو الوظيفة ،أو الوضع الاجتماعي⁽⁴⁾، ويمكن التمييز بين فئتين من جماعات الرفاق : الجماعات الأولية ، وهي : الأسرة ، وجماعة الأصدقاء المقربين وزملاء العمل ، وجماعات ثانوية وهي تضم عدد اكبر من الناس ، ولها هيكلية أكثر تنظيماً⁽⁵⁾.

وتلعب هذه الجماعات دورا مهما في تحديد الإدراكات والأوضاع العامة في البيئة الاجتماعية ، إضافة إلى أن العلاقات الجديدة التي تنشأ نتيجة اختلاط الفرد مع جماعات مختلفة خلال مراحل حياته إحدى أهم آليات التغيير في الاتجاهات السياسية ، ذلك أن هذه الجماعات تعمل إما على تعزيز أو إضعاف التوجهات والهويات السياسية التي تم ترميتها في مرحلة مبكرة من الحياة.

ويرى بعض الباحثين أن أثر مجموعة الرفاق يتطور مع الفرد ففي الطفولة المتوسطة والمتأخرة يتناقل الأطفال الاتجاهات والمعلومات التي يسمعونها وفي مرحلة المراهقة تلعب جماعات الرفاق دوراً أكبر، إذ ينمو الوعي السياسي ، وتزيد العلاقة بينهم ، وفي مرحلة النضوج تتحدد الهوية

(1) التل، مرجع سابق، ص132.

(2) كمل المنوفي وآخرون، مرجع سابق، ص16.

(3) David R Evans, *Teachers as Agents of National Development*. A case Study of Uganda, New York. Preger publishers.1971.p.7.

(4) سهير عبدالسلام حنفي، "التوجيه الأيدلوجي وأثره على الثقافة السياسية بين الفكر الشمولي والفكر الديمقراطي"، منشورات كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، 2004م، ص191.

(5) ريتشارد داوسن وآخرون، مرجع سابق، ص232-233.

السياسية لمجموعة الرفاق⁽¹⁾، ويرى عدد آخر من الباحثين أن دور جماعات الرفاق في التنشئة السياسية يكون من خلال العلاقات بين أعضائها التي تقوم على التكافؤ، وهي تفتح مجالات أوسع لتحقيق المصالح، وهي كذلك موجهة للتجنيد للوظائف العليا، وبخاصة في دول العالم الثالث⁽²⁾.

4- وسائل الإعلام :-

تساهم وسائل الإعلام في صياغة فكر الإنسان، لأنها تطور معارفه، وتشكل مفاهيمه واتجاهاته وهي من القوى الرئيسية التي تدير حياة الناس، ومن المصادر الأساسية التي يتلقى الإنسان منها معلوماته السياسية، وأداة موجهة للتشجيع على المشاركة في العمل السياسي⁽³⁾. وتلعب وسائل الإعلام دورا مهما في التنشئة السياسية من خلال المساهمة في تشكيل وتكوين الاتجاهات السياسية، وهي من الأدوات المهمة لنقل المجتمع إلى مرحلة الحداثة، وتلعب دورا أوليا في تشكيل الاتجاهات السياسية، إذ تقوم بدور الناقل لمؤثرات سياسية نشأت وانطلقت من أدوات التنشئة الأخرى⁽⁴⁾، ويرى البعض أن وسائل الإعلام الوطنية في سياق عملية التنشئة السياسية تؤدي دور الحارس اليقظ⁽⁵⁾، وإن رد الفعل على مخرجات وسائل الإعلام يتأثر بتصورات الفرد المسبقة ومحيطه الاجتماعي، وتأثير الإعلام يرتبط بأدوات التنشئة الأخرى، وهو ما ذكره بعض الباحثين حيث أشاروا إلى أن تأثير وسائل الاتصال يتوقف على مدى التكامل بينها وبين بقية الأدوات الأخرى للتنشئة.

5- الأحزاب السياسية :-

إن للأحزاب السياسية مدلولات متعددة، ويمكن دراستها من جوانب متعددة، إلا أن القاسم المشترك لها هو اشتراكها ومساهمتها في عملية التنشئة السياسية، ومع أن الأحزاب تسعى للوصول

(1) التل، مرجع سابق، ص136.

(2) المشاط، مرجع سابق، ص111-ص112.

(3) مرجع سابق، ص412-ص413.

(4) ريتشارد داوسن آخرون، مرجع سابق، ص244-ص25.

(5) سيمون سيرفاتي، "وسائل الإعلام والسياسة الخارجية"، ترجمة محمد مصطفى غنيم، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1995م، ص39.

للسلطة إلا أن لها دوراً في نشر الوعي السياسي بغية الارتقاء بالتنشئة السياسية ، ولضمان مسانقتها، وهي تسهم بشكل مؤثر في الرأي العام حسب حجم العمل الحزبي المتاح في كل مجتمع⁽¹⁾.

وتكمن أهمية الحزب في أنها تمثل للمواطن الوسيلة التي يشارك فيها بالحكم ، واتخاذ القرارات المتعلقة به وبمستقبله ، وتسعى إلى إعداد الفرد وتنميته سياسياً وفق مبادئ الحزب وأهدافه ، من خلال وسائل عدة ، مثل : التدريس الحزبي ، والاجتماعات الحزبية ، والدورات ، والمؤتمرات والندوات والمطبوعات ، ووسائل الإعلام⁽²⁾، وتتميز الأحزاب بأنها من المؤسسات التي تدمج بين ما هو رسمي وما هو تلقائي ، ويعود دورها المهم إلى اتساع نطاق عضوية هذه المؤسسات⁽³⁾.

6- أماكن العبادة :-

كما تلعب المؤسسة الدينية دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية ، وفي تشكيل الثقافة العامة للفرد بما في ذلك الشق السياسي من تلك الثقافة ، وكان للمسجد دور هام في عملية التنشئة السياسية ، وشكل في التاريخ الإسلامي عامة منبراً هاماً في تلك العملية وفي عملية مناقشة أمور المجتمع والتشاور فيها ، وشكل "المعقل الذي يلجئون إليه يستمدون منه السكينة ، والقوة ، والعون ، ودوافع التعاون والتكافل فيما بينهم"⁽⁴⁾.

ويمكن القول أن المسجد لا زال له دور في عملية التنشئة السياسية ، ليس فقط كمكان للعبادة ولكن كونه يلعب دوراً في عملية ترسيخ قيم واتجاهات مختلفة ، سواء كان من قبل النظام أي بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي ، من خلال الأنشطة التي تمارس في المساجد ، من : ندوات ، ومحاضرات وغيرها بما يساهم في عملية تشكيل القيم والفكر السياسي للفرد، ذلك أن الدين في العالم الإسلامي "يدخل في صميم النسيج الاجتماعي العربي والإسلامي ويطلع العربي المسلم بطابعه وغالباً

(1) احسان محمد الحسن، "علم الاجتماع السياسي"، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1984، ص151.

(2) محمود صالح الكروي، "التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية"، المجلة السياسية والدولية، بغداد، عدد15، 2010م، ص33

(3) التل، مرجع سابق، ص143-148.

(4) المشاط، مرجع سابق، ص117-119.

ما تكون وسائل التنشئة السياسية الأخرى سواء كانت الأسرة أو المدرسة أو وسائل الإعلام مقيدة بما تلقنه لأعضائها من تعاليم الدين ولا تتشد عنه⁽¹⁾.

7- النقابات :-

وتعدّ النقابات إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدنيّ ، ويشير بعض الباحثين بناء على تعريفات المجتمع المدني إلى أن هناك عدة خصائص لهذه المؤسسات ، منها : أنها تقوم على فكرة الطوعية لتكوين التشكيلات الخاصة بها ، وكذلك فكرة المؤسسة وهو يشير إلى ما يطلق عليه البعض المؤسسات الوسيطة في نمط العلاقة بين السياسة الاجتماعية ، وفكرة العمل الجماعيّ الطوعيّ المستقل وارتباط عمل مؤسسات المجتمع المدنيّ بالمواطنة ، وحقوق الإنسان ، والمشاركة السياسية⁽²⁾.

والنقابات في أحد أهم أدوارها تقوم على فكرة هامة ، وهي أنها تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالح الأفراد والدفاع عنها وفق أسس ومعايير قانونية وثقافية محددة وواضحة من خلال برامج وأنشطة مختلفة تقوم بها النقابات ، وفي مجالات مختلفة، إضافة إلى أن اتساع عضوية تلك النقابات يساهم في إبراز دورها بشكل أكبر.

وتلعب النقابات دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية ، إذ أنها تساهم في نشر ثقافة التنشئة السياسية للإسهام في رفع مستوى الوعي السياسيّ ، والعمل على تعزيز المشاركة السياسية للأفراد وتحفيزهم على الاهتمام بالشأن السياسيّ، من أجل توسيع قاعدة المشاركة ، وعدم حكرها على فئات معينة ، وكذلك المساهمة في حل الأزمات التي تواجه المجتمع ، من خلال تنشئة الفرد على المساهمة

(1) مرجع سابق ، ص 83-84 .

(2) إبراهيم أبراش، "علم الاجتماع السياسي"، دار الشروق، رام الله، فلسطين، ط1، 1998م، ص 238 .

الايجابية في إيجاد حلول لتلك المشكلات ، إضافة إلى تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة ومؤهلة ، وكذلك تحقيق التفاعل بين المجتمع والدولة ، وهو ما يساهم في إعطاء حيوية لديناميكية العمل في المجتمع⁽¹⁾.

وفي سلطنة عمان برزت العديد من الجمعيات التي يمكن أن تشكل قاعدة للسير في طريق تكوين النقابات المهنية المختلفة، التي تأخذ على عاتقها القيام بدور هام في عملية التنشئة ، وكذلك الدفاع عن مصالح أعضائها ، وتنقيفهم وتأهيلهم، ومن الملاحظ تزايد أعدادها وأنواعها ، مثل : الاتحاد العام لعمال السلطنة ، وجمعية المهندسين العمانيين ، وجمعية الأطباء ، وجمعية الصحفيين ، وجمعية الكتاب والأدباء ، وجمعيات المرأة العمانية ، وجمعية البيئة وغيرها، وقد أخذ العمل في هذا الإطار بالتطور، إذ أن عدداً من تلك الجمعيات حديثة العهد.

(1) محمود الكروي، مرجع سابق، ص34.

المطلب الثاني

الثقافة السياسية

تشكل الثقافة السياسية أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد الإتجاهات السياسية لدى الأفراد، ويتناول هذا المطلب دراسة ماهية الثقافة السياسية ، وخصائص الثقافة السياسية ، وكذلك الحديث عن أنماط الثقافة السياسية ، ومحاورها ، كما سيقوم الباحث باستعراض أثر الثقافة السياسية على الإتجاهات السياسية.

لكل مجتمع ثقافة خاصة به ، ينتج عنها أنساق من القيم الثقافية في السياسة ، والاجتماع ، والفن وغيرها، والثقافة مظهر عام في المجتمعات ، تشكل السياسة تطبيقاً لها ، لأن السياسة هي ثقافة على مستوى الممارسة ، بل قد لا يوجد أحياناً فرق بين الثقافة والسياسة،⁽¹⁾ والثقافة في عمومها أنماط ظاهرة أو غير ظاهرة للسلوك ، وعليه فالثقافة تشكل نسقاً تاريخياً مستمداً من الأساليب الظاهرة والكامنة للحياة التي يتشارك فيها أعضاء المجتمع⁽²⁾.

ويرى (الموند) بأن الثقافة تتناول ثلاثة جوانب، هي : الجانب القمي ويتضمن المعارف حول النظام السياسي، والعاطفي القائم على التعلق الشخصي بالزعماء والمؤسسات ، والتقييمي الذي يتضمن الأحكام حول الظواهر السياسية⁽³⁾، وتلعب الثقافة العامة للمجتمع دوراً هاماً في بناء الثقافة السياسية للأفراد ولكون الثقافة وسيلة رئيسة لإحداث التغيير، والثقافة السياسية جزء منها ، فإنه يتم تحفيز الأفراد من خلالها على تبني الأنماط الجديدة للسلوك والثقافة التي تحقق المصلحة المجتمعية.⁽⁴⁾

(1) حسن حنفي، "في الثقافة السياسية آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربي"، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط، 1998م، ص 182 - ص 184.

(2) مورس ديفرجيه، "علم الاجتماع السياسي" بترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1991م، ص 77.

(3) نفس المرجع، ص 146.

(4) عبد المجيد العزام ومحمد الهزايمة، "أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن" دراسة استطلاعية" ، مجلة أبحاث اليرموك ، مجلد 24، عدد 3، 2008م، ص 834.

إن الثقافة السياسية تختلف من نظام سياسي إلى آخر، ولكل نظام سياسي ثقافة سياسية معينة تحوي نسفاً من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، وهي ليست فطرية بل مكتسبة من خلال النشئة السياسية والاجتماعية،⁽¹⁾ وهي تنتج من التاريخ الجماعي، وتتشكل وتنتقل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مخطط لها أو غير مخطط لها⁽²⁾.

وتتشكل الثقافة السياسية إضافة للأحداث في التاريخ الجماعي للأفراد من المعتقدات الرئيسية ونماذج القيم، وهي تشير إلى الاتجاهات، والانطباعات، والأحاسيس لدى الأفراد تجاه النظام السياسي ومكوناته⁽³⁾، ويذهب البعض إلى اعتبار الثقافة السياسية بأنها "مجموعة من النصوص غير المكتوبة التي تشكل رابطاً بين السياسة والمجتمع"⁽⁴⁾.

والثقافة السياسية مهمة لمعرفة كيفية عمل المؤسسات السياسية، وطبيعة النظام السياسي وخصائصه، واتجاهات الأفراد تجاه النظام والمؤسسات ومخرجاتها، وهي تشمل عدداً من الاتجاهات مثل: الاتجاهات المعرفية، وهي معرفة المعتقدات والأهداف السياسية واتجاهات عاطفية وهي مشاعر الأفراد تجاه الأهداف السياسية، وتوجهات قيمية وهي الحكم على الأهداف استناداً للقيم⁽⁵⁾.

إن الثقافة السياسية بمفاهيمها تسعى للوصول إلى فهم شامل ومنظم للسلوك السياسي⁽⁶⁾، وهي تعد مرآة عاكسة لطبيعة البنية الثقافية السائدة، وبالتالي فإن أي أزمة في المنظومة الثقافية للمجتمع تنعكس على مختلف أنساق الثقافة الأخرى، ففي المجتمعات العربية تشكل أزمة النظام الثقافي العربي منبع تردي الأوضاع في جوانب الثقافة، بما فيها الثقافة السياسية التي أصبحت عائمة مع تعدد

(1) كمال المنوفي، "أصول النظم السياسية المقارنة"، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1987، ص 149.
(2) مازن أحمد العقيلي وفوزي أحمد تيم، "الوعي بالنظام السياسي الأردني: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة"، المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن مجلد 11، عدد 4، 2005م، ص 473.
(3) عبد المجيد العزام ومحمد الهزايمة، مرجع سابق، ص 835.
(4) نبيل الصالح، "الثقافة السياسية"، تحرير عزمي بشارة، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1997م، ص 7.
(5) مازن العقيلي وفوزي أحمد، مرجع سابق، ص 473.
(6) شملان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 48.

مصادر تلك الثقافة ، (1) وهناك من يرى بأن هناك عدداً من المسائل أثرت في بنية الثقافة السياسية العربية ، مثل : البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات ، ومشكلة الأمية ، وتأثير الطائفة والقبيلة ، وسيادة نمط الحكم الفردي، وضعف مؤسسات المشاركة، وسيطرة الطابع الشخصي على العلاقات السياسية(2).

ويرى بعض المختصين أن النهوض بالثقافة المجتمعية لا تكون بالرجوع إلى التشبث بالماضي أو بتبني الثقافات الأخرى (3)، بل بتبني مشروع ثقافي متكامل يأخذ من الماضي ويستفيد من الثقافات الأخرى ، مع النهوض بمستوى التعليم ، كونه أحد أهم روافد الثقافة السياسية، ذلك أن للتعليم دوراً بارزاً في إيجاد ثقافة وطنية واحدة ، تتجاوز العوائق الموجودة بسبب الجزئيات الفرعية في الثقافة المجتمعية ، بسبب التباينات في تركيبية كل مجتمع (4)، مع تبني أسس الاعتماد الثقافي المتبادل ، وإدراك أن الكونية حقيقة عالمية قائمة(5).

خصائص الثقافة السياسية

وكما أشرنا سابقاً إلى أن الثقافة السياسية هي فرع من الثقافة العامة السائدة في المجتمع والمتأثرة بما تتأثر به الثقافة العليا التي ينبثق عنها آثار على الأنساق الثقافية الأخرى، فكل ثقافة تتميز بخصوصية معينة ولها بنيتها الخاصة التي تتمايز عن الأخرى ، وتحاول

(1) السيد بسين، "الزمن العربي والمستقبل العالمي"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1998م، ص 156 – 157.
(2) كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 80، 1985م، ص 72 – 76.
(3) أحمد عوض الرحمن، "في الثقافة العربية والقيم والديمقراطية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 347، 2008م، ص 162.
(4) برهان غليون، "مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية مقدمه نظرية وخطة عمل"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 213، 1996م، ص 45.
(5) السيد بسين، مرجع سابق، ص 162.

الحفاظ على مكوناتها ، ومقاومة التغيير فيها أحياناً ، حيث ينتج عن ذلك ما أطلق عليه السيد ياسين قلاع الخصوصيات الثقافية.(1)

إن الثقافة الموجودة في المجتمع أداة هامة لفهم كيفية عمل مؤسسات النظام ورموزه ، وطبيعة الأدوار التي تؤديها (2)، وكذلك مصدر للقيم التي تؤثر على الأفراد، بحيث تصبح قواعد لتحديد السلوك ولطبيعة العلاقة بين مختلف المؤسسات والجماعات الموجودة في المجتمع ، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك ثقافات فرعية تنشأ داخل المجتمع بفعل عوامل متعددة ، منها ما هو مرتبط بالاختلاف في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بين أفراد المجتمع ، ومنها ما هو مرتبط بمنظومة القيم الدينية ، وكذلك الأحداث التاريخية للمجتمع ، وأثرها على ثقافته .

إن عيش الإنسان وتفاعله مع المجتمع ينتج عنه قيم ، ومواقف ، ومعرفة ، وسلوك سياسي معين وهي إحدى خصائص الثقافة السياسية ، إذ تركز على الجوانب النفسية المحددة للموقف والسلوك السياسي الخاص بتوجه الفرد تجاه القضايا السياسية (3)، ذلك أن الثقافة السياسية تشتمل على جانبين مهمين ، هما : القيم ، والاتجاهات ، والأخبار السياسية ، وكذلك السلوك السياسي من جانب المواطنين أو القيادات (4) .

(1) السيد يسين، "إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة" ، دار ميريت، القاهرة، ط1، 2006م، ص 27.

(2) شملان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 42.

(3) أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 91.

(4) أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، مصر، 2000م، ص 133.

إن الثقافة السياسية بمقدار ما تؤثر في تصرفات الأفراد وسلوكهم وسلوك القادة ، تسعى كذلك لفهم دوافع السلوك باعتبارها توزيعاً خاصاً للتوجهات والقيم والمشاعر والمهارات السياسية⁽¹⁾، فإنها تتأثر هي الأخرى بطبيعة البنى الدينية والاجتماعية الموجودة في المجتمع ، إذ يؤثر الدين بدرجة بارزة في البنية الثقافية ، وبخاصة في المجتمعات التي يأخذ الدين فيها دوراً رئيساً في تحديد أنماط القواعد الثقافية، وتتأثر الثقافة السياسية كذلك بالرموز الموجودة في المجتمع ، وهي تعطي طابعاً للثقافة الموجودة في المجتمع ، وتؤثر بشكل واضح في تحديد ركائز الثقافة للمجتمع.⁽²⁾

إن الثقافة السياسية شأنها شأن الثقافة العامة تتطور وتتجدد مع التطورات التي يشهدها المجتمع ، وتطورها يسمح ببناء وعي سياسي جديد بطبيعة العلاقة بين النظام والأفراد⁽³⁾، ويرى بعض المختصين بعلم الاجتماع السياسي بأن هناك أربع مسائل هامة يجب أن تؤخذ في الحديث عن تطور هذا المفهوم ، وهو أن هناك مكانة عليا للثقافة العامة عن الثقافة السياسية، وأن الثقافة السياسية ذات أبعاد متعددة وتحتوي على الرموز التي تحدد نماذج السلوك وبخاصة في المجال السياسي، وهي النظم إضافة إلى النظريات المحققة لنماذج السلوك المقبولة وهي الشرعية، ثالثاً أن تشير إلى نماذج وقيم ليست فقط المعنية بالنظام السياسي بل تشير إلى أمور مختلفة عن السمات العامة للنظام السياسي، وأخيراً أن هذا المفهوم هو متغير ضمن تفاعلات الأحداث السياسية⁽⁴⁾.

إن محتوى ومضمون الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع تعطي مؤشراً حول تطور المجتمعات ، ويورد كمال المنوفي عدداً من العناصر التي يرى بأنها من ضمن تلك المؤشرات ، وإن كان قد ساقها في إطار صلتها بالديمقراطية ، وهي:

(1) شملان العيسى وآخرون ، مرجع سابق، ص 49.

(2) نبيل الصالح، مرجع سابق، ص 15.

(3) عبد الاله بلقزيز ، " الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات" ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 219، 1997م، ص 18.

(4) محمد علي محمد، مرجع سابق ، ص 165 – 166.

- 1- الشعور بالافتقار السياسي، أي شعور الفرد بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية.
- 2- الاستعداد للمشاركة السياسية ، والتي تقتضي مشاركة أغلب المواطنين بوعي وإيجابية في صياغة السياسات والقرارات.
- 3- التسامح الفكري المتبادل ، أي السماح بحرية الرأي دون قيود طالما أنها لا تشكل تهديداً للنظام العام في المجتمع.
- 4- توافر روح المبادرة ، سواء لنقد السلبيات أو للمشاركة في الجهود الإنمائية .
- 5- اللاشخصانية ، أي أن يعتقد الأفراد بوجود المؤسسات التي يكون لديها السلطة السياسية ، ذلك أن الشخصانية تعيق بناء ونضج المؤسسات السياسية ، وإن وجدت فإنها تكون هشة وغير مؤثرة.
- 6- الثقة السياسية وهي الثقة المتبادلة بين الأفراد والنظام السياسي ، وكذلك بين المؤسسات الموجودة في المجتمع.(1)

وإذا كان التجديد من خصائص الثقافة السياسية فإن هناك عدداً من الأسس التي يجب مراعاتها في ذلك ، منها : إعتبار ساحة العمل السياسيّ مفتوحة للجميع مع تعدد التصورات والآراء الفكرية والسياسية، وضرورة التزام الخطاب العقلانيّ والواقعي في العمل السياسيّ ، واعتماد ثقافة الحوار للدفاع عن الأفكار وحماية المصالح(2).

أنماط الثقافة السياسية ومحاورها

وتعنى الثقافة السياسية بعدد من المحاور منها إتجاهات ومواقف الأفراد تجاه الأفكار السياسية داخل المجتمع وكذلك اتجاهاتهم نحو المؤسسات الموجودة ،سواء كانت رسمية أو غير رسمية

(1) كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 66 – ص 72.
 (2) الانترنت www.dctcrs.org تاريخ 2010/1/22م الوقت 10:40م

واتجاهاتهم حول البناء السياسيّ ، ومدخلات النظام ومخرجاته ، وإتجاهات الأفراد نحو المشاركة السياسية من عدمها ، أو ما يطلق عليها الفاعلية السياسية ، والاتجاهات نحو تقييم أداء النظام السياسيّ حول الآخرين داخل النظام السياسي والذي يشمل : الهوية السياسية ، والوحدات السياسية، والولاء السياسي ، والثقة السياسية وكذلك الإتجاهات لدى الأفراد حول الأفكار السياسية ، وطريقة طرحها داخل النظام ودرجة الرضا عنها⁽¹⁾.

والثقافة بشكل عامّ هي نتاج المعرفة ، وهي أساليب العادات الاجتماعية، وعليه فإن جوهر الثقافة السياسية يكمن في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع ، وهي جزء من الثقافة العامة وتتأثر بها⁽²⁾، إضافة إلى أنها تشكل مجموعة منظمة لنفسها ، تهدف لدراسة الدولة وسلوكها السياسيّ ، وبناء شخصية الفرد عبر آلية يتم من خلالها نقل التراث والمعتقدات من جيل لآخر مع الأخذ بتفسير لنسق تلك المعتقدات.⁽³⁾

وبما أن الثقافة السياسية تتمثل في توجيهات الأفراد وسلوكهم السياسيّ فإنها تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية ، وهي:

- 1- البعد المعرفيّ : وهو معرفة النظام السياسيّ ، وقوانينه ، ومدخلاته ، ومخرجاته.
- 2- البعد الشعوريّ : متمثلاً في شعور الأفراد وإحساسهم تجاه النظام السياسيّ ورموزه.
- 3- البعد التقويميّ : متمثلاً في تقويم إنجازات النظام السياسيّ على كافة المستويات.⁽⁴⁾
- 4- ويمكن إضافة بعد آخر هو البعد التطبيقي حيث يقمّ توظيف تلك الأبعاد من عدمها على صعيد الممارسة العملية على أرض الواقع.

(1) أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص 91 - ص 92.

(2) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 150 - ص 151.

(3) شعبان الأسود ، مرجع سابق، ص 146.

(4) شمالان العيسى وآخرون، مرجع سابق ، ص 49.

ويرى بعض الباحثين أن الثقافة السياسية تأخذ منحنيين في التعبير عن مكوناتها، أولاً: جنوحها إلى تصوير العملية السياسية على أنها منافسة اجتماعية، وثانياً من خلال إعلانها لمبادئ التوافق والتراضي كقاعدة لصياغة أسس الحل للصراع بين مختلف الأطراف السياسية في المجتمع ذلك أن هذه الجوانب تعطي للسياسة الصفة الإيجابية بدلاً من السمة التي تصور أحياناً لها، والتي تعطيها طابع الوحشية وعليه فالثقافة السياسية تسعى إلى اضماع طابع النزعة النسبية بدل النزعة الشمولية من الوعي السياسي⁽¹⁾.

إن أبرز التقسيمات لأنماط الثقافة السياسية ما ذكره (الموند وفيربا) حول تلك الأنماط، حيث حددا ثلاثة نماذج لها، تشمل:

- 1- الثقافة السياسية الضيقة أو المحدودة: إذ تتميز بتأثير قوي لعوامل العائلة، والدين، والقبيلة إذ لا توجد ثقافة وطنية بشكل واضح، بل تتداخل الأدوار، ويدمج الزعيم في شخصه كل الأدوار.
- 2- الثقافة الرعوية: وتتميز بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع، ويكون دور الأفراد سلبياً ولا يتم إشراكهم في صنع القرار السياسي، أو في الأمور العامة.
- 3- ثقافة المشاركة: إذ تكون هناك علاقة متبادلة بين الأفراد وبين النظام السياسي، ويكون للأفراد دور فعال في التأثير على النظام السياسي⁽²⁾.

ومن المحاولات التي قام بها الباحثون كذلك لتحديد أنماط الثقافة السياسية ما طرحه (روبرت دال) بأن الثقافة السياسية تشتمل على أربعة عناصر، تشمل:

(1) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 18 - ص 19.
(2) بيرتراند بادي، "التنمية السياسية"، ترجمة محمد نوري المهدي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط1، 2001م، ص53-ص54.

- 1- التوجه إزاء حل المشاكل : إذ ميز بين التوجه العملي القائم على مواجهة المشكلة حال نشوئها دون الإلتزام بإطار فكري مسبق وبين التوجه العقلاني القائم على حل المشكلات استناداً للربط بين الأسباب والنتائج .
- 2- التوجه نحو العمل الجماعي : إذ ميز بين التوجه القائم على أهمية العمل الجماعي المشترك والنزعة الفردية مقابل ذلك.
- 3- التوجه نحو النظام السياسي : إذ أن وجود نمطين لذلك هما الولاء والتعلق بالنظام، والشعور بالاغتراب.
- 4- التوجه حيال الأفراد الآخرين : إذ تقوم إما على الثقة أو تقوم على الشك⁽¹⁾.

أما (سيدني فربا) فيحدد محتوى الثقافة السياسية في ثلاثة عناصر، تشمل : أولاً الاحساس بالهوية القومية ، واعتبرها أهم المعتقدات السياسية ، وتساعد على تخطي الأزمات وهو جوهر بناء الأمة، وثانياً المخرجات الحكومية ، إذ تختلف نظرة الأفراد إليها حسب الثقافة السياسية ، واعتقاد الفرد بإمكانية التأثير في تلك القرارات، وأخيراً عملية صنع القرار ، وما يترتب على تلك العملية من نتائج على الأفراد ودرجة ، إشراكهم فيها على اعتبار أن المعتقدات حيال مسلك الحكومة في صنع قراراتها هي الوجه الأخير للثقافة.⁽²⁾

ومن ضمن التقسيمات لأنماط الثقافة السياسية كذلك ما ذكره (روزنبوم) ، إذ قسمها إلى نمطين هما:

- 1- النمط المتكامل : ويكون الأفراد في هذا النمط يتميزون بالإيجابية في توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي ولدورهم في المجتمع ويشعرون بالقدرة على التأثير في النظام السياسي ويكونون متعاونين مع غيرهم.

(1) كمال المنوفي، " أصول النظم السياسية المقارنة "، مرجع سابق، ص 153 - ص154
(2) نفس المرجع، ص 154 - ص 156.

2- النمط المفتت : ويكون غالبية الأفراد فيه يتميزون بالسلبية نحو النظام السياسي ، ونحو دورهم في المجتمع ، ولا يشعرون بأنهم قادرون على التأثير في النظام السياسي ، ويتولد لديهم الشعور بالاغتراب (1).

ويرى بعض الباحثين بأن هناك أنماطاً عديدة للثقافة السياسية ، استناداً إلى موقفها من عدة قضايا عامة توجد في جميع المجتمعات ، ولها تأثير على السلوك الفردي والجماعي ، مثل قضية اللجوء للعنف بدلاً من الحوار والتصالح والموقف من التجانس ، والسعي للوحدة مقابل التعددية وكذلك مواضيع الاختلاف والتسامح ، والموقف من مبدأ المواطنة مقابل تكريس الانتماءات القبلية والإثنية ، إذ تقوم الثقافة السياسية المكرسة لمبدأ المواطنة على المساواة بين الافراد بغض النظر عن الإنتماءات.(2).

كما تشمل هذه القضايا موقف الثقافة السياسية من الفرد أو الجماعة كمركز للحياة الاجتماعية والسياسية ، إذ تضع بعض الثقافات الفرد في مركز المجتمع ، وتقدم مصالحه على مصلحة الجماعة ، وهناك ثقافات سياسية تقدم الجماعة في الحياة السياسية على اعتبار الفرد جزءاً من الجماعة ، وأخيراً الموقف من المساواة والتمييز بين الأفراد ، ومراعاة الأسس التي تكفل تحقيق هذا المبدأ.(3)

ويرى بعض الباحثين بأن الثقافة السياسية ومجالاتها يمكن أن يضاف إليها وللقائمين عليها عدد من المجالات والمؤسسات ، مثل منظمات المجتمع المدني والشخصيات المستقلة والتميز

(1) سلطان القرعان، "الثقافة السياسية في الريف الأردني" ، دن، ط 1، 2005م، ص 32 - ص 33.

(2) نبيل الصالح، مرجع سابق، ص 20 - ص 21.

(3) Alan R. Ball, 'Modern Politics and Government', Macmillan, London, 1997, p.57.

والتي تتميز بالمعرفة الثقافية والفكرية في مختلف الجوانب ومراكز الأبحاث والدراسات ذات التخصصات والاهتمامات المتعددة ، إضافة إلى الجامعات والاتحادات والنقابات المهنية. (1)

الثقافة السياسية والاتجاهات السياسية

تشكل الأفكار والأيدولوجيات السائدة ودرجة الاهتمام والمعارف بالنظام ومكوناته ونظرة الفرد له ولانجازاته وتقييمه أحد ركائز الثقافة السياسية ، إذ أنها تساهم في تكوين الاتجاهات السائدة في المجتمع التي تؤثر بدورها على بناء السلوك السياسي للفرد ، ودرجة تفاعله مع النظام السياسي (2).

وتسهم الثقافة السياسية في توجيه وتشكيل التوجهات السياسية لدى الأفراد مثلما تساهم الأوضاع العامة السائدة في إيجاد الثقافة السياسية ، ذلك أن "الثقافة السياسية تساهم في تشكيلها بدرجات متفاوتة كل من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والميراث التاريخي والإطار الطبيعي والتنشئة الاجتماعية والسياسية ونمط الحكم والسياسية". (3)

إن تحليل الثقافة السياسية ودراساتها وانعكاساتها على الواقع السياسي يساعد على تحديد الاتجاهات والدوافع لدى الأفراد وطبيعة العلاقة والتفاعلات بين القوى الموجودة في المجتمع (4)، ذلك أن الثقافة السياسية تؤدي دوراً في تأطير الاختلافات في المجتمع ، بحيث لا تؤثر فيها النزعات العنيفة ، ولا تقود إلى التفرد ، بل يتم الأخذ من خلالها بقيم العدالة في توزيع السلطة (5).

إن للثقافة السياسية أثراً هاماً في تحديد طبيعة العلاقة بين القوى السياسية في المجتمع ، وفي الثقة السياسية المرتبطة بالثقة الاجتماعية ، وقبول الرأي والرأي الآخر ، وتسهم الثقافة السياسية

(1) أحمد الرحمون، مرجع سابق، ص 152.

(2) شملان العيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 45.

(3) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 151.

(4) عبدالغفار رشاد، "الثقافة السياسية الثابت والمتغير دراسة استطلاعية"، مطبعة خطاب الحديثة، الخرطوم، 1991م، ص 20-22.

(5) عبد الإله بلفريز، مرجع سابق، ص 19.

كذلك في تجنيد القيادات السياسية ، وفي تحديد علاقة الفرد بالعملية السياسية ، ومدى المشاركة في العمل السياسي بالنسبة للأفراد من عدمها.(1)

كما تلعب الثقافة السياسية دوراً هاماً في اكتساب الفرد للاتجاهات السياسية ، بحيث يصبح أكثر وعياً بالنسق السياسي ، والتوافق بين الثقافة السياسية والثقافة المجتمعية أمر هام للتطور والتحديث، ومع مراعاة أن السمات المرتبطة بالثقافة السياسية الموجودة في المجتمع ليست متطابقة لدى جميع الأفراد ، بل تشكل المتوسط العام لهم ، وهو ما يفسر في بعض الأحيان طبيعة الاختلاف في الاتجاهات وطبيعة التحولات في الثقافة السياسية على اعتبار أن هناك بعض القيم والمعتقدات يمكن أستنتاجها من نمط السلوك السياسي للأفراد(2).

وترتبط الثقافة السياسية بنمط الثقافة العام السائد في المجتمع ، متأثرة بعدد من العوامل ، ومؤثرة على الإتجاهات السياسية للأفراد، وتتميز الثقافة السياسية بأنها متجددة مع الأحداث في المجتمع ، وهي ليست متطابقة لدى جميع أفراد المجتمع بل يوجد تمايز لدى الأفراد في مكونات ثقافتهم السياسية ، وتأخذ الثقافة السياسية عدداً من الأنماط ، حسب طبيعة البنية السياسية والثقافية والاجتماعية المكونة للمجتمع.

(1) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 161 – ص 162.

(2) محمد علي محمد، مرجع سابق. ص

الفصل الثاني

المبحث الثاني: المشاركة السياسية والتنمية السياسية

تشكل المشاركة السياسية أحد معالم الاتجاهات السياسية لدى الأفراد ، وهي تتأثر بالأدوات والمؤسسات المعنية بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ، وكذلك بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، وتشكل عملية المشاركة السياسية بأنواعها وأدواتها مقياساً لمدى تحقيق عملية التنشئة والتنمية السياسية ، كذلك لأهدافها ونتائجها ، كون المشاركة نتيجة لهما ، وتتأثر كذلك بطبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة ، وهو الأمر المرتبط كذلك بعملية التنمية السياسية.

المطلب الأول

المشاركة السياسية وأدواتها

تمثل دراسة المشاركة السياسية إحدى المقاربات المهمة للوقوف على طبيعة الاتجاهات السياسية لدى الأفراد ، وهي تشمل على عدد من العناصر والأدوات ، وتتأثر بعدد من العوامل ، ولها خصائص وسمات محددة ، وهو ما سيتم دراسته في هذا المطلب.

ويعد موضوع المشاركة السياسية أبرز المواضيع المرتبطة بدراسة التحولات الديمقراطية والشرعية والوعي السياسي، وتكتسب أهميتها من أنها تمنح الأفراد القدرة على المفاضلة الواعية بين الخيارات المتاحة ، ووسائل بلوغها ، وبين تكلفة البدائل ومردودها وفقاً لقرارات رشيدة⁽¹⁾

ولقد ظهرت العديد من التعريفات للمشاركة السياسية ، إذ يعرف بعض الباحثين المشاركة السياسية بأنها : "جميع أنشطة أفراد الشعب الهادفة للتأثير على قرارات الحكومة وعلى اختيار

(1) عبد المجيد العزام ومحمد الهزايمة، مرجع سابق، ص 835.

الحكومة ومراقبتها سواء أكانت أنشطة ذاتية أم محرّكة فردية أم جماعية قانونية أم عكس ذلك طويلة الأجل أم آنية، وفعالة أم غير فعالة⁽¹⁾، وعرفها باحثون آخرون بأنها " العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة المجتمعية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ، وتحديد دوره في إنجاز المهام اليومية التي تتجمع على المستوى القومي ، في صورة أهداف عامة يكون الفرد مقتنعاً بها ، مشاركاً في صياغتها ، ومدافعاً عنها في مواجهة كل ما يعترض سبيل تحقيقها من عقبات"⁽²⁾.

ماهية المشاركة السياسية

إن تطور المجتمعات وصيرورة أحداثها ينتج عنه ظهور أنماط مختلفة من السلوك السياسي، وهو ما يؤثر ويساهم في بناء قاعدة ثقافية تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو المشاركة السياسية⁽³⁾، ذلك أن عملية التطور تلك واستمرارها لا يرتبط بجانب واحد فقط ، بل هناك عملية شاملة يجب أن تراعي العدالة الاجتماعية ، والتحول الديمقراطي على وجه الخصوص ، وهو ما يتضح من تجارب دول عديدة أهملت هذا الجانب ، وإن كانت حققت تنمية على الجانب الاقتصادي ، فمراعاة عملية المشاركة أصبحت من شروط تكريس الثورة التكنولوجية ، وكذلك ثورة التكتلات الاقتصادية⁽⁴⁾.

(1) عبد المجيد العزام ومحمد الهزايمة، مرجع سابق، ص 835.
(2) سيد ابو ضيف أحمد، "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، عدد 3، مجلد 30، 2002م، ص 153.
(3) محمد سيد فهمي، "المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث"، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 2007م، ص 113.
(4) ثروت مكي، "الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية"، عالم الكتب، القاهرة، ، ط1، 2005م، ص 63 - ص 64.

إن المشاركة السياسية تقليدياً كانت محددة ولم تتعد أهدافها المطالبة بتحسين الأوضاع بشكل طفيف ، دون الدخول في جوهر تلك العملية والجوانب المرتبطة بها ، ولم تصل إلى حد المطالبة بتغيير السياسات ، أو فرض مناخ ملزم للنظم بتغيير سياساتها⁽¹⁾، ولكن مع تطور المجتمعات بفعل عوامل مختلفة من الثورات إلى الثورة الصناعية والتكنولوجية وانتشار التعليم وغيرها قد أوجدت شكلاً جديداً للمشاركة السياسية.

إن أهم ما يميز الدولة الحديثة عن الدولة التقليدية هو اتساع قاعدة مشاركة الأفراد السياسية عبر وحدات سياسية ، ومع أن المشاركة السياسية قد تكون موجودة في المجتمعات التقليدية ، إلا أنها محدودة وضيقة ولدرجة تبقى فيها ضيقة ، حتى لو وجدت السلطة العقلانية في المجتمعات التقليدية الكبرى ، وعليه فإن أهم أسس العصرية السياسية هو مشاركة فئات اجتماعية في العمل السياسي في نطاق المجتمع بأكمله ، مع تطوير سياسة لتنظيم المشاركة السياسية⁽²⁾.

وتعد المشاركة السياسية تعبيراً عن مدى التزام النظام بتحقيق معاني الحرية والمساواة ، وإشراك الأفراد في إدارة شؤونهم ، وأصبحت معظم الدول تتعهد وتتكفل بضمان حق المشاركة في دساتيرها وضمن القوانين الموجودة في الدولة ، باعتباره حقاً للمواطن يجب كفالاته⁽³⁾، ذلك أن عملية المشاركة السياسية تساهم في بناء الوعي الجديد للمجتمعات ، هذا الوعي الذي يربط بين عملية التحديث في المجتمع من : تصنيع ، وتحضر ، وتعليم وبين المشاركة السياسية ، إذ تقوم ببناء أفكار واتجاهات جديدة لدى الافراد ، والدفع ببروز قوى اجتماعية جديدة ، وأنماط من السلوك السياسي لم تكن موجودة من قبل⁽⁴⁾.

ويمكن القول إن تعزيز البنية الثقافية والتعليمية هي أهم ركائز توسيع قاعدة المشاركة للأفراد، بحيث تكون القيم والأفكار والاتجاهات وحتى البنية المؤسسية في المجتمع واضحة المعالم بالنسبة للأفراد، إذ يلاحظ أنه وفي الوطن العربي بشكل عام هناك خليط من قيم الأسرة ، والعلاقات

(1) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 339.

(2) صموئيل هنتجتن، "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة" ، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993م، ص 50.

(3) داود الباز، "حق المشاركة في الحياة السياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م، ص 7.

(4) يوسف خطابية، "معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية دراسة ميدانية في الأردن" ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 2، عدد 3، 2009م، ص 319.

القبلية والعائلية ، إضافة إلى مفهوم المواطنة والمجتمع المدنيّ ، والدولة الحديثة ، بحيث تؤثر على سلوك الأفراد واتجاهاتهم ، وبالتالي على اتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية ، ودرجة وعيهم بأهميتها، والعوامل الدافعة لذلك.(1)

خصائص المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية هدفاً ووسيلة ، فهي هدف لأنها أساس الحياة الديمقراطية ، إذ تركز على إشراك المواطنين لتحمل مسؤولياتهم لتحقيق المصلحة العامة ، وهي وسيلة لأنها تساهم في بلورة أسس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل يكفل مشاركة الأفراد في ذلك،(2) ويذهب بعض الباحثين إلى أن المشاركة السياسية هي أولى ركائز إطلاق عملية التنمية للمجتمع ، لأنها تتيح للأفراد المشاركة والاختيار وضمن آلية تكفل تحقيق مصلحة المجتمع.(3) وبما أن المشاركة السياسية عملية تهدف إلى تحقيق المصلحة المجتمعية فإنها تعتمد على درجة اشتراك الأفراد بها ، ومدى الوعي بأهميتها مع درجة المعرفة المتوافرة لدى الأفراد وثقافتهم، ذلك أن هذه العملية تعبر عن علاقة تفاعلية بين المواطن والنسق السياسيّ السائد في المجتمع.(4) كذلك فإن مشاركة الفرد يجب أن تكون بقناعات حول أهمية المشاركة وفائدتها ، وأن تكون عن وعي ومعرفة وليس بانسياق الفرد بفعل عوامل مختلفة نحو مشاركة غير فاعلة ، لأنها تعبير عن إرادة التغيير وعن القيم وليست فعلاً مادياً فقط لذلك يورد (بيرلسون) عدة خصائص ينبغي توافرها للمشارك السياسيّ ، هي:

- 1- الاهتمام والمناقشة والدافع إذ يجب أن يكون مهتماً بالأمور السياسية العامة.
- 2- المعرفة والإلمام بالمسائل السياسية.
- 3- المبدأ إذ يجب أن ترتبط المشاركة بالمصلحة العامة.
- 4- الرشد أي أن يكون المشارك عاقلاً ناضجاً(5)

(1) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 113.

(2) داود الباز، مرجع سابق، ص 9.

(3) عبد المجيد العزام ومحمد كنوش الشريعة، "اتجاهات عينة من منتسبي المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن دراسة احصائية تحليلية"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن مجلد 33، عدد 3، 2006م، ص 486.

(4) ابراهيم أبراش، "علم الاجتماع السياسي"، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 1998م، ص 240.

(5) نفس المرجع، ص 241 - 242.

وتتباين عملية المشاركة السياسية وأسسها ودوافعها من مجتمع لآخر، فإختلاف الخبرات والأحداث التي يمر بها المجتمع ينتج عنه اختلاف في آلية المشاركة ودرجتها وأهدافها ، وتطرح في إطار ذلك تساؤلات حول صيغ المشاركة الأفضل للمجتمع ، ونوعية المشاركة ، ونمطها ، وطبيعة الأفراد المشاركون فيها.(1)

وعملية المشاركة السياسية يجب أن تكون عملية متوازنة مدروسة ، وهناك درجات مختلفة من هذه العملية تختلف من دولة لأخرى فقد تكون مقبولة وقد تكون بمستوى متدنٍ ، وقد تكون أحياناً بمستوى أكثر مما تتحمله طبيعة مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة(2)، وهو ما قد يؤدي إلى إحداث خلل في طبيعة العلاقات التي تحكم العلاقة بين مكونات المجتمع ، وقد تفضي إلى إيجاد أنماط من الجماعات والأفكار والقيم تساهم سلباً في سير الحياة المجتمعية.

إن مستوى المشاركة السياسية يعكس صورة العلاقة بين النظام القائم وبين أفراد المجتمع، فإذا كانت هناك علاقة تفاعلية سليمة ومتوازنة زادت مشاركة الأفراد ، إذ أن الدور الإيجابي للدولة والنظام في رعاية مصالح الأفراد والمجتمع يزيد من إيجابية العلاقة مع الأفراد ، وهو ما يدفع نحو زيادة المشاركة المنظمة للأفراد في الشؤون العامة (3).

وتتميز المشاركة السياسية بأنها عملية تقوم على مساهمة المواطنين ، سواء من خلال دور مباشر أو من خلال تأثرهم بالعملية السياسية في إطار النظام السياسي ، وهي تتأثر بطبيعة النظام السياسي وتتوافر القنوات بين النظام والأفراد(4)، فهي عملية يجد الفرد خلالها المساحة الكافية لتوصيل رأيه وبشكل حر دون قيود في مقابل قبول النظام بإعطاء هذه المساحة ، على أنه يجب أن لا يعني ذلك بالنسبة للأفراد وضرورة تغيير تلك القرارات ، ذلك أنه من الطبيعي أن نظرة النظام لبعض القوانين والقرارات مختلفة من نظرة الأفراد ، وتأخذ المصلحة المجتمعية بعين الاعتبار .

(1) سيد أبو ضيف أحمد، مرجع سابق، ص154.

(2) ثروت مكي، مرجع سابق، ص 65.

(3) ثامر كامل، "التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي"، مركز المستقبل للدراسات، ط1، عمان، الاردن، 2000، ص144-ص151.

(4) حسين علوان الربيعي، "مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية النموذج الإفريقي"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996م، ص10.

إن المشاركة السياسية تعطي للفرد شعوراً بوزنه وثقله السياسي وبمكانته في المجتمع ، فهي في أحد معانيها تقوم على حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في صنع القرار السياسي ، وكذلك حقه في مراقبة تلك القرارات ،⁽¹⁾ كذلك تخلق المشاركة السياسية الشعور لدى المواطنين بالتساوي في صناعة القرار ، من خلال قنوات المشاركة السياسية ، والتأثير فيه بمختلف الأشكال ، وهي الخيار الاستراتيجي الأفضل لعملية التنمية والاستقرار والشرعية السياسية ، ويساهم في بناء المؤسساتية ، وتعدّ المشاركة السياسية كذلك صمام الأمان في ظل اختلاف الاتجاهات السياسية لدى الأفراد⁽²⁾، ويعد (صموئيل هنتجتن) المشاركة السياسية بأنها إحدى الوسائل التي تميز الأنظمة عن بعضها ، وهي بالإضافة إلى المؤسسة السياسية فإنها تشكل أحد المؤشرات للتمييز بين نظام وآخر.⁽³⁾

وتتطوي المشاركة السياسية في الدول العربية على عدد من الأزمات ، تتمثل في ظهور الثورات والانقلابات التي أثرت على سير وتطور العملية الديمقراطية ، وكذلك سريان الممارسات التي كانت سائدة خلال فترة الاستعمار ، وتعاضم دور العسكر وكذلك سيطرة مفاهيم الدولة التقليدية ، ومفاهيم القبيلة وتأثير الحكم الفردي ، وتعاضم ظاهرة البيروقراطية في أنظمة الحكم العربية ، وكذلك ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني ، ووسائل الاعلام ، وضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية وتراجع دور الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى،⁽⁴⁾ إضافة إلى ضعف البنية التعليمية والثقافية ، وتأثير قيم التنشئة والتي قد تتعارض أحياناً مع الأفكار والقيم المؤدية لتحقيق الصالح العام بفعل عوامل الدين ، والعشيرة ، والانتماءات القبلية ، والعرقية ، وهو ما يقود للقول بضرورة تحقيق التنمية العلمية والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية بموازاة النهوض بمستوى المشاركة السياسية للأفراد لإيجاد أفضل حالة للتنمية الشاملة والإستقرار في المجتمع.

(1) جلال عبدالله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983م، ص 63 .

(2) الانترنت www.4shared.com تاريخ 2010/10/25م، الوقت 10:00 ص

(3) صموئيل هنتجتن، مرجع سابق، ص 101.

(4) ثامر كامل، مرجع سابق، ص 155-160.

أنواع المشاركة السياسية

تختلف المشاركة السياسية وأنواعها من مجتمع لآخر، وتتغير حتى في إطار المجتمع الواحد حسب طبيعة المراحل التاريخية والبنى السياسية والثقافية التي تنشأ في المجتمعات والأحداث التي تعزز صور مختلفة لشكل التفاعلات السياسية في المجتمع، ويمكن النظر لأنواع المشاركة السياسية بأنها: "مجموعة صيغ العمل والنشاطات التي تمكن الشعب من التعبير عن ممارسة سيادته وصلاحياته في إدارة شؤونه سواء بالأصالة عن نفسه أو عبر ممثلين عنه"⁽¹⁾.

ولقد ظهرت العديد من التقسيمات للمشاركة السياسية، (فكارل دويتش) حدد ثلاثة مستويات لها، هي:

- 1- المستوى الأول: ويشمل النشاط في العمل السياسي.
- 2- المستوى الثاني: ويشمل المهتمين بالنشاط السياسي، ولهم اهتمام بالشأن السياسي ويكون لهم مجال للتأثير على صانعي السياسات.
- 3- المستوى الثالث: ويشمل المشاركين أو المساندين، والذين لا يهتمون كثيراً بالعمل السياسي مثل الناخبين، إذ يكون حضورهم موسمياً.⁽²⁾

وميز (صموئيل هنتجتن) بين ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية يشمل الأول المستوى الأكثر إنخفاضاً، إذ تقتصر المشاركة فيه على نخبة صغيرة من الارستقراطيين أو البيروقراطيين، والثاني هو المستوى المتوسط إذ تدخل الطبقة المتوسطة معترك السياسة، والمستوى الثالث الذي يتميز بإشتراك النخبة، والطبقة المتوسطة، والجماهير في النشاط السياسي، ويتميز هذا المستوى بارتفاع نسبة المشاركة⁽³⁾.

(1) عبد المجيد العزام ومحمد كنوش الشرعة، مرجع سابق، ص 485.

(2) Karl Deutch, "Social Mobilisation And Political Development", American Political Saerte Review, 1961 p

.78

(3) صموئيل هنتجتن، مرجع سابق، ص 101.

وتأخذ المشاركة السياسية كما صنفها بعض الباحثين من ناحية الممارسة كذلك أشكالاً متعددة فهي كما يراها بعض الباحثين قد تكون تقليدية ، وتشمل :

- 1- التصويت والانتخابات.
- 2- متابعة الأمور السياسية العامة والاهتمام بها.
- 3- حضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة.
- 4- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- 5- الانضمام إلى جماعات المصلحة.
- 6- الانخراط في عضوية الأحزاب.
- 7- الاتصال بالمسؤولين.
- 8- الترشيح للمناصب العامة.
- 9- تقلد المناصب الرسمية.⁽¹⁾

أما الأنشطة غير التقليدية فقد تكون قانونية ، مثل : الشكوى ، أو غير قانونية ، مثل : التظاهر ، أو النهب أو التخريب في الممتلكات وغيرها.

⁽¹⁾ كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق، ص 340.

ومن أنواع المشاركة السياسية كذلك ظاهرة الامتناع عن ممارسة المشاركة السياسية والعمل السياسي بشكل عام وهو ما يعرف بظاهرة الاعتراض السياسي، وهذا العزوف له أسباب كثيرة، منها: عدم وضوح أهمية المشاركة بالنسبة للفرد، أو الشعور بعدم جدوى ممارسة العمل السياسي، أو عدم فاعليته، وهذا العزوف ينطوي عموماً تحت مظلة المشاركة السياسية⁽¹⁾.

ويرى البعض بأن التصويت والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني من أبرز صور المشاركة السياسية، ويلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة قد ازدادت أعداد هذه المؤسسات في سلطنة عُمان، وتعددت مجالات عملها، إضافة إلى أن التصويت قد أخذ به في مؤسسات وبرامج متعددة، إذ نجد أنه وسيلة للانتخاب في عدد من المؤسسات، مثل:

- 1- مجلس الشورى.
- 2- جمعيات المرأة العمانية.
- 3- الجمعيات الأهلية والمهنية.
- 4- الأندية الرياضية.
- 5- مجالس الآباء في المؤسسات التعليمية.
- 6- غرف التجارة والصناعة.

العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية

وتتأثر المشاركة السياسية بعدد من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر، طبقاً لطبيعة القوالب الثقافية والاجتماعية المكونة للمجتمع، ودور مؤسسات التنشئة في تلك العملية، إذ أن دور مؤسسات التنشئة مؤثر في المشاركة، من خلال غرس القيم الايجابية لدى الأفراد، وتعميق مفاهيم الوطنية وزيادة التقبيل السياسي لدى الأفراد بأهمية المشاركة⁽²⁾.

(1) السيد عبدالمطلب غانم، "المشاركة السياسية في مصر"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1979م، ص 176.

(2) عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص 77 - ص 78.

وتتأثر المشاركة السياسية في أحد أهم ركائزها بالضمانات التي توفرها الدولة ، وعليه فإن وجود النظام السياسيّ المؤمن بالمشاركة السياسية ، وبحقوق الإنسان ، وحرياته ، ووجود الدستور الذي يضمن المشاركة ويحميها ، ووجود المؤسسات المؤهلة لتنظيم المشاركة هي من العوامل المهمة لتوفير المناخ الآمن للمشاركة السياسية⁽¹⁾، فتوفر الحرية والمساواة مرتبط بشكل وثيق بالمشاركة ، وتلك الحرية يجب أن تكون مكفولة بتوفير القيم والقوانين التي تعطي الفرد الضمانات الكاملة لكي يشارك بإرادة حرة دون تأثير .

وتلعب الحالة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية للفرد دوراً هاماً في تحديد اتجاهاته نحو المشاركة السياسية، فالحالة الاجتماعية لها تأثير على درجة مشاركة الفرد ، ويلاحظ أن أصحاب الطبقات العليا لديهم اهتمام أكثر للمشاركة السياسية ، وهو ما يلاحظ كذلك في وظيفة الفرد ، ومركزه المهنيّ ، إذ أنه كلما ازدادت الدرجة الوظيفية للفرد أصبح أكثر اهتماماً للمشاركة، مدفوعاً بعوامل مختلفة منها مراعاة هؤلاء الأفراد لأوضاعهم المهنية⁽²⁾.

كما يلعب التعليم دوراً مهماً في تحديد مستوى المشاركة إذ أن أصحاب المستوى التعليميّ المتقدم لديهم اهتمام أكبر لمشاركة السياسية على اعتبار أنهم مؤهلين بشكل أكبر للمساهمة في صنع القرار والتأثير فيه بحكم درجة المعرفة والوعي لديهم،⁽³⁾ وتشكل الأمية أهم العوائق أمام نضوج المشاركة السياسية وسبل الإرتقاء بها ، فهي أحد الأسباب التي تدفع إلى ضمور المشاركة السياسية⁽⁴⁾.

ومن العوامل المؤثرة في عملية المشاركة السياسية عملية التعبئة ، وقد تحدث (هنتجتن) عن هذا المفهوم ، فمع أن المشاركة يفترض فيها أن تكون تلقائية وتطوعية إلا أن النظم السياسية تشهد

(1) رعد عبودي بطرس، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 206، 1996م، ص 25.

(2) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 344.

(3) نفس المرجع، ص 344.

(4) إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 246.

مزيجاً من التلقائية والتعبئة ، والتي تأخذ صوراً متعددة ، وتكون على مستوى الأفراد في تأثيرهم على الآخرين أو على مستوى النظام السياسي⁽¹⁾.

كذلك تحدث (هنتجتن) و(نيلسون) في دراسة لهما عن دور النخب السياسية في المشاركة السياسية ، إذ أشارا إلى أن المشاركة السياسية الفعالة والعوامل الدافعة لها يفترض أن تظهر من قيم المجتمع السياسية وبنيته المؤسسية ، إلا أن النخب السياسية وبخاصة في الدول النامية تؤثر في هذه العملية لضمان مصالحها وأهدافها ، وأضافا أن رفع مستوى المشاركة السياسية يكون إما بزيادة النشاط الاجتماعي والاقتصادي للأفراد أو بتعزيز الأنشطة المؤسسية والإدراك الحسي للأفراد المجتمع بأهمية المشاركة السياسية.⁽²⁾

وقد برزت على الساحة الدولية خلال السنوات الماضية كذلك تأثير العوامل الخارجية على مواضيع الديمقراطية والمشاركة السياسية ، إذ شكلت ضغوط الدول الكبرى والتكتلات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية ضغوطاً على بعض الدول لتبني أسس المشاركة الشعبية ، وشكلت ما أطلق عليه البعض عدوى دولية بهذا الخصوص⁽³⁾، إلا أنه يجب مراعاة خصوصية كل دولة ومجتمع في هذه العملية ، ولا يمكن إغفال مصالح القوى والمؤسسات الدولية التي تتبنى هذا النهج ، فالإصلاح يجب أن يكون نابعاً من تجارب المجتمع ، وبناء الثقافة والاجتماعية. وطبيعة التغيرات والتطورات التي يشهدها المجتمع ، وعمليات التحديث والتحضر التي تحدث فيه.

كما تمت الإشارة سابقاً فإن التغيرات الحاصلة في المجتمعات تعزز أنماطاً من الاتجاهات والأوضاع الجديدة، ففي دول مجلس التعاون الخليجيّ مثلاً شكل ظهور النفط ، وإنتشار التعليم ، وإتساع حجم الطبقة الوسطى أحد العوامل الدافعة إلى ظهور المطالبات بضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية ، وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية ، والتي دفعت بهذه المسألة إلى الواجهة

(1) ثروت مكي، مرجع سابق، ص 70.

(2) عبد المجيد العزام ومحمد كنوش الشرعة، مرجع سابق، ص 487.

(3) أحمد منيسي، "التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة لحالات البحرين، وسلطنة عمان، وقطر"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2009م، ص 14-17.

بشكل لافت وهي تهدف إلى إصلاح الأوضاع القائمة وتحسين أساليب الحكم والإدارة ، وإشراك المواطن في صنع القرار بما يساهم في زيادة تلاحم القوى الاجتماعية المختلفة (1).

كذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني بصورة فاعلة في تأسيس المشاركة السياسية ، ولها دور هام في هذا الجانب ، ولهذا فإن الاهتمام بهذه المؤسسات وتميئتها يساهم في تعزيز المشاركة السياسية، فهي تساهم في تعزيز ثقافة الديمقراطية ، ومفاهيم حرية التعبير والعقلانية ، وتنمية القيم التي لا تسمح بممارسة العنف (2).

والمشاركة السياسية عملية تهدف الى تحقيق أهداف التنمية ، وهي كذلك إحدى نتائجها ، وكونها تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع ولدى الأفراد وتؤثر فيها فإنه من المهم تنمية هذه الأوضاع ، والارتقاء بالوعي المجتمعي من أجل ضمان المشاركة السياسية المبنية على قاعدة سليمة وصحيحة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا العام وتحتديداً خلال شهر أكتوبر من عام 2011م سوف يشهد إجراء إنتخابات مجلس الشورى وهو المجلس المنتخب بالكامل من قبل الشعب والذي يشكل مع مجلس الدولة المعين من الحكومة يشكل مجلس عُمان ، إذ يتم انتخاب الأعضاء لمدة أربع سنوات ، ويحق لكل مواطن بلغ (21 سنة) المشاركة في الانتخابات ، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين (84) عضواً ، ومجال الترشح مفتوح للرجل والمرأة حسب الشروط الموضحة في قانون الانتخابات.

وتتميز انتخابات هذه الفترة بتزامنها مع التعديلات الدستورية التي يتم دراستها حالياً ، والتي من بينها توسيع صلاحيات مجلس عُمان بشقيه لا سيما مجلس الشورى الذي من المتوقع أن يعطى مزيداً من الصلاحيات مع الصلاحيات الممنوحة له حالياً ، وبالتالي فمن المتوقع زيادة المشاركة ، وبرز العملية الانتخابية بشكل مختلف عن الفترات السابقة ، وتمثل هذه الانتخابات إحدى أهم المناسبات التي تترجم فيها الثقافة والتنشئة السياسية للفرد من خلال المشاركة في الانتخابات في إبراز توجهاته السياسية.

(1) محمد سالم المزروعى، "التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2003م، ص 79-ص82.

(2) الانترنت www.4shared.com تاريخ 2010/10/25م، الوقت 10:20 ص.

وعلاوة على المشاركة في انتخابات مجلس الشورى فسوف تشهد الفترة القادمة زيادة مجالات المشاركة السياسية في الأمور العامة ، وكذلك فتح مزيد من المجالات أمام مشاركة الأفراد فيها ، سواء من نواحي المشاركة في المسائل التنظيمية الانتخابية أو المشاركة في النقاشات والحوارات ، والتي تهدف الى معالجة الأوضاع والمسائل العامة ، مدفوعة ببروز جيل يعي أهمية المشاركة لخلق واقع أفضل للمجتمع من أجل تحقيق واقع أفضل لأفراد المجتمع.

المطلب الثاني

التنمية السياسية

تعدّ التنمية السياسية من أهم الأسس لإعداد وتأهيل المواطنين للمشاركة الفعالة في صياغة القرار الوطني ، من خلال وسائل متعددة ، والتي تتناسب مع قيم المجتمع وبناءه الثقافية والسياسية والاجتماعية والدينية ، وتشمل تلك الوسائل : الأحزاب، والبرلمانات، ووسائل الاعلام، والنقابات والجمعيات وغيرها وتهدف عملية التنمية السياسية إلى إيجاد حلول للمشاكل الداخلية التي تعاني منها المجتمعات بهدف تهيئة البيئة الافضل من أجل إيجاد ثوابت وأسس لأحتواء التناقضات في المجتمع بشكل إيجابي لا يؤدي بتلك التناقضات إلى التأثير السلبي على استقرار المجتمعات .

وتعدّ التنمية السياسية أحد فروع علم السياسة ، وقد ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ سعى المهتمون بحقل السياسة إلى محاولة تقديم دراسات وتفسيرات وأسباب تخلف المجتمعات غير المتقدمة في ما أطلقوا عليه الدول النامية مع تقديم حلول النهوض تلك المجتمعات،⁽¹⁾ ويرى بعض الباحثين بأن موضوع ومفاهيم التنمية السياسية وتعريفاتها قد أصابها التحيز الأيديولوجي ، إذ قدمت في قوالب متأثرة بأيديولوجيات مختلفة، أضف إلى ذلك أن هذا العلم هو علم تأسس في العالم المتقدم ، وبالتالي فإن أغلب التعريفات صدرت من مفكري تلك الدول ، وهي بلا شك متأثرة بعوامل ثقافية وسياسية مختلفة.⁽²⁾

ماهية التنمية السياسية ومشكلاتها

تتمثل التنمية السياسية في جوانب وأبعاد متعددة منها درجة التمايز والتباين في النظم وهو يشير إلى تخصص الأدوار والمجالات والهيئات التنظيمية في النسق ، ومن أبعادها كذلك مكانة

(1) عبد الله الرشيدان، "التربية والتنمية"، دار البشير، عمان، الأردن، 2005م، ص 341.

(2) أحمد وهبان، مرجع سابق ص 105.

الحكومة وهي تشير إلى معدل النشاط السياسي ، والأنشطة الأخرى في المجتمع ، وبعد آخر يتمثل في درجة إدراك التدعيم السياسي والتميز بين الأدوار وتحقيق المساواة التي هي عماد التنمية السياسية إضافة إلى بعد آخر يشير إليه البعض ، وهو درجة العقلانية التي تؤدي بها الوظائف السياسية ، وهي تشير إلى تأدية العمليات السياسية على أساس عقلاني.(1)

إن الدراسات التي قدمت في حقل التنمية السياسية مع تعدد اتجاهاتها وآراء المفكرين فيها إلا أنها تلتقي في أحيان كثيرة حول ركائز معينة ، كالنظر إليها على أنها عملية لتدعيم النظم السياسية في دول العالم الثالث بنهج الديمقراطية الليبرالية ، وربطت بين التنمية والتحديث والسير نحو مأسسة المجتمع ، كون التحديث يسعى لنقل المجمع من الحياة التقليدية إلى الحياة الحديثة ، بما يتضمنه من ظهور لأبنية قيمة جديدة داخل المجتمعات ، وجعل سيادة القانون هي الضمان للأمن والاستقرار السياسي في المجتمع ، والسعي لمحاربة الفساد ورفع درجة المشاركة(2).

وهناك فريق يرى أن عملية التنمية السياسية لها جانب تطوري ، إذ يشير ذلك الفريق إلى أن عملية التنمية السياسية "زيادة مقدرة الرجل السياسي على إنشاء هياكل اجتماعية جديدة ، وتدعيم الثقافات ، ومعالجة أو حل المشاكلات واستيعاب وملاءمة المتغيرات المستمرة ، والعمل بشكل هادف وخلق لإنجاز أهداف اجتماعية جديدة"(3).

(1) حسين رشوان، "التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية دراسة في علم الاجتماع السياسي"، المكتب الجامعي

الحديث، الإسكندرية، ط3، 2002م، ص 26 - ص42.

(2) عبد المجيد العزام، "دور البرلمان في التنمية السياسية: الحالة الأردنية"، مؤتم للبحوث والدراسات، مجلد 21، عدد 3، 2006، ص 235.

(3) عبدالله مشعان السحيمي، "مستقبل التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004، ص20.

لقد ظهرت مدارس عديدة حول أسلوب تحقيق التنمية السياسية ، ومنها المدرسة الاشتراكية والتي تنظر لتلك العملية من منظور الحزب القائد المجند للجماهير، وتعبئتها، وهناك المدارس الغربية والتي نظرت لعملية التنمية السياسية على أنها محصلة وثمره لزيادة المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار ورسم السياسات ، وهناك تجارب لدول العالم الثالث والتي جاءت على أشكال متعددة ، فأحيانا تكون على المستوى الجماهيري ، إذ يتم توعية الأفراد سياسيا وإعلاميا بأهمية المشاركة في الحياة العامة ، وأحيانا تكون على المستوى الرسمي ، إذ تقوم التنمية السياسية بوضع القوانين والتشريعات التي تنظم الحراك السياسي في المجتمع وانفتاح النخب السياسية على الكفاءات وتحقيق قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص⁽¹⁾.

ولقد اختلفت آراء المفكرين والباحثين حول مضامين التنمية السياسية والمؤشرات الدالة عليها ، وقدمت في إطار ذلك عدد من التفسيرات في محاولة للاقتراب من جوهر تلك العملية، ومن الدراسات التي سعت لتقديم مؤشرات دالة على التنمية السياسية ما أورده (عبد المجيد العزام) ، إذ تحدث عن عدة مؤشرات لها تتمثل في⁽²⁾:

- 1- سيادة القانون ، وتكافؤ الفرص ، وضمان حرية التعبير، واستقلال القضاء ، والحد من تعسف السلطة السياسية ، وضمان حقوق المواطنين.
- 2- وجود مجتمع مدنيّ فاعل يتمتع بقدر من الحرية والاستقلالية.
- 3- توافر ثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح ، والحوار، واحترام الرأي والرأي الآخر.

- 4- مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافة في صنع القرار السياسيّ وفق أسس حديثة.
- 5- تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- 6- وجود برلمان مؤسسيّ يمثل إرادة الشعب الحقيقية ، ويمارس صلاحياته الدستورية.

(1) عبدالله السحيمي، مرجع سابق، ص 20 - 22.

(2) عبد المجيد العزام، مرجع سابق، ص 238.

7- وجود نظام سياسي قادر على التكيف من خلال تطوير مؤسساته لاستيعاب التغيرات التي تطرأ على المجتمع ، وقادر على استخراج الموارد وتوزيعها على كافة أفراد المجتمع بعدالة.

كذلك قدمت عدد من المفاهيم لموضوع التنمية السياسية ، وهي مختلفة إستناداً إلى طبيعة الأهداف والاتجاهات والأيدولوجيات التي رافقت ظهور وتطور ذلك المفهوم إضافة إلى تنوع الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المجتمعات ، وهو ما أدى إلى تنوع اختلاف تلك المفاهيم.

إن التنمية السياسية تهدف إلى معالجة عدد من المشكلات في إطار المجتمع ، وهذه المشكلات تختلف درجتها وأثرها من مجتمع لآخر لعوامل متعددة ، وتشير الكثير من الدراسات إلى ست مشاكل تواجه التنمية السياسية ، تتمثل في: (1)

- 1- مشكلة الهوية : وهي تنتج نتيجة لتغير وصهر الولاءات والانتماءات والقيم وأنماط السلوك بفعل عوامل عديدة ، وهي معنية بتحديد الولاء ، إذ ينبغي أن يكون الولاء للدولة ، وليس للقبيلة أو العرق أو الطائفة ، أي تحويل الولاءات الضيقة إلى ولاءات أكبر تكون للقومية.
- 2- مشكلة التوزيع : وتشير هذه المشكلة إلى قدرة النظام على توزيع الثروات ، ودرجة تدخلها في هذه العملية ، وهو الأمر المرتبط كذلك بالتفاوت في الدخل بين الأفراد، وتتداخل عدد من الاعتبارات في عملية التوزيع منها ما هو مرتبط بالاعتبار الاقتصادي البحت المرتبط بنوعية العمل أو الاعتبارات الاجتماعية والأيدولوجية ، والتي قد تتخطى أحياناً مفهوم العدالة الاجتماعية في التوزيع.

- 3- مشكلة الشرعية : وهي تشير إلى مدى قبول المواطن للنظام القائم في المجتمع على اعتبار أنها تمثل الأفراد والفئات والجماعات الموجودة في المجتمع ، وبالتالي مدى شرعية القائمين

(1) محمد نصر مهنا، "علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص 327-335.

على السلطة في ممارستها ، واتخاذ القرارات ، وهي تكون واضحة عند إحلال مؤسسات جديدة بدلاً من التقليدية ، أو في ممارسة وظائف جديدة للنظام.

4- مشكلة التغلغل : وهي تشير إلى قدرة الدولة على بسط سيطرتها وإدارتها في جميع مناطق الدولة ، وفي نظامها الاجتماعي والاقتصادي ، وقدرتها على تنفيذ السياسات ، ودرجة تواجد النظام في أقاليم الدولة ومناطقها ، والممارسة الفعلية للخطط والبرامج السياسية والعامة التي يتبناها النظام ، بحيث تصبح الحكومة محسوسة ومتعمقة في جميع مفاصل المجتمع.

5- مشكلة المشاركة : وهي تشير إلى زيادة عدد الأفراد الطامحين للمشاركة في الأمور والسياسة العامة ، ومدى قدرة النظام على الاستجابة لتلك الرغبة ، ذلك أنه تظهر مطالب جديدة مع تطور المجتمع يترتب عليها آثار في العملية السياسية ، وكذلك تظهر قوى جديدة ، وبالتالي فآزمة المشاركة كذلك تشير إلى مدى تقبل النخب الحاكمة واشتراكها في النظام ، ويصاحب هذه العملية بلورة تنظيمات سياسية جماهيرية ، وآزمة المشاركة معنية بإيجاد تنظيم جماهيري يستوعب مطالب ومصالح الأفراد.

6- مشكلة الاندماج : إذ يعدّ الاندماج أقوى صور الوحدة ، وهو يعني في جوهره إلغاء التناقض في مظاهر التعبير عن الوجود الاجتماعي ، وكذلك السعي لخلق نوع من التوافق بين مختلف القطاعات التي تمارس ضغطاً على الحكومة ، وقدرة الحكومة على الاستجابة لها ، ولاندماج عدة مظاهر منها : أنه يرمز لضرورة تحقيق الوحدة الوطنية رغم الاختلافات بين الأفراد ، ووحدة أراضي الدولة ، وإيجاد حد أدنى من الاجماع على القيم السياسية والاجتماعية ، والتغلب على الفجوة بين الحاكمين والمحكومين ، والرضا عن السلطة ، وقدرة الأفراد على التنظيم المشترك لتحقيق الأهداف العامة.

كذلك قدم كثير من الباحثين عدداً من الأزمات للتنمية السياسية في إطار الاختلاف بينهم في طبيعة تلك الأزمات، فقد صنف (ألموند) أزمات التنمية السياسية في أربعة جوانب ، تشمل (1):

- 1- أزمة بناء الدولة ، وهو يعني وجود تهديد خطير للمجتمع ، سواء من الداخل أو من الخارج.
- 2- أزمة بناء الأمة، حيث تحويل الولاءات الضيقة إلى الولاء للنظام السياسي .
- 3- أزمة المشاركة ، حيث تزايد المطالبة بتوسيع دائرة المشاركة في صنع القرار .
- 4- أزمة التوزيع.

العوامل المؤثرة في التنمية السياسية

إن التنمية السياسية كعملية تفاعلية لها عوامل مؤثرة فيها ، ولها كذلك مخرجات نتيجة للمدخلات الناتجة من حركة المجتمع وتفاعلاته ، ولعملية التغيير التي تحدث في المجتمعات بسبب تغير الأبنية الثقافية والسياسية والاجتماعية في المجتمع.

وتتأثر التنمية السياسية بعامل أشار إليه بعض الباحثين وهو عامل الإرادة على اعتبار أن هذه العملية لا تخص مجتمعاً معيناً بل هو في صميم اهتمام كافة المجتمعات والأنظمة ، ذلك أن كافة المجتمعات تواجه تغيرات مستمرة ، ومواجهة هذه التغيرات يتطلب اتخاذ القرارات ، والتعامل معها ، وبما يؤدي إلى تحقيق الوضع الأفضل للمجتمع ، وهذا الأمر يتضمن القدرة على الاختيار الحر الواعي الملائم لوضع المجتمع،(2) وكذلك فإن هناك متغيرات عدة تؤثر في هذه العملية بجانب الإرادة " إن ارتباط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية في تشكيل التنمية السياسية لا يمكن إنكاره ، ولكن كان من الصعب تحديد الثقل النسبي لأي عامل في المتغيرات،

(1) عبدالله الرشيدان، مرجع سابق، ص 350.
 (2) السيد عبد الحليم الزيات، "التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي"، دار المعارف، الاسكندرية، 1986م، ص 153.

وكثير من هذه المفاهيم لا يمكن اخضاعها للاختبار التجريبي وفي أغلب الأحوال نجد أن البيانات اللازمة لاختبارها غير متاحة"⁽¹⁾ .

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في التنمية السياسية وستطرق هذه الدراسة إلى عدد منها ومن هذه العوامل التعليم: إذ يلعب التعليم دوراً هاماً في بناء الإنسان ، وله غايات كثيرة تتمثل في "اكتساب المعرفة وبناء الذكاء ، وتنمية القدرات النقدية ، وبناء القدرات العقلية وتنمية معرفة الذات وإدراك الفرد مواهبه وحدوده ، وتعلم كيفية التغلب على النزوات غير المرغوب فيها ، وعلى السلوك التدميري ، وإيقاظ القدرات الخلاقة والإبداعية لدى الفرد وتعلم كيفية الاضطلاع بدور مسؤول في حياة المجتمع ، وتعلم كيفية الاتصال بالآخرين ، ومساعدة الفرد على التكيف مع التغيرات والإستعداد لها وتمكين الفرد من اكتساب رؤية شاملة للعالم ، وتدريب الفرد لكي يصبح عملياً وعقلانياً وقادراً على حل المشكلات أو السعي لحلها"⁽²⁾ ، وإذا ما حقق التعليم هذه الأهداف فإنه يكون قد ساهم في جوهر التنمية السياسية وبشكل إيجابي يدفع بها إلى النهوض بالمجتمع.

ويمكن القول إن التعليم الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات والنهوض بها من خلال عملية التنمية ، إذ يرتبط التعليم بالتنمية ارتباطاً وثيقاً ولا يمكن الفصل بينهما ، ويعد التعليم مرآة تعكس واقع التنمية في المجتمعات، ولقد أطلق أفلاطون مقولة شهيرة عندما ذكر بأنه "كما تكون الدولة تكون المدرسة"⁽³⁾، وإلى جانب أهمية التعليم في عملية التنمية والتحديث تجدر الإشارة كذلك إلى أهمية البحث العلمي في عملية التنمية السياسية ، وعملية التنمية ككل ، إذ أنه ساهم بشكل كبير في تقديم إجابات لأسئلة وصعوبات واجهت مسيرة دول عديدة في عملية التنمية ، وللوصول إلى بحث علمي يخدم التنمية فإنه يحتاج إلى التوفيق بين الجانبين النظري والتطبيقي ويجب كذلك أن يرتبط بواقع المجتمعات ، وعدم الاكتفاء بوجوده في إطار المؤسسات ومراكز الأبحاث⁽⁴⁾.

(1) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 317..

(2) ثناء فؤاد عبدالله ، مرجع سابق، ص 330.

(3) عبدالله الرشيدان، مرجع سابق، ص 364.

(4) أنور البطيخي، "أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة" ، تحرير حسن نافعة، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2009م، ص 23-25.

لمواكبة عملية التنمية السياسية ، كذلك فمن الضروري بناء المؤسسات السياسية ، وبشكل تساير التطور في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لكي تكون جاهزة لتلبية المتطلبات التي ستظهر نتيجة لذلك التطور والتغير، ولكي تستوعب كذلك الفئات الجديدة ، لأنه اذا اتسعت الفجوة بين المؤسسات السياسية وبين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلى درجة كبيرة فإنها تؤدي إلى ما أطلق عليه (صموئيل هنتجتن) "الإنهيار السياسي" (1) ، إن بناء المؤسسات هو أحد أهم أبعاد التنمية ، وأن تطوير المؤسسات الموجودة في المجتمع وزيادة قدرتها وإمكانياتها في أجواء من الحرية السياسية في ممارسة أعمال تلك المؤسسات يمثل أحد أهم أركان بناء الدولة الحديثة (2).

وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً هاماً في عملية التنمية السياسية وهي تعكس عملية صياغة الديمقراطية في المجتمع ، ذلك أن التنمية السياسية تسعى إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، وهذا يتطلب وجود ديمقراطية في المجتمع تراعي حرية تكوين أحزاب أو تنظيمات معينة يكون من خلالها الفرد قادراً على التعبير عن نفسه ، وعن رأيه ، وصياغة الرأي العام بشكل منظم لإيصاله إلى جهات الاختصاص وجهات صنع القرار (3) ، ولكي تكون الأحزاب فاعلة وتنهض بمسئولياتها يجب أن تكون متماسكة البنية وتستخدم الأدوات والوسائل الفعالة ، ولا تتوقف عند عقائدها التي وضعتها عند تأسيسها ومواقف حددتها في فترة ما ، بل يجب أن تتطور وتساير العصر والأهم هو التطور الفكري لضمان عدم وجود حالة من الكسل الفكري (4) .

إن الأحزاب هي جزء من مؤسسات المجتمع المدني ، والتي تلعب دور الوسيط بين الأفراد وبين السلطة التنفيذية ، وهي تتنوع وفق اختلاف مصالح الأفراد وثقافتهم وأيدلوجياتهم السياسية ، وهو ما يعرف بالتعددية ، وبالتالي فالأحزاب ولكي تأخذ دورها الطبيعي فإنه يجب توافر مساحة

(1) ثناء فؤاد عبدالله ، مرجع سابق، ص 213.

(2) شفيق ناظم الغبرا ، "المؤسسات والتنمية السياسية العربية: حالة الكويت" ، دار المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 229، 1998م، ص 30.

(3) عبد الله الرشيدان، مرجع سابق، ص 374.

(4) عبد العزيز السيد، "معاناة الأحزاب السياسية العربية وهمومها نظرة تقييمية لدور الأحزاب العربية وأوضاعها" ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 380، 2010م، ص 171.

كافية لها في الحياة العامة ، لكي يتسنى لها تنفيذ برامجها والتي يجب أن تتوافر لدى كل حزب ، بحيث يكون للحزب منهج واضح ، كذلك يجب توفير الضمانات الكافية للأفراد للممارسة العمل الحزبي ، ويكون للأفراد الحرية في الاختيار بين بدائل البرامج التي تطرحها الأحزاب .

وهناك عدة عوامل تؤثر في عملية التنمية السياسية ، منها:-

- 1- الثقافة السياسية
- 2- البرلمانات
- 3- الصفوة والنخب الموجودة في المجتمع
- 4- الأسرة
- 5- النقابات والجمعيات المهنية
- 6- وسائل الاعلام
- 7- العامل الديني
- 8- الأوضاع الاقتصادية في المجتمع
- 9- البنى الاجتماعية السائدة في المجتمع

ويرى بعض الباحثين بأن هناك عوائق تعترض أحيانا مسيرة التنمية السياسية ، وقسموا تلك

العوائق إلى : عوائق داخلية ، وعوائق خارجية ، فالعوائق الداخلية تتمثل في (1) :-

- 1- ضعف الأيدلوجيات التنموية
- 2- تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع
- 3- ضعف المشاركة السياسية
- 4- ضعف مستوى الثقافة السياسية
- 5- حداثة الانظمة السياسية

(1) عبدالله الرشدان، مرجع سابق، ص 356 - ص 357.

وهناك عوائق خارجية تتمثل في :-

1- الهيمنة والاستعمار

2- الحروب الخارجية

إن التنمية السياسية التي تركز على أسس واضحة ومبادئ واضحة والتي تهدف الى تخليص المجتمع من التخلف ، وتسعى الى تحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع ، وزيادة معدل المشاركة في الحياة العامة تساهم في تشكيل وبلورة الاتجاهات السياسية لدى الأفراد ، بحيث تترسخ لديهم المبادئ المحققة لتلك الأهداف والتي تتمثل في المواطنة ، والمساواة في الحقوق ، وتكافؤ الفرص وفق مبادئ العدالة ، والكفاءة ، والمساواة ، ويمكن القول إن قياس مؤشرات نجاح التنمية السياسية يتأتى من خلال الاتجاهات السياسية لدى الأفراد.

خصائص وأهداف التنمية السياسية

تتضمن التنمية السياسية عدداً من الخصائص، فهي تتميز بأنها عملية مفتوحة وليست جامدة، وهي عملية ذاتية في أي مجتمع ، وهو ما يعني عدم وجود نموذج موحد لها، فوجود أنماط عديدة للعلاقة بين الحكومة والأفراد، وتنوع المهارات السياسية، واختلاف درجة المعرفة من مجتمع لآخر وكذلك معدل الثروة في كل مجتمع وآلية توزيعها، وتنوع أنماط الحكم، والتباين في درجة المشاركة السياسية، ومدى توافر ضمانات الحريات، وسيادة القانون ودرجة التصنيع، ودرجة تكامل المجتمع ووجود انتخابات حرة ، ووجود التنظيمات في المجتمع كل هذه العوامل تشكل مدلولات لاختلاف وتمايز عملية التنمية السياسية من مجتمع لآخر⁽¹⁾، ويورد بعض الباحثين عدداً من الخصائص للتنمية السياسية ، تتمثل في أن بلدان العالم في حالة تطور مستمر وليست جامدة ، وهي عملية شاملة ليست

(1) حسين رشوان، مرجع سابق، ص 46 – ص52.

محددة بمراحل دقيقة وهي عملية نسبية سواء من حيث المعدلات ، أو من حيث المستوى وهي ظاهرة عالمية ، ومتعددة الاتجاهات والأبعاد⁽¹⁾.

وتسعى التنمية السياسية لتحقيق عدد من الأهداف، منها : تحقيق المساواة بين جميع المواطنين ومشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطياً ، من خلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية ، وعدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة ، وقيام سلطة عقلانية رشيدة ، وتنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل الرشيد معها وتحقيق الوحدة والتكامل السياسي في المجتمع⁽²⁾، ويرى (هنتجتن) أن التنمية السياسية يجب أن تسعى لتحقيق عدة غايات ، تتمثل : في ترشيد السلطة أي أن تمارس السلطة على أسس رشيدة ، وتخضع لدستور معين ، وأن تتمايز المؤسسات والوظائف السياسية ، وهي تشير إلى مبدأ الفصل بين السلطات ، لضمان عدم الاستبداد والمشاركة السياسية ، وهي تشير إلى تزايد معدل المشاركة السياسية كأحد المؤشرات على الحدثة السياسية⁽³⁾.

ويمكن القول إن التنمية السياسية تهدف كعملية إلى التغيير والتطوير في الجوانب البنائية والوظيفية ، والثقافية ، المرتبطة بالظاهرة السياسية ، وهي تسعى إلى تحقيق بعض التحولات في جوانب الحياة السياسية ، وديناميكتها ، بما يساهم في تطوير المجتمع ، ومواجهة التحديات والمتغيرات على كافة المجالات⁽⁴⁾.

وفي سلطنة عُمان يأخذ مفهوم التنمية جوانب عديدة ، وأبعاداً مختلفة وذلك بشكل يتم معه المحافظة على الهوية الوطنية ، والقيم الموروثة ، وبشكل لا يتعارض مع ضرورات التحديث

(1) ناجي صادق شراب، "التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا"، القاهرة، دن، 1998م، ص 44 .
(2) نبيل السمالوطي، "بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م، ص 149-150.
(3) احمد وهبان، مرجع سابق، ص 108.
(4) السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 150 - ص 151.

والتنمية وكان الإهتمام بالتعليم أحد أهم أسس البدء بالتنمية ، ذلك أن عملية التعليم تتبنى غرس القيم والمفاهيم والاتجاهات التي تساهم في النهوض بعملية التنمية ككل ، ومن ضمنها التنمية السياسية ، وكذلك يلاحظ إزدياد أعداد منظمات ومؤسسات المجتمع المدني ، والتي لها دور ملحوظ في تلك العملية ، وتعوض عن عدم وجود أحزاب سياسية مثلاً ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عملية التنمية السياسية في سلطنة عُمان تتميز بمراعاة مبدأ التدرج ، وعدم حرق المراحل ، إذ أن القفز على واقع المجتمع الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي يؤدي الى وضع المجتمع في موقع أو مرحلة بعيدا عن واقعه ، لذلك يجب مراعاة متطلبات كل مرحلة وفق الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي لها بعيداً عن الشعارات التي تبعد عن أخذ التنمية السياسية كبعد يساهم في النهوض بالمجتمع.

الفصل الثالث

المبحث الاول

تحليل الدراسة الميدانية ونتائجها

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت اليها الدراسة ، والتي هدفت الى التعرف على أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في عمان : دراسة ميدانية على طلبة جامعة السلطان قابوس.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة مرحلة البكالوريوس بجامعة السلطان قابوس المسجلين بكليات الجامعة ، للعام الأكاديمي 2010/2011 والذين بلغ عددهم (14219) طالباً وطالبة، موزعين على كليات الجامعة، منهم (7434) من الذكور، و (6785) من الاناث ، ويتوزع الطلاب بين الكليات العلمية والإنسانية، حيث يبلغ عددهم في الكليات العلمية (7507) طالب وطالبة و (6712) طالباً وطالبة في الكليات الإنسانية، والجدول (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغيري الجنس والكلية.

جدول (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغيري الجنس، والكلية

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	7434	52.3
	أنثى	6785	47.7
	المجموع	14219	100.0
الكلية	علمية	7507	52.8
	إنسانية	6712	47.2
	المجموع	14219	100.0

ويحمل مجتمع الدراسة العديد من الخصائص ، والتي تساعد على إعطاء تعميمات على طلبة الجامعات العمانية لتشابه الخصائص الديمغرافية بينهم.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (698) طالباً وطالبة، وبنسبة مئوية (4.91%) من مجتمع الدراسة، حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة ، بعد توزيع (750) استبانة واسترجاع (712)، واستبعدت (14) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي ، إما لنمطية الاستجابة أو لعدم اكتمال المعلومات فيها، وبذلك أصبحت (698) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وقد وزعت الإستبانة في

كليات الطب والعلوم الصحية، والهندسة ، والعلوم ، والعلوم الزراعية والبحرية ، والتمريض ، والآداب والعلوم الإجتماعية ، والحقوق ، والتربية ، والتجارة والاقتصاد بجامعة السلطان قابوس .ويبين الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	381	54.6
	أنثى	317	45.4
	المجموع	698	100
الكلية	علمية	360	51.6
	إنسانية	338	48.4
	المجموع	698	100
السنة الدراسية	أولى	156	22.3
	ثانية	135	19.3
	ثالثة	104	14.9
	رابعة	303	43.4
	المجموع	698	100

أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، قام الباحث ببناء استبانة تتعلق بالتنشئة السياسية والاتجاهات السياسية، حيث تكونت أداة الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: ويحتوي على المعلومات الشخصية للمستجاب وتشمل الجنس والكلية والسنة الدراسية.

الجزء الثاني: ويحتوي على مجموعة من الفقرات لقياس أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية في مجتمع الدراسة، وتكونت الاستبانة بصورتها الأولية من (40) فقرة موزعة على خمسة مجالات وهي : الأسرة، الثقافة، التعليم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات السياسية.

صدق أداة الدراسة

1- صدق محتوى أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة ، من خلال عرضها وبصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين والمختصين في مجالات العلوم السياسية والقياس والتقويم في الكليات التي تم التوزيع بها وعددهم (10) ، وعلى مختص واحد في مجال اللغة (النحو والصرف) ، حيث طلب منهم إبداء رأيهم في فقرات المقياس من حيث:-

1- الصياغة اللغوية ، والوضوح والسلامة اللغوية.

2- مدى انتساب الفقرة في قياس الأبعاد المحددة.

3- إبداء أية تعديلات يرونها مناسبة

وفي ضوء اقتراحات المحكمين وآرائهم، تمت إعادة صياغة بعض الفقرات لغويا، وكذلك عدلت بعض الفقرات، كما أنه لم يتم حذف أو دمج فقرات في فقرة واحدة وبذلك أصبحت الأداة مكونة من (40) فقرة.

صدق البناء

تم التأكد من صدق بناء الأداة من خلال حساب معامل الارتباط المصحح (Corrected Item- Total Correlation) لارتباط كل فقرة بالمجال الذي تنتمي إليه وبالأداة ككل، والجدول (3) يبين معامل الارتباط المصحح لفقرات مجالات التنشئة السياسية.

جدول (3)

معامل الارتباط المصحح (Corrected Item-Total Correlation) لارتباط كل فقرة بالمجال الذي

تنتمي إليه وبالأداة ككل (فقرات التنشئة السياسية)

*معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة بـ		رقم الفقرة	المجال
الأداة ككل	المجال		
0.42	0.48	1	الأسرة
0.47	0.47	6	
0.47	0.48	11	
0.48	0.42	16	
0.30	0.23	21	

*معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة بـ		رقم الفقرة	المجال
الأداة ككل	المجال		
0.49	0.50	26	الثقافة
0.60	0.52	31	
0.54	0.51	2	
0.55	0.47	7	
0.61	0.56	12	
0.60	0.54	22	
0.63	0.61	27	
0.58	0.60	32	
0.41	0.46	35	
0.56	0.52	38	
0.33	0.51	3	
0.49	0.54	8	
0.40	0.42	13	
0.62	0.51	18	
0.60	0.50	23	
0.57	0.54	28	
0.47	0.55	4	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
0.50	0.55	9	
0.52	0.46	14	
0.49	0.39	19	
0.48	0.39	24	
0.64	0.60	29	
0.62	0.56	33	
0.58	0.54	36	

* يفضل أن لا تقل قيمته عن (0.20)

يتبين من الجدول (3) أن معاملات الارتباط المصحح تراوحت بين (0.23) و (0.61) لارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه، وبين (0.30) و (0.64) لارتباط الفقرة بالأداة ككل وهي جميعها قيم مقبولة. كما تم حساب معامل الارتباط المصحح (Corrected Item-Total Correlation) لارتباط كل فقرة بمجال الاتجاهات السياسية ككل، والجدول يبين ذلك.

جدول (4)

معامل الارتباط المصحح (Corrected Item-Total Correlation) لارتباط كل فقرة بمجال

الاتجاهات السياسية ككل

رقم الفقرة	*معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة بالأداة ككل
5	0.44
10	0.29
15	0.49
20	0.34
25	0.35
30	0.45
34	0.61
37	0.28
39	0.54
40	0.26

* يفضل أن لا تقل قيمته عن (0.20)

يتبين من الجدول (4) أن معاملات الارتباط المصحح تراوحت بين (0.26) و (0.61)

لارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه. وهي جميعها قيم مقبولة

ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال تطبيقها على عينة مكونة من (30) طالبا وطالبة، من خارج عينة الدراسة، حيث تم ذلك من خلال طريقتين هما:-

1- معامل ثبات الإعادة (معامل الإستقرار)

تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة ، تكونت من (30) طالبا وطالبة، بطريقة الاختبار واعدادة الاختبار (test - Retest) بفواصل زمني مدته اسبوعان، وتم حساب معامل ارتباط (بيرسون) بين التطبيقين، حيث تراوحت قيمه بين (0.78) و (0.84) لمجالات التنشئة السياسية وللاداة ككل (0.82).

ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)

تم حساب ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا على العينة السابقة ، حيث تراوحت قيمه للمجالات بين (0.73) و(0.83) لمجالات التنشئة السياسية وللاداة ككل (0.86)، والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5)

معاملات ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل مجال من مجالات الأداة وللاداة ككل

المجال	معامل ثبات الإعادة (بيرسون)	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)
الأسرة	0.80	0.83
الثقافة	0.78	0.82
التعليم	0.84	0.80
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	0.81	0.73
فقرات التنشئة السياسية ككل	0.82	0.88
فقرات الاتجاهات السياسية ككل	0.83	0.86

إجراءات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على إتباع منهجية البحث الاحصائيّ ، بالإضافة الى منهجية البحث الميداني ، حيث لجأ الباحث الى تصميم اختبار مكون من مجموعة من الأسئلة ، والتي تحمل في طياتها العديد من الدلالات ذات الأهمية لهذه الدراسة ، ولذلك تم اللجوء للعديد من الاختبارات التحليلية للوصول لنسب رياضية تدل على نمط الثقافة السياسية ، وأثر التعليم ، ودور الاسرة ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، على الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة السلطان قابوس.

تصحيح أداة الدراسة

تكون الاستجابات على هذا المقياس على تدرّج من (5) مستويات حسب تدرّج ليكرت (Likert) الخماسي ، وهي موافق بشدة أعطيت (5) درجات ، وموافق أعطيت (4) درجات ، ومحايد أعطيت (3) درجات ، وغير موافق أعطيت درجتان ، وغير موافق بشدة أعطيت درجة واحدة . وبما أن المقياس بصورته النهائية يتكون من (40) فقرة كانت أعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المفحوص (200) وأدنى درجة (40) .

وقد تم تطبيق المتوسطات الحسابية وفقا للمعيار التالي ، وذلك لتحديد مستوى أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان لدى افراد عينة الدراسة ، ولتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الأداة، تم استخدام المعيارى الإحصائي الآتي:

1.80 – أقل من 1.00 من	بدرجة متدنية جداً
2.60 – أقل من 1.80 من	بدرجة متدنية
3.40 – أقل من 2.60 من	بدرجة متوسطة
4.20 – أقل من 3.40 من	بدرجة عالية
5.00 – 4.20 من	بدرجة عالية جداً

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- تحليل التبيان الثلاثي (Three Way ANOVA).
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Linear Regression)
- اختيار شيفه (Seheffe) للمقارنات البعدية.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

(1) التنشئة السياسية ، والمتمثلة بتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات التنشئة

السياسية، والمتمثلة في المتغيرات التالية:

أ- الأسرة.

ب- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ج- التعليم.

د- الثقافة.

(2) الاتجاهات السياسية ، والمتمثلة بتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاتجاهات السياسية.

(3) الجنس: وله فئتان ذكر، وأنثى.

(4) التخصص وله فئتان علمي، وإنساني.

(5) السنة الدراسة ولها اربعة مستويات اولى، وثانية، وثالثة، ورابعة.

المطلب الثاني عرض النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان، جامعة السلطان قابوس حالة دراسة، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وفقاً لتسلسل أسئلتها وفرضياتها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ، والذي ينصّ على: "ما مستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان؟".

وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة ، وعلى الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم المجال	الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة التقدير
2	1	الثقافة	4.06	0.50	عالية
4	2	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	3.74	0.48	عالية
3	3	التعليم	3.68	0.57	عالية
1	4	الأسرة	3.50	0.53	عالية
		التنشئة السياسية ككل	3.77	0.36	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والقصى (5)

يتبين من الجدول (6) أن متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان (3.77) بانحراف معياري (0.36) وبمستوى تقدير عال. كما يتبين أن المجال الثاني (الثقافة) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.06) بانحراف معياري (0.50) وبمستوى تقدير عال. تلاه المجال الرابع (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.74) بانحراف معياري (0.48) وبمستوى تقدير عال، في حين جاء المجال الثالث (التعليم) في المرتبة الثالثة وقبل الأخيرة بمتوسط حسابي (3.68) بانحراف معياري (0.57) وبمستوى تقدير عال. أما المجال الأول (الأسرة) في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.50) بانحراف معياري (0.53) وبمستوى تقدير عال.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينصّ على: " هل يختلف مستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان باختلاف (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)؟

ولإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان ، وحسب متغير (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان وحسب متغير (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)

الجنس						السنة الدراسية	الكلية
الكلية		أنثى		ذكر			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
0.37	3.72	0.32	3.78	0.40	3.67	أولى	علمية
0.28	3.63	0.27	3.54	0.28	3.67	ثانية	
0.40	3.85	0.29	3.85	0.55	3.84	ثالثة	
0.41	3.82	0.51	3.82	0.35	3.83	رابعة	
0.38	3.75	0.38	3.77	0.38	3.74	الكلية	
0.35	3.72	0.29	3.78	0.41	3.62	أولى	إنسانية
0.31	3.77	0.28	3.67	0.31	3.87	ثانية	

الجنس						السنة الدراسية	الكلية
الكلية		أنثى		ذكر			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
0.37	3.75	0.28	3.85	0.42	3.67	ثالثة	الكلية
0.35	3.82	0.31	3.83	0.39	3.81	رابعة	
0.35	3.79	0.30	3.80	0.39	3.77	الكلية	
0.36	3.72	0.31	3.78	0.40	3.66	أولى	
0.30	3.68	0.28	3.61	0.30	3.72	ثانية	الكلية
0.39	3.80	0.28	3.85	0.48	3.74	ثالثة	
0.37	3.82	0.37	3.82	0.37	3.82	رابعة	
0.36	3.77	0.34	3.79	0.38	3.75	الكلية	

يتبين من الجدول (7) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة

على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان ، وحسب

متغير (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ فقد تم استخدام

تحليل التباين الثلاثي (Three Way ANOVA)، والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8)

نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة
بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان وحسب متغير (الجنس، والسنة
الدراسية، والكلية) والتفاعل بينها

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.537	0.381	0.049	1	0.049	الجنس
0.722	0.127	0.016	1	0.016	الكلية

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
*0.002	5.134	0.655	3	1.965	السنة الدراسية
0.525	0.405	0.052	1	0.052	الجنس × الكلية
*0.009	3.864	0.493	3	1.479	الجنس × السنة الدراسية
0.057	2.516	0.321	3	0.963	الكلية × السنة الدراسية
0.678	0.506	0.065	3	0.194	الجنس × الكلية × الخبرة
		0.128	682	87.020	الخطأ
			697	91.737	المجموع

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (8) ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس تعزى لمتغير (الجنس، والكلية). حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل، والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس، تعزى للتفاعل الثنائي بين متغير (الجنس، والكلية) و (الكلية، والسنة الدراسية). إذ كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس تعزى للتفاعل الثلاثي بين متغير (الجنس، والكلية، والسنة الدراسية). حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس تعزى لمتغير السنة الدراسية. ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (9) يبين ذلك.

جدول (9)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان وحسب متغير السنة الدراسية

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	ثانية	ثالثة	رابعة
أولى	3.72	-	-	-
ثانية	3.68	*	*	*
ثالثة	3.80			-
رابعة	3.82			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha =$

0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ذوي السنة الدراسية (ثانية) من جهة وذوي السنة

الدراسية (ثالثة، ورابعة) من جهة أخرى، ولصالح ذوي السنة الدراسية (ثالثة، ورابعة).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على: "ما مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان؟".

وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفقرات وعلى الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس، والجدول (10) يبين ذلك.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الفقرات وعلى الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
40	1	الاتجاهات السياسية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الموجودة في المجتمع	4.23	0.90	عالية جداً
34	2	أتجنب الإشاعات والمصادر غير الموثوقة للمعلومة في بناء موافقي السياسية.	4.19	0.96	عالية
20	3	أحرص على إبداء الرأي وتقبل آراء الآخرين بطريقة ديمقراطية.	4.18	0.88	عالية
10	4	أحرص على متابعة القضايا العامة.	4.01	0.93	عالية
37	5	أشعر بالإنتماء عند ممارستي دوري السياسي.	3.78	0.98	عالية
30	6	أعتمد على وسائل الاعلام في بناء موافقي السياسية.	3.39	1.12	متوسطة
25	7	تحرص مؤسسات المجتمع المدني على	3.22	1.01	متوسطة

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
		ضمان المشاركة الفاعلة للأعضاء وتأخذ بعين الاعتبار الآراء.			
39	8	توجد ضمانات كافية للمشاركة السياسية.	3.00	1.11	متوسطة
5	9	أحرص على المشاركة بانتخابات مجلس الشورى.	2.89	1.14	متوسطة
15	10	أنتمي إلى الجمعيات الأهلية وأمارس حقّي كعضو فعال.	2.78	1.10	متوسطة
		الاتجاهات السياسية ككل	3.57	0.41	عالية

* الدرجة الدنيا (1) والقصى (5)

يتبين من الجدول (10) أن متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس (3.57) بانحراف معياري (0.41) وبمستوى تقدير عال. كما يتبين أن الفقرة رقم (40) والتي تنص على "الاتجاهات السياسية تأثر بالاوضاع الاقتصادية والسياسية الموجودة في المجتمع" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.23) بانحراف معياري (0.90) وبمستوى تقدير عال. تلاها الفقرة رقم (34) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.19) بانحراف معياري (0.96) وبمستوى تقدير عال، في حين جاء الفقرة رقم (15) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.78) بانحراف معياري (1.10) وبمستوى تقدير متوسط.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على: " هل يختلف مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة

الجامعات في سلطنة عُمان باختلاف (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)؟

ولإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات

أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة

السلطان قابوس، وحسب متغير (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)، والجدول () يبين ذلك.

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان وحسب متغير (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)

الجنس						السنة الدراسية	الكلية
الكلية		أنثى		ذكر			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
0.46	3.61	0.37	3.55	0.52	3.66	أولى	علمية
0.40	3.58	0.23	3.46	0.44	3.62	ثانية	
0.36	3.48	0.34	3.44	0.40	3.54	ثالثة	
0.31	3.64	0.28	3.64	0.32	3.64	رابعة	
0.39	3.59	0.33	3.53	0.42	3.63	الكلية	
0.46	3.56	0.50	3.60	0.40	3.50	أولى	إنسانية
0.37	3.49	0.34	3.40	0.38	3.58	ثانية	
0.50	3.55	0.44	3.53	0.55	3.57	ثالثة	
0.43	3.55	0.41	3.51	0.44	3.59	رابعة	
0.43	3.54	0.42	3.51	0.44	3.57	الكلية	
0.46	3.59	0.42	3.57	0.49	3.62	أولى	الكلية
0.39	3.55	0.29	3.43	0.42	3.61	ثانية	

الجنس						السنة الدراسية	الكلية
الكلية		أنثى		ذكر			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
0.43	3.51	0.38	3.47	0.49	3.56	ثالثة	
0.39	3.58	0.39	3.55	0.39	3.61	رابعة	
0.41	3.57	0.38	3.52	0.43	3.61	الكلية	

يتبين من الجدول (11) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل ، والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس حسب متغير (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق فقد تم استخدام تحليل التباين الثلاثي (Three Way ANOVA)، والجدول (12) يبين ذلك.

جدول (12)

نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان وحسب متغير (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية) والتفاعل بينها

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
*0.044	4.083	0.691	1	0.691	الجنس
0.364	0.824	0.139	1	0.139	الكلية
0.222	1.468	0.248	3	0.745	السنة الدراسية
0.559	0.341	0.058	1	0.058	الجنس × الكلية
0.402	0.980	0.166	3	0.497	الجنس × السنة الدراسية
0.488	0.812	0.137	3	0.412	الكلية × السنة الدراسية
0.438	0.906	0.153	3	0.460	الجنس × الكلية × الخبرة

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
		0.169	682	115.432	الخطأ
			697	118.435	المجموع

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (12) ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان تعزى لمتغير (الكلية، والسنة الدراسية). إذ كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان تعزى للتفاعل الثنائي بين متغير (الجنس، والكلية)، و (الكلية، والسنة الدراسية) و (الجنس، والسنة الدراسية). حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان تعزى للتفاعل الثلاثي بين متغير (الجنس، والكلية، والسنة الدراسية). حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

- وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطي تقديرات أفراد عينة الدراسة على الفقرات ككل والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان يعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنشئة السياسية والاتجاهات السياسية لدى عينة من طلبة الجامعات في سلطنة عُمان؟.

انبثق عن هذا السؤال أربع فرضيات على النحو الآتي:

- الفرضية الصفرية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالأسرة على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان".
- الفرضية الصفرية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالثقافة على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان".
- الفرضية الصفرية الثالثة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالتعليم على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان".

- الفرضية الصفرية الرابعة: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (

$\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الاتجاهات

السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان

وللإجابة عن هذا السؤال وفرضياته الأربع فقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين

تقديرات عينة من طلبة الجامعات في سلطنة عُمان أفراد عينة الدراسة على كل بُعد من أبعاد التنشئة

السياسية وتقديراتهم على الاتجاهات السياسية ككل ، والجدول (13) يبين ذلك.

جدول (13)

معامل ارتباط بيرسون بين تقديرات عينة من طلبة الجامعات في سلطنة عُمان على كل مجال من

مجالات التنشئة السياسية وتقديراتهم على الاتجاهات السياسية ككل

الاتجاهات السياسية ككل	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية	العدد	مجالات التنشئة السياسية
0.286	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	الأسرة
0.339	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	
0.287	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	
0.412	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	الثقافة
0.287	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	
0.412	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	
0.471	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	التعليم
0.412	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	
0.471	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	
0.412	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
0.412	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	
0.471	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	
0.471	معامل ارتباط بيرسون	0.000**	698	التنشئة السياسية ككل

0.000**	الدلالة الإحصائية	
698	العدد	

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)

يتبين من الجدول (13) ما يلي:

- وجود علاقة موجبة ودالة احصائياً بين والتنشئة السياسية ككل والاتجاهات السياسية ككل، إذ بلغ معامل الارتباط (0.471). والذي يدل على أنه بزيادة التنشئة السياسية تزداد الاتجاهات السياسية لدى أفراد عينة الدراسة.
- وجود علاقة موجبة ودالة احصائياً بين كل بُعد من أبعاد التنشئة السياسية والاتجاهات السياسية ككل، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط بيرسون (0.412) بين بُعد (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) والاتجاهات السياسية ككل. وأدنى معامل ارتباط بيرسون (0.286) بين بُعد (الأسرة) والاتجاهات السياسية ككل.

ولمزيد من فهم العلاقة بين التنشئة السياسية والاتجاهات السياسية لدى أفراد عينة الدراسة بحيث يتم التحقق من افتراضات الدراسة، فقد تم استخدام تحليل الانحدار التدريجي (Stepwise)، والذي يستخدم لتحديد أي من المتغيرات التي أدخلت في المعادلة تزودنا بالتنبؤ بالاتجاهات السياسية لدى أفراد عينة الدراسة، إذ كان هناك متغير تابع واحد هو الاتجاهات السياسية لدى أفراد عينة الدراسة، وخمسة متغيرات متنبئة، وهي: (الأسرة، والثقافة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية). وقد تم استخدام مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للدخول في المعادلة، ومستوى الدلالة

الإحصائية ($\alpha = 0.10$) للخروج منها. ويبين الجدول (14) نتائج التحليل المتعلقة بقدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالاتجاهات السياسية لدى أفراد عينة الدراسة.

جدول (14)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise) لأثر المتغيرات المستقلة والمتنبئة بالاتجاهات السياسية

المتنبئات	معامل الانحدار غير المعياري	معامل الانحدار المعياري	التباين المفسر (R^2)	التغير في التباين المفسر (R^2)	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الثابت	1.560				10.815	*0.000
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	0.213	0.245	0.170	0.170	5.936	*0.000
التعليم	0.095	0.132	0.197	0.027	3.630	*0.000
الثقافة	0.135	0.163	0.217	0.020	4.228	*0.000
الأسرة	0.089	0.114	0.227	0.010	3.040	*0.002

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول (14) أن هناك جميع المتغيرات مستقلة والتي أدخلت في المعادلة فسرت التباين في الاتجاهات السياسية، وهي على الترتيب: (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم، والثقافة، والأسرة)، إذ استطاعت هذه المتغيرات معاً تفسير ما نسبته (22.7%) من التباين بالاتجاهات السياسية لدى عينة من طلبة جامعة السلطان قابوس.

ويتبين من الجدول (14) أن أكثر المتغيرات قدرة على التنبؤ بالاتجاهات السياسية لدى عينة من طلبة جامعة السلطان قابوس كان متغير (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية)، إذ فسر وحده ما

نسبته (17.0%) من التباين في الاتجاهات السياسية لديهم، ما يدل على أثر التنشئة السياسية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الاتجاهات السياسية، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية الأولى وقبول البديلة والتي تنص على " وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة جامعة السلطان قابوس. أي أنه بزيادة التنشئة السياسية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان تزداد اتجاهاتهم السياسية.

وتلاه في المرتبة الثانية متغير (التعليم) ، إذ فسر وحده ما نسبته (2.7%) من التباين في الاتجاهات السياسية لدى عينة من طلبة جامعة السلطان قابوس، مما يدل على أثر التنشئة السياسية المتعلقة بالتعليم على الاتجاهات السياسية، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، وبذلك يتم رفض الفرضية الثانية وقبول البديلة والتي تنص على " وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالتعليم على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة جامعة السلطان قابوس. أي أنه بزيادة التنشئة السياسية المتعلقة بالثقافة لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان تزداد اتجاهاتهم السياسية.

وتلاه في المرتبة الثالثة متغير (الثقافة) ، إذ فسر وحده ما نسبته (2.0%) من التباين في الاتجاهات السياسية لدى عينة من طلبة الجامعات في سلطنة عُمان، ما يدل على أثر التنشئة السياسية المتعلقة بالثقافة على الاتجاهات السياسية، إذ بلغت الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى

الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول البديلة والتي تنص على " وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالثقافة على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان. أي أنه بزيادة التنشئة السياسية المتعلقة بالثقافة لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان تزداد اتجاهاتهم السياسية.

وتلاه في المرتبة الرابعة متغير (الأسرة) ، إذ فسر وحده ما نسبته (1.0%) من التباين في الاتجاهات السياسية لدى عينة من طلبة الجامعات في سلطنة عُمان، ما يدل على أثر التنشئة السياسية المتعلقة بالأسرة على الاتجاهات السياسية، إذ بلغت الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول البديلة والتي تنص على " وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) للتنشئة السياسية المتعلقة بالأسرة على الاتجاهات السياسية لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان. أي أنه بزيادة التنشئة السياسية المتعلقة بالأسرة لدى عينة طلبة الجامعات في سلطنة عُمان تزداد اتجاهاتهم السياسية.

المبحث الثاني مناقشة النتائج والتوصيات:

بعد المرور على تحليل البيانات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول : توصلت الدراسة إلى أن متوسطات استجابات أفراد

عينة الدراسة للأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة

عمان جاءت بمستوى مرتفع ، حيث تبين أن مجال (الثقافة) قد احتل المرتبة الأولى بتقدير

عالٍ، فقد حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.06)، ويفسر هذا بأن ثقافة الطلبة الجامعيين

في سلطنة عمان مرتفعة للاطلاع على ما يدور حولهم، ولديهم المقدرة على الفهم والوعي

التام بجميع الصُعد السياسية المحلية والعربية والإقليمية، وذلك من خلال القراءة بشتى

المواضيع السياسية، وأيضاً للانترنت الوسيلة الأكثر انتشاراً في العالم الآن الدور الفاعل في

تنقيف الطلاب العمانيين سياسياً، وأيضاً ما يدور من نقاشات وحوارات بين الطلبة، كل هذه

العوامل الثقافية تساعد على التنشئة الثقافية الجيدة لدى الطلبة.

- وفي المرتبة الثانية جاء مجال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد حصل هذا المحور

على متوسط حسابي بلغ (3.74)، ويفسر هذا بأن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأثر

البالغ في التنشئة السياسية بأعلى مستوى، فلأوضاع السياسية السائدة في المنطقة (منطقة

الشرق الأوسط) الأثر البالغ في التفكير الجلي للطلاب والاستفسار عما يدور حولهم في هذه

المنطقة التي تشوبها الأخطار والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالإقتصاد يؤثر

كثيراً على المجتمعات من حيث مستوى المعيشة و ارتفاع أو انخفاض المستوى العام

للمجتمعات، فبقلة المادة أو ضعف الأوضاع الاقتصادية يتولد لدى الطلاب الدافع لنشوء فكر

سياسي، وأسئلة تدور في ذهن الطالب فما هي الأسباب وراء هذه الاهتزازات في الأوضاع الاقتصادية حوله.

- أما مجال التعليم فقد احتل المرتبة الثالثة بالنسبة لمجالات التنشئة السياسية، فقد حصل هذا المحور على متوسط حسابي بلغ (3.68)، فبالتعليـم يمكن للطالب أن يتوسع الأفق لديه بشكل جيد ليبحث ويتساءل عما يدور حوله من أوضاع سياسية قائمة اللون، وأيضاً يمكن للطالب بالتعليم أن يتوسع الأفق لديه وتتولد لديه الأسئلة عن كيف، ومتى، وأين، ولماذا، كل هذه الدوافع تولد لدى الطالب التنشئة السياسية الصحيحة.

- وفي المرتبة الأخيرة جاء محور (الأسرة) بالنسبة للتنشئة السياسية، فقد حصل على متوسط حسابي بلغ (3.50)، فكان للأسرة الأثر الأضعف من بين عوامل التنشئة السياسية، ويعزى هذا إلى أن الأسرة تُبعد الطالب عن السياسة بشكل كبير حتى لا يدخل ابنها في المشاكل التي تخيف أحياناً الأسرة وخاصة الأبوين، ولكن في بعض الأسر التي تتبنى المشاركة والاهتمام بالمسائل العامة تكون لديها القدرة على تنشئة ابنها بخلفية سياسية جيدة يستطيع أن يخوض حياته السياسية عبرها بشكل جيد وقوي في المستقبل.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:** فقد تبين وجود فروق ظاهرية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان، وحسب متغير (الجنس، والسنة الدراسية، والكلية)، ويمكن أن يكون اختلاف في وجهات النظر بين الجنس أكان ذكر أو أنثى، و اختلاف في وجهات النظر بين الطلبة باختلاف السنوات الدراسية، واختلاف في وجهات النظر باختلاف نوع الكلية، فقد

استخدمت الدراسة اختبار التباين الثلاثي لاستجابات أفراد عينة الدراسة للجنس والسنة الدراسية و الكلية، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان تعزى لمتغير (الجنس، والكلية)، ويفسر هذا بأن وجهات النظر بين الجنس أكانوا ذكوراً، أم إناثاً متفقين تماماً في الكليات بغض النظر عن نوع التخصص بالتنشئة السياسية الحاصلة لدى الطلبة في الجامعات، فالدوافع لدى الطلبة الذكور والإناث هي دوافع مشتركة للتنشئة السياسية في جميع الكليات، و أيضاً تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05)، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل، والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان، تعزى للتفاعل الثنائي بين متغير (الجنس، والكلية)، (الكلية، والسنة الدراسية)، حيث بلغت القيمة الاحصائية درجة أعلى من مستواها (0.05)، وهذا يدل على اتفاق أفراد عينة الدراسة حسب الجنس والكلية والسنة الدراسية على التنشئة السياسية الحاصلة لدى الطلبة في الجامعات العمانية،

- وعند اختبار استجابات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل ، والمتعلقة بمستوى التنشئة السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان والتي تعزى لمتغير السنة الدراسية، عن طريق اختبار شيفيه للمقارنات البعدية تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين السنوات الدراسية الثانية والثالثة والرابعة، وكانت الفروق لصالح الطلاب ذوي السنوات الثالثة والرابعة، ويفسر هذا على أن الطلاب في المرحلة الدراسية للسنة الثالثة

والرابعة يكونوا واعيين ومتلقين جيدين للتنشئة السياسية الجيدة التي تدفعهم للأمام وبشكل أفضل مما عليه طلاب السنة الثانية، والذين لم تتولد لديهم التنشئة السياسية الواعية والجيدة. فتقدم السنة الدراسية يمكن للطلاب أن يُلم بالسياسة بشكل أفضل وأقوى، حيث تمكنه من القيادة أو الاستمرار في العمل السياسي. ويعزو الباحث ذلك إلى تزايد المعرفة والإطلاع والبحث، وبالتالي تزايد التراكم المعرفي لدى الطالب، وكذلك اتساع أفق التفكير، والقدرة على التحليل، والمقارنة بين الأوضاع القائمة، إضافة إلى حضور المؤتمرات والندوات، والمشاركة بها، والاختلاط بشكل أكبر مع جماعات الرفاق يؤدي إلى زيادة إلمام الطالب بطبيعة الأوضاع السائدة في المجتمع.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:** تبين أن استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان، فقد حصلت على متوسط حسابي عام بلغ (3.57)، هو من المستوى العال، وجاءت عينة الدراسة مهتمة بالاتجاهات السياسية والتي تتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية الموجودة في المجتمع بشكل كبير، ويعزى الباحث هذا إلى أن اهتمام الطلاب أولاً وأخيراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية، فكل منهم مكمل للآخر، وهو موضوع يجذب الطلبة بشكل كبير لأن للاقتصاد الدور الهام في نمو وازدهار المجتمعات، ومن ثم جاء اتجاه الطلبة نحو الابتعاد عن الإشاعات والمصادر غير الموثوقة للمعلومة في بناء المواقف السياسية، لأن هذه المعلومات تؤدي إلى انتشار الفتنة والفساد في المجتمع العماني الذي يعتبر مجتمع متماسك ومتعاون ولا يرضى أن تدخل الإشاعات والفتنة داخله. وأيضاً يتجه الطلبة إلى الحرص على إبداء الرأي وتقبل آراء

الأخرين بطريقة ديمقراطية، كل هذا يؤدي إلى التفاعل السياسي الناجح الذي ربما يوماً من الأيام سنصل إلى أعلى المستويات من الديمقراطية التي هي أساس بناء الدولة الناجحة. وأيضاً الاتجاه إلى متابعة القضايا العامة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:** فقد ظهر عدم وجود فروق ظاهرية بين استجابات أفراد عينة الدراسة والمتعلقة بمستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان حسب متغير الجنس والسنة الدراسية، والكلية بالنسبة للمتوسطات الحسابية، ولمعرفة الفروق تم استخدام تحليل التباين الثلاثي للتعرف على وجهات نظر عينة الدراسة حسب الجنس، و السنة الدراسية، و الكلية، فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بالنسبة لمتغير الكلية والسنة الدراسية، و الجنس والكلية، و الكلية والسنة الدراسية، و الجنس والسنة الدراسية، و عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الجنس والكلية، و السنة الدراسية، ويعزي الباحث هذا الأمر إلى أن هناك اتفاق في وجهات نظر الطلبة فيما يتعلق بالاتجاهات السياسية في المجتمع وذلك بحكم وجود الانفتاح على مجريات الأوضاع، وزيادة القدرة على رصد وتحليل الظواهر المختلفة الموجودة في المجتمع، وتنامي الوعي بضرورة الاهتمام بالمسائل العامة لأنها تلامس حياة الأفراد مباشرة، وكذلك يشكل التراكم المعرفي بحكم تطور المستويات التعليمية للأفراد بشكل دافع لديهم للبحث عن أفضل الحلول لما يواجهه المجتمع من مسائل تلامس حياة الأفراد، إضافة إلى أن وجود مساحة جيدة من حرية الرأي والتعبير، قد شجع على زيادة اندماج الأفراد في الأمور السياسية العامة،

وظهور ثقافة واتجاهات بين الأفراد تأخذ بمنطق المصلحة العامة، بعيداً عن الاعتبارات الأخرى، وهو ما دفع بالاتجاهات السياسية إلى افق متقدم.

- وفيما يتعلق بمتغير الجنس، فقد تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية بين وجهة نظر الجنس كأثراً ذكوراً أم إناثاً في التوجهات السياسية ، فقد كانت الفروق لصالح الذكور، ويعزي الباحث هذا إلى أن الذكور أكثر اتجاهاً للسياسة من الإناث بحكم أن المجتمع العماني مجتمع محافظ ويتحفظ إلى حد ما على توجه العنصر النسائي للسياسة والأعمال الخاصة به، فيجد الذكور أنهم أكثر توجهاً للسياسة لما لدور الرجل الفاعل في المجتمع، وفي رفع مستوى الاقتصاد والنهوض بالبلد سياسياً ، ويرى الطلبة بأن الذكور أقدر على تحمل المسؤولية أكثر من الإناث، وتحمل المشاق ومتاعب الحياة أكثر من الإناث.

- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى : تبين أن هناك فروق ذات دلالة احصائية لكل من الأسرة، و الثقافة، و التعليم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بحسب ما أجراه الباحث في اختبار معامل ارتباط بيرسون لكل متغير على حده، وعند اجراء الاختبار الانحدار المتعدد التدريجي تبين أن هناك استجابة لعينة الدراسة حول المتغيرات السابقة بنسبة (22.7%)، والذي يبين مدى أهمية كل محور من المحاور السابقة بالاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عُمان، فقد تبين أن اتجاهات الطلبة نحو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كان بنسبة (17%) ، ويعزو الباحث هذا إلى أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، هي أكثر المجالات ارتباطاً بالفرد وتلامس حياته مباشرة، فالوضع الاقتصادي للفرد يشكل المحور الأبرز في تشكيل وبلورة الاتجاهات السياسية له، ذلك أن حياة الأفراد

مرتبطة بمستوى الدخل والوضع الاقتصادي العام له، فهو قد يدفع الفرد نحو الإهتمام بالمسائل والأمور العامة والمشاركة فيها، مدفوعاً بوجود وضع اقتصادي مريح له، وفي المقابل فإن سوء الأوضاع الاقتصادية كذلك يدفع الأفراد أحياناً إلى الإهتمام والمشاركة في المسائل العامة، والانخراط بشكل أكبر فيها رغبة منهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وهو بالتالي ما يفسر أن هذا العامل يشكل العامل الأبرز في المجالات المرتبطة بالعوامل المؤثرة في الاتجاهات السياسية، إضافة إلى أن الواقع الاجتماعي للفرد يفرض دوافع وموانع على الفرد نحو تشكيل وبلورة الاتجاهات السياسية لدى الأفراد، وكذلك درجة ومجال اهتمام الأفراد بالأمور والمسائل السياسية العامة ويدخل في ذلك اعتبار التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة، وذلك بطبيعة البنى الثقافية والدينية التي تشكل محاور الثقافة العامة والسياسية لدى الأفراد.

- ومن ثم جاء في المرتبة الثانية متغير التعليم فقد فسر وحده ما نسبته (2.7%) من الفروق في الاتجاهات السياسية لدى عينة من طلبة الجامعات في سلطنة عمان، مما يدل على أثر التنشئة السياسية المتعلقة بالتعلم على الاتجاهات السياسية، فيمكن للطالب عن طريق التعليم المتطور في أيامنا هذه أن ينشئ نفسه النشئة الصحيحة بالتعليم ومن ثم يحدد اتجاهاته السياسية الصحيحة التي يمكن له عن طريقها أن يحدد موقفه من بعض القضايا المهمة في المجتمع، ويمكن له أن يكون عضو فاعل في متابعة ومناقشة القضايا العامة.

- وفيما يتعلق بالثقافة فقد فسرت ما نسبته (2%) من الفروق في الاتجاهات السياسية لدى عينة الدراسة في سلطنة عمان، مما يدل على أثر التنشئة السياسية المتعلقة بالثقافة على

الاتجاهات السياسية، وأيضاً للثقافة الدور البالغ في التنشئة السياسية قدرها قدر التعليم وحيث يمكن للطالب أن ينتقف كثيراً من خلال عدة عوامل منها: عقد حلقات جماعية مثقفة يستفيد منها سياسياً وفكرياً ، ومن ثم القراءة والمطالعة العامة بالأمر التي يراها الطالب مهمة له ويمكن لها أن تكسبه المعرفة المستقبلية في السياسة ، وأيضاً الاطلاع على ما هو جديد على شبكة الانترنت، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي خاصةً وأيضاً متابعة القنوات التلفزيونية السياسية ، كل هذه الأمور تحدد موقف الطالب الثقافي السياسي الذي يدفعه حتماً لاتجاهات سياسية يراها هو بنظره بأنها ستؤدي به إلى طريق جيد في سلطنة عمان.

- وبالنسبة لمتغير الأسرة فقد فسر ما نسبته (1%) من التباين في الاتجاهات السياسية لدى عينة من طلبة الجامعات في سلطنة عمان، مما يدل على أثر التنشئة السياسية المتعلقة بالأسرة على الاتجاهات السياسية، فيعزي الباحث هذا الأمر إلى أن للأسرة الأثر البالغ في تنشئة الطالب النشئة الصحيحة سياسياً والتي بدورها تكون له بر الأمان في المستقبل، خاصة إذا كانت هذه الأسرة هي من أسرة لها خلفياتها السياسية الجيدة والتي تقوم بتقديم كل المعلومات الصحيحة والتي تخفي عن فئات كثيرة في المجتمع، فيمكن للطالب أن يلم بها حق إمام ويحاور ويجادل بما هو حقيقي وبعيد كل البعد عن الضلال.

التوصيات :-

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج وشرح الدلالات الاحصائية في الجداول السابقة يمكن للباحث أن يوصي بالآتي :-

- 1- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول أثر التنشئة السياسية في تشكيل وبلورة الاتجاهات السياسية لدى الافراد في سلطنة عُمان، وكذلك أبرز العوامل المؤثرة في بلورة تلك الإتجاهات وكيفية تأثير عوامل التنشئة المختلفة على مسار تبني الاتجاهات السياسية.
- 2- زيادة الاهتمام بتطوير الوعي السياسي لدى الأفراد ليتعرف من خلاله الفرد على حقوقه وواجباته ومدى فاعليته ودرجة تأثيره في تفاعلات الاحداث، ودراسة الوسائل المؤثرة في ذلك والتي يكون لها تأثير نحو زيادة ذلك الوعي.
- 3- تبني برامج وفعاليات وأنشطة ثقافية وتوعوية لتعريف الافراد بالمبادئ العامة للنظام القائم وتوجهاته ، وإعطاء دور للمؤسسات التعليمية في هذا الجانب ، وذلك بتضمينها مواد تعرف الطلاب بشكل النظام ، والدستور والقوانين المعمول بها .
- 4- إعطاء دور لمؤسسات المجتمع المدنيّ المختلفة في نشر الوعي العامّ لأفرادها، وتنمية ثقافتهم ومداركهم ، والارتقاء بمستوى المعرفة العامّ بما يحقق الفهم الواعي والسليم لواقع المجتمع. والعمل على تنظيم تلك المؤسسات بحيث تكون قائمة على الأسس الحديثة لتلك المؤسسات
- 5- الاهتمام بدراسة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ، من أجل الوقوف على تأثيرها في تشكيل التوجهات السياسية لهم ودور كلّ عامل في رسم وبلورة اتجاهات الفرد.
- 6- العمل على تطوير دور مؤسسات التعليم العالي في جانب تطوير المعرفة العامة لدى الطلاب وزيادة وعيهم بطبيعة التكوين للنظام المجتمعي من خلال زيادة الإهتمام بالنشاط الثقافي في مختلف جوانبه وبالأنشطة التي تنمي الجوانب النقاشية والحوارية والتي تساهم في صقل ثقافة الطلاب وزيادة التراكم الثقافي والمعرفي لهم.

7- يجب على وسائل الاعلام أن تعمل على تقديم الاحداث والوقائع للأفراد بصورة شفافة وواقعية ، وأن تقدم لهم ما يلي رغبتهم لمعرفة الحقائق ، لان ذلك يساهم في توثيق العلاقة بين الأفراد ومراكز صنع القرار، ويقضي على المصادر غير الموثوقة التي يلجأ اليها الأفراد لمعرفة الحقائق.

8- العمل على عقد الندوات والمؤتمرات والبرامج التي تعرف الأفراد بالانظمة القائمة والقوانين الموجودة في المجتمع من أجل تشكيل الوعي السليم للأفراد لبناء وعي قانوني متقدم لهم، عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وكذلك الجمعيات المختلفة القائمة ووسائل الإعلام.

9- العمل على توسيع المشاركة السياسية للأفراد في مجالات أوسع عما هو موجود حالياً ، تعزز دور وتوجهات الفرد ، بما يعزز الشعور لديه بمشاركته في صنع القرار، وهو ما يدفعه الى ضرورة المشاركة الايجابية .

المصادر والمراجع

اولا : المصادر :-

- 1- النظام الاساسي للدولة ، وزارة الشؤون القانونية ، مسقط ، 1996 م
- 2- خطب وكلمات السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان 1970-2005 ، وزارة الاعلام ، مسقط 2005 م
- 3- المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، مصر ، 1990

ثانيا : المراجع :

الكتب :-

- 1- ابراهيم ابراش، "علم الاجتماع السياسي"، دار الشروق، رام الله، فلسطين، ط1، 1998 م .
- 2- احسان محمد الحسن، "علم الاجتماع السياسي"، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1984م.
- 3- أحمد جمال الظاهر، "دراسات في الفلسفة السياسية"، مطابع عمان، عمان، الاردن، 1987م.
- 4- أحمد ظاهر، "دراسات في الفلسفة السياسية"، دار الكندي، عمان، الاردن، 1987م.
- 5- أحمد منيسي، " التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر " ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ط1 ، 2009 م .
- 6- أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000م.
- 7- اسماعيل علي سعد، " أصول علم الاجتماع السياسي " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1988 م .
- 8- أنور البطيخي، "أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة"، تحرير حسن نافعة، مؤسسة عبدالحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009م.

- 9- بيرتراند بادبي، "التنمية السياسية"، ترجمة محمد نوري المهدي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط1، 2001م .
- 10- ثامر كامل، "التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي"، مركز المستقبل للدراسات، ط1، 2000م .
- 11- ثروت مكي، "الاعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية"، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2005م.
- 12- حسن حنفي، "في الثقافة السياسية آراء حول أزمة الفكر والممارسة في الوطن العربي"، منشورات علاء الدين، دمشق، 1998م.
- 13- حسين رشوان، "التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية دراسة في علم الاجتماع السياسي"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط3، 2002م.
- 14- حسين عبيد غباش، "عمان الديمقراطية الاسلامية وتقاليد الامامة والتاريخ السياسي الحديث"، دار الجديد، بيروت، ط1، 1997م.
- 15- حليم بركات، "المجتمع العربي المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م.
- 16- داؤد الباز، "حق المشاركة في الحياة السياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م.
- 17- دونالد هولبي، " عمان ونهضتها الحديثة " ، ترجمة عبدالله الحراسي ومحمد البلوشي وفوزية السيابي ، مؤسسة ستايس الدولية ، لندن ، 1998 م .

- 18- ريتشارد داوسن وآخرون، "التنشئة السياسية : دراسة تحليلية " ، ترجمة مصطفى أبو القاسم خشيم ومحمد زاهي المغربي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، ليبيا ، ط1 ، 1990 م .
- 19- سرجي بليخانوف، " مصلح على العرش : قابوس بن سعيد سلطان عمان " ، ترجمة خيرى الضامن ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2004 م .
- 20- سعيد النل، " مقدمة في التربية السياسية لقطار الوطن العربي " ، دار اللواء للصحافة والنشر ، عمان ، الاردن ، 1987 م .
- 21- سلطان القرعان، "الثقافة السياسية في الريف الاردني"، دن، ط1، 2005م.
- 22- سهير عبدالسلام حنفي، "التوجيه الأيدلوجي وأثره على الثقافة السياسية بين الفكر الشمولي والفكر الديمقراطي"، منشورات كلية الاداب، جامعة حلوان، مصر، 2004م.
- 23- السيد عبدالحليم الزيات، " التتمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي " ، دار المعارف، الاسكندرية ، ، 1986 م .
- 24- السيد يسين ، "إعادة اختراع السياسة من الحداثة الى العولمة"، دار ميريت، القاهرة، ط1، 2006م.
- 25- سيمون سيرفاتي، "وسائل الاعلام والسياسية الخارجية"، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، مطابع المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، 1995م.
- 26- شعبان الاسود، " علم الاجتماع السياسي " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ط1 ، 1999 م .

- 27- صموئيل هنتجتن، "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة"، ترجمة سميرة فلو عبود، دار الساقى، بيروت، 1993م.
- 28- عبد الغفار رشاد ، " مناهج البحث في علم السياسة " ، مكتبة الاداب ، القاهاــــــــــــة ، 2004 م .
- 29- عبدالخالق عبدالله وآخرون، " متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي " ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، 2001 م .
- 30- عبدالغفار رشاد ، "الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير دراسة استطلاعية"، مطبعة خطاب الحديثة، الخرطوم، 1991م.
- 31- عبدالله الرشدان، "التربية والتنمية"، دار البشير، عمان، الاردن، 2005م.
- 32- عبدالمنعم المشاط، "التربية والسياسية"، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ط1، 1992م.
- 33- قباري محمد اسماعيل، "علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي"، دار المعارف، الاسكندرية، 1982م.
- 34- كمال المنوفي، " اصول النظم السياسية المقارنة " ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط1 ، 1987 م .

- 35- محمد سالم المزروعى، "التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2003م.
- 36- محمد سيد فهمي، "المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 2007م.
- 37- محمد علي محمد، "أصول الاجتماع السياسي والسياسة والمجتمع في العالم الثالث"، ج3، دار المعرفة الجامعية، الازاريطه، 2009م.
- 38- محمد نصر مهنا، "علم السياسية بين الأصالة والمعاصرة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006م .
- 39- موريس ديفرجيه، "علم الاجتماع السياسي"، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1991م.
- 40- ناجي صادق شراب، "التمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا"، القاهرة، 1998م .
- 41- نبيل السمالوطي، "بناء القوة والتمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م.
- 42- نبيل الصالح، "الثقافة السياسية"، تحرير عزمي بشارة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1997م .

43- هادي حسن حمودي، " الفكر الاجتماعي العماني " ، وزارة الاعلام ، مسقط ، سلطنة عمان ،

1998 م .

44- هادي حسن حمودي،"الفكر السياسي العماني من الثابت الى المتغيرات"،رياض الرئيس للكتب

والنشر،لندن،ط1، 1993م.

الدوريات

1. أحمد السيد تركي ، " التطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي " ، المركز

الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 2 ، 2000م

2. احمد بن جمعه الريامي ، " الوعي السياسي بتاريخ العلاقات الخارجية لسلطنة عمان في القرن

العشرين لدى طلبة التعليم العالي " ، ورقة مقدمة الى مؤتمر علاقات عمان الخارجية في القرن

العشرين ، منشورات وحدة الدراسات العمانية ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الاردن ، 2007 م

3. أمين المشاقبة ، " الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية " ، مجلة ابحاث

اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية،مجلد9،عدد1 ، جامعة اليرموك ، الاردن ،

1993 م .

4. سيد أبو ضيف أحمد، "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلد 30، عدد 3، الكويت، 2002م.
5. شمالان يوسف العيسى وآخرون، "الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت دراسة ميدانية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 118، جامعة الكويت، 2005م.
6. عبدالمجيد العزام ومحمد الهزايمة، "أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الاردن"، دراسة استطلاعية، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 24، عدد 3، 2008م.
7. عبدالمجيد العزام ومحمد كنوش الشرعة، "اتجاهات عينة من منتسبي المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الاردن دراسة احصائية تحليلية"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، الاردن، مجلد 33، عدد 3، 2006م.
8. فايز محمد الحديدي، "تمثل طلبة الجامعات الاردنية للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الاردني"، المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المفرق، الاردن، مجلد 9، عدد 1، 2003م.
9. كمال المنوفي وآخرون، "التعليم والتنشئة السياسية في مصر"، مركز بحوث الدراسات السياسية، القاهرة، 1994م.
10. كمال المنوفي وحسين توفيق، "الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير"، مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الاول، القاهرة، 1994م.

11. مازن احمد العقيلي وفوزي احمد تيم ، " الوعي بالنظام السياسي الاردني دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة " ، المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الاردن ، مجلد 11 ، عدد 4 ، 2005 م .
12. محمد تركي بني سلامة،"عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان"،المنارة للبحوث والدراسات ،جامعة ال البيت ،المفرق،الاردن، مجلد13،عدد7، 2007م.
13. محمود صالح الكروي،"التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية"،المجلة السياسية والدولية،كلية العلوم السياسية،جامعة المستنصرية،العراق،عدد 15، 2010م.
14. يوسف خطاييه،"معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الاحزاب السياسية دراسة في الاردن"،المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية،مجلد2،عدد3، 2009م.

1. حسين حلوان الربيعي، "مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية النموذج الافريقي"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996م.
2. سعود بن سليمان النبهاني ، " أثر برنامج قائم على المفاهيم السياسية في تنمية الوعي السياسي والتفكير الناقد لدى طلبة الدراسات الاجتماعية بكليات العلوم التطبيقية في سلطنة عمان " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2008 م .
3. السيد عبدالمطلب غانم، "المشاركة السياسية في مصر"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1979م.
4. عبدالله مشعان السحيمي، "مستقبل التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية، 2004.
5. علي بن عبدالحسين العجمي ، " فاعلية وحدة دراسية مقترحة في الدراسات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الصف الحادي عشر في سلطنة عمان " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، 2009 م .
6. هنادي بنت عبدالله المسن ، " التنقيف السياسي لطلاب الجامعات ببعض دول مجلس التعاون الخليجي دراسة تحليلية " ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 2005 م .

الندوات والمؤتمرات

1. أحمد عوض الرحمون، "في الثقافة العربية والقيم الديمقراطية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 347، 2008م.
2. برهان غليون، "مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية مقدمة نظرية وخطة عمل"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 213، 1996م.
3. ثناء فؤاد عبدالله، "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م.
4. جلال عبدالله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983م.
5. رعد بطرس، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 206، 1996م.
6. شفيق ناظم الغبراء، "المؤسسات والتنمية السياسية العربية حالة الكويت"، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 229، 1998م.
7. عبدالاله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 219، 1997م.

8. عبدالعزيز السيد، "معاناة الاحزاب السياسية العربية وهمومها نظرة تقييمية لدور الاحزاب العربية واوضاعها"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 380، 2010م.
9. علي وطفة، "التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت"، مجلة عالم الفكر، الكويت، 2003م .
10. كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 80، 1985م.
11. محمود احمد موسى، "دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 100، 1987م .

مواقع الانترنت

- www.ejtemay.com/showthread.php
- www.dctcrs.org/S3625.htm
- www.4shared.com/document/BLgtQpwz
- www.jcctr.net/index.htm
- www.idu.net/portal/modules.php

المراجع الاجنبية:

- 1- Alan R. Ball, 'Modern Politics and Government', Macmillan, London, 1997.
- 2- David Easton : System Analasis of political Life, .5 NewYork,John wiley and Sons,1965.
- 3- David R Evans, Teachers as Agents of National Development. A case Study of Uganda, New York. Preger publishers.1971.
- 4- Gabriel a.Almond,and Sidney verba : The civic culture, Littele brown and company,Boston,1965.
- 5- Jarvis,Montoya,and Mulvoy:The political participation of collgeStudents, working students and working youth circle, working paper , The university of Texas of Austin, 2005.
- 6- Karl Deutch, "Social Mobilisation and Political Development", American Political Saerte Review, 1961.
- 7- Lucian pye : political culture and political development, Princeton U.P,1967.

الملاحق

ملحق (1) استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الطالب / أختي الطالبة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يقوم الباحث بدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية وعنوانها "أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في عُمان ، دراسة ميدانية على طلبة جامعة السلطان قابوس"، راجياً الإجابة على جميع الفقرات بدقة / وعدم ترك أي من الفقرات دون إجابة ، علماً أن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

الجنس: ذكر أنثى

الكلية: علمي أدبي

السنة الدراسية: أولى ثانية ثالثة رابعة وأكثر

شاكراً ومقدراً لكم حسن تعاونكم ،،،

الباحث

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١-	للأسرة دور في تكوين الاتجاهات السياسية .					
٢-	للتقافة العامة دور في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
٣-	تساهم المدرسة بدور هام في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
٤-	أثائر بالعادات والتقاليد في تشكيل التوجهات السياسية.					
٥-	أحرص على المشاركة بانتخابات مجلس الشورى					
٦-	الأسرة تشجع على المشاركة السياسية.					
٧-	تتغير الثقافة السياسية مع التعليم.					
٨-	للمعلم دور في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
٩-	أثائر بالقيم الدينية في تشكيل التوجهات السياسية.					
١٠-	أحرص على متابعة القضايا العامة.					
١١-	الأسرة أهم وسيلة لتكوين الاتجاهات السياسية.					
١٢-	حضور برامج ثقافية باستمرار يساهم في تشكيل اتجاهات سياسية.					
١٣-	للمنهج الدراسي دور هام في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
١٤-	الوضع الاقتصادي أهم عامل في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
١٥	أنتمي إلى الجمعيات الأهلية وأمارس حقي كعضو فعال.					
١٦-	تعدد الزوجات يدفع الأبناء للتوجه نحو السياسة					
١٧-	تؤثر الأحداث السياسية في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
١٨-	الجامعة لها دور هام في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
١٩-	للرفاق والأصدقاء الأثر البالغ بالتوجه نحو الاتجاهات السياسية.					
٢٠-	أحرص على إبداء الرأي وتقبل آراء الآخرين بطريقة ديمقراطية.					
٢١-	لدخل الأسرة أثر في تشكيل التوجهات السياسية					
٢٢-	التجمعات من أهم عوامل تشكيل الاتجاهات السياسية.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٣-	المطالعة واستخدام الانترنت له الاثر في التوجهات السياسية.					
٢٤-	يؤثر تاريخ العائلات بالتوجهات السياسية.					
٢٥-	تحرص مؤسسات المجتمع المدني على ضمان المشاركة الفاعلة للأعضاء وتأخذ بعين الاعتبار الآراء .					
٢٦-	المستوى التعليمي للوالدين يساهم في توجهات الأبناء السياسية					
٢٧-	متابعة القضايا العامة لها الأثر في التوجه نحو السياسة.					
٢٨-	تساهم المؤسسات التعليمية في توضيح مبادئ النظام الأساسي للدولة والقوانين المرعية .					
٢٩-	مقارنة الأوضاع الاقتصادية الداخلية بالأوضاع الخارجية يؤثر على التوجهات السياسية.					
٣٠-	أعتمد على وسائل الاعلام في بناء مواقف السياسية.					
٣١-	العنف في الأسرة يؤثر على التوجهات السياسية.					
٣٢-	تؤثر الرموز الوطنية في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
٣٣-	نسق القرابة يؤثر بالتوجه نحو المشاركة السياسية.					
٣٤-	أتجنب الاشاعات والمصادر غير الموثوقة للمعلومة في بناء مواقف السياسية.					
٣٥-	للإعلام دور هام في تشكيل الاتجاهات السياسية.					
٣٦-	العضويات في الجمعيات الأهلية تنمي الوعي السياسي.					
٣٧-	أشعر بالانتماء عند ممارستي دوري السياسي.					
٣٨-	تؤثر الأحداث التاريخية في تشكيل الإتجاهات السياسية.					
٣٩-	توجد ضمانات كافية للمشاركة السياسية.					
٤٠-	الاتجاهات السياسية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الموجودة في المجتمع.					

ملحق (2) كتاب تسهيل مهمة باحث

Embassy of Sultanate of Oman
Cultural Attache
Amman - Jordan



سَفَارَةُ سُلْطَانَةِ عَمَانَ
الملحقية الثقافية
عمان - الأردن

ارسل بالفاكس

مرث/٢٢٢
٢٠١١/٢/٢٤

المحترم الفاضل / علي بن عبدالله الحارثي
مدير دائرة الدراسات العليا
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد

الموضوع: تسهيل مهمة الباحث

الطالب العماني / بدر بن سيف بن علي الحاتمي / ماجستير علوم سياسية/ جامعة آل البيت

تود الملحقية الثقافية بسفارة سلطنة عمان / لدى المملكة الاردنية الهاشمية الافادة بأن الطالب العماني اعلاه (ماجستير علوم سياسية) قد انتهى المتطلبات الدراسية للبرنامج المذكور وهو الآن يصدد اعداد رسالة الماجستير لغايات التخرج الموسومة بعنوان (أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في عمان / دراسة ميدانية على طلبة جامعة السلطان قابوس) .

راجين التكرم لاتخاذ ما يلزم من اجل تسهيل مهمة الباحث لدى الجهة المعنية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د/عبدالله بن جمعه الشقصي
الملحق الثقافي



هاتف: ٥٦٠١٥٠٥ / ٥٦٠١٥٢٥ - فاكس: ٥٦٠١٥١٥ - ص.ب: ٩٢٦٠٢٤ عمان ١١١٩٠ الاردن
Tel. : 5601505 / 5601525 - Fax : 5601515 P.O.Box: 926024 Amman 11190 Jordan
Email: ca@ca-oman.org.jo - www.ca-oman.org.jo

ملحق (3) شهادة لمن يهمله الأمر

Sultanate of Oman
Ministry of Higher Education
Directorate General of Scholarships
Department of Postgraduate Studies



سلطنة عُمان
وزارة التعليم العالي
المكتب العام للبعثات
دائرة الدراسات العليا

الرقم : د.د.ع. / : ٥٩٤

No. :

Date :

التاريخ :
الموافق : ٢٠١٩ / ١٢ / ١١

شهادة لمن يهمله الأمر

تشهد دائرة الدراسات العليا بوزارة التعليم العالي بأن الفاضل /
بدر بن سيف بن علي الحاتمي مقيد بجامعة ال البيت بالمملكة الاردنية الهاشمية
لدراسة الماجستير في مجال علوم سياسية وهو حالياً في مرحلة اعداد
البحث بعنوان : (أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لدى طلبة
الجامعات في عمان / دراسة ميدانية على طلبة جامعة السلطان قابوس)

نرجو التكرم بمساعدته في الحصول على المعلومات والبيانات
المطلوبة لبحثه قدر الإمكان ،، مع وافر الشكر لكم على حسن التعاون .

عبدالله الحارثي
علي بن عبدالله الحارثي
مدير دائرة الدراسات العليا

ملحق (4)

موافقة لتوزيع الاستبانة بجامعة السلطان قابوس

Sultan Qaboos University

OFFICE OF THE ADVISOR
FOR ACADEMIC AFFAIRS

جامعة السلطان قابوس

مكتب المستشار
للشؤون الأكاديمية

٢٢ فبراير ٢٠١١ م

لمن يهمه الأمر

نفيدكم علماً بأنه لا يوجد مانع من قيام الفاضل/ بدر بن سيف الحاتمي،
طالب دراسات عليا (ماجستير)، في مجال العلوم السياسية، بجامعة آل البيت
بالمملكة الأردنية الهاشمية، من توزيع الاستبانة المتعلقة بتجميع البيانات الخاصة
بالدراسة التي يقوم بها وهي بعنوان:
"أثر التنشئة السياسية على الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعات في
عمان/دراسة ميدانية على طلبة جامعة السلطان قابوس".

يرجى التكرم بتسهيل عملية توزيع وتجميع الإستبانات المطلوبة.



وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

د. طاهر بن عبدالرحمن باعمر

مستشار رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية

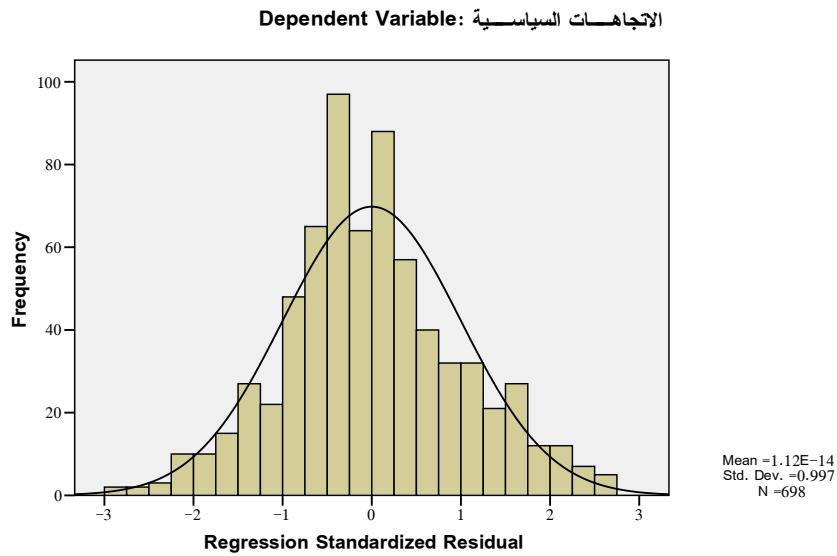
ملحق (5) احصائية لعدد الطلاب في جامعة السلطان قابوس

جامعة السلطان قابوس
Sultan Qaboos University
عدد الطلاب المسجلين في الكليات العلمية والإنسانية للعلم الأكاديمي 2010-11 according to Degree and Gender
Number of students Registered in the Scientific and Humanities Colleges In the Academic year 2010-11 حسب المراحل العلمي والتوج

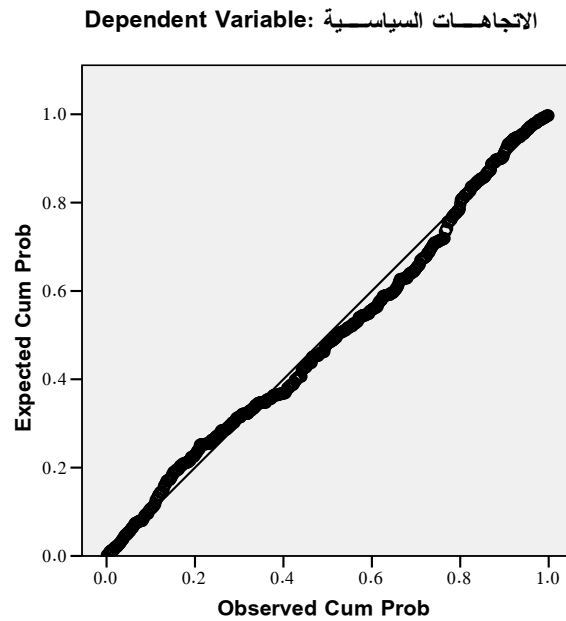
Colleges	المجموع			الدكتوراه			الماستر			الدرجة العليا			البكالوريوس			الدبلوم			الكليات
	Grand Total			Doctors			Masters			Post Graduate Diploma			Bachelor			Diploma			
	الجملة Total	انث Female	ذكور Male	الجملة Total	انث Female	ذكور Male	الجملة Total	انث Female	ذكور Male	الجملة Total	انث Female	ذكور Male	الجملة Total	انث Female	ذكور Male	الجملة Total	انث Female	ذكور Male	
Scientific Colleges	7901	3451	4450	37	21	16	342	190	152	-	-	-	7907	3237	4270	15	3	12	الكليات العلمية
Agricultural & Marine Sciences	1337	649	688	11	5	6	57	39	18	-	-	-	1269	605	664	-	-	-	العلوم الزراعية والبيئية
Engineering	2662	612	2050	7	1	6	134	40	94	-	-	-	2521	571	1950	-	-	-	الهندسة
Medicine & Health Sciences	941	496	445	6	6	-	31	26	5	-	-	-	904	464	440	-	-	-	الطب والعلوم الصحية
Nursing	305	208	97	-	-	-	-	-	-	-	-	-	305	208	97	-	-	-	التربية
Science	2656	1486	1170	13	9	4	120	85	35	-	-	-	2508	1389	1119	15	3	12	العلوم
Humanities College	7595	4054	3541	-	-	-	683	385	298	200	121	79	6712	3548	3164	-	-	-	الكليات الإنسانية
Arts & Social Sciences	2281	1469	812	-	-	-	143	85	58	7	2	5	2131	1382	749	-	-	-	اللغات والعلوم الاجتماعية
Commerce & Economics	2295	1145	1150	-	-	-	148	85	63	-	-	-	2147	1060	1087	-	-	-	التجارة والاقتصاد
Education	2208	1183	1025	-	-	-	254	170	84	193	119	74	1761	894	867	-	-	-	التربية
Law	811	257	554	-	-	-	138	45	93	-	-	-	673	212	461	-	-	-	العلوم
Grand Total	15496	7505	7991	37	21	16	1026	575	450	200	121	79	14219	6785	7434	15	3	12	الإجمالي العام

ملحق (6) الاتجاهات السياسية لطلاب جامعة السلطان قابوس

Histogram



Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



The impact of political Socialization on the political Trends of Omani Universities Students: A Field Study on Sultan Qaboos University Students

**Prepared By:
Bader Bin Saif Bin Ali Al Hatemi**

**Supervision By:
Dr. Ahed Al Mashaqbah**

Abstract

The Study aims at recognizing the effect and role of means of political upbringing in determining and forming political inclinations for the individuals of community study. And also, studying the effect of culture, economic and social conditions, and education level in forming those is no effect of a statistical indication at the statistical indication level of ($\alpha=0.05$) for political upbringing related to family upon the political inclinations of university students sample in the Sultanate of Oman, and also, on sub-hypotheses denoting that there is no effect of a statistical indication at the statistical indication level of ($\alpha=0.05$) for political upbringing related to each of: culture, education, and social and economic conditions, on political inclinations of universities, students in Oman. The study community was formed from the Bachelor degree students in Sultan Qaboos University in the Sultanate of Oman at the academic year 2010/2011, amounted to (14219) male and female students from the scientific and humanity specializations of the various academic years, and the sample was chosen by the random way.

The study reached a number of conclusions, most notable are: the estimations of study sample individuals on the tool as a whole, and which are related to the level of political upbringing for university students in the sultanate of Oman came out in a high level, and the presence of differences of a statistical indication referred to the variable of study year for the advantage of advance years students. And the estimations of the sample for the paragraphs of political inclinations for the study Sample referred to the variable of gender and for the advantage of males, and eh presence of a positive relation among the dimensions of political upbringing in forming the political inclinations in the sultanate of Oman, and increasing political

awareness of individuals, and giving a role for civil society establishments on this part, and in being interested in studying economic and social conditions to grasp its effect degree in forming political inclinations, especially with the accelerating changes in this side, and raising up mass media to be an essential and trusted source for information and facts for the individuals, and expanding area of political participation for individuals in wider areas, and activating the role of civil society establishments.